الاختصاص والمهنة
وتحولات سريعة
وخيارات صعبة
دور الأسرة

منشورات جامعة سيدة اللويزة
لبنان ٢٠٠٨

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

سلسلة
الشأن العام في قضايا النّاس
حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

وقائع مؤتمر

الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة

دور الاسرة

إدارة : مكتب العلاقات العامّة

تحرير وتحقيق : جورج مغامس

القيـــاس : ٢٥×١٧,٥

منشـــورات : جامعة سيّدة اللويزة

تـنفيـــذ : مطابع معوشي وزكريّا

الطبعة الأولى : تمّوز ١٩٩٨

جميع الحقوق محفوظة

سلسلة

الشأن العام في قضايا الناس

حاجات وأبحاث، تخطيط واستشراف

الاختصاص والمهنة:
تحوّلات سريعة وخيارات صعبة
دور الأسرة

وقائع المؤتمر المنعقد

في فندق سان دانيال / أدونيس – زوق مصبح

٦ آذار ١٩٩٨

جامعة سيّدة اللويزة

لبنان ١٩٩٨

تمهيد

كيف نواجه الخياراتِ الصعبة؟

سؤالٌ كبير يجسّدُ القلقَ الإنسانيّ في مواجهة المصير الذي يُفترضُ أن يقرّرَه الإنسانُ، بحريّة ومعرفة، وأن يصنَعه، بجهد ومثابرة وإرادة صلبة.

والخياراتُ الصعبة تظهرُ، قاسيةً واضحة، عند تقاطعِ الطرق، وبداياتِ المراحل، ومفارقِ العمر.

ومن أصعبِ الخيارات التي تطبعُ الحياةَ بكاملها، وتشكّلُ تحوّلاً في شخصيّة الإنسان هو: خيارُ الاختصاص والمهنة.

كيف يختارُ التلميذُ والطالب اختصاصَه الأكاديميّ ومهنتَه المستقبليّة؟

ما هي العواملُ المؤثّرة في هذا الخيار؟

ما هو دورُ المدرسةِ، المعلّمِ، الإعلامِ، القيمِ الاجتماعيّة، الواقعِ الاقتصاديّ، في هذا الخيار؟

ثمّ، ما هو دورُ الأسرة؟

وبعد... هل يمكنُ الحديثُ عن حريّةٍ في اتّخاذ القرار؟

أسئلةٌ متعدّدة كانت حافزاً دفعت جامعةَ سيّدة اللويزة، لتنظيم حلقةٍ دراسيّة تحت عنوان:

الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة (دور الأسرة)

وقد عُقدت الحلقةُ يوم الجمعة ٦ آذار ١٩٩٨.

والجامعةُ، إذ تقدّم اليوم، مجموعةَ الأبحاثِ والحوارات التي حفل بها هذا اليومُ، تؤكّدُ على ثلاثة مبادئ:

حريّة الاختيار ليست حدثاً استثنائياً أو قراراً مرتجلاً. إنّها ثمرةُ تجاربَ وخبراتٍ وعاداتٍ وتوجّهات. الإنسانُ الذي يتعوّدُ على حريّة الاختيار، منذ طفولتِه، وفي مدرستِه، وفي عائلتِه، وفي حيّه والمجتمع، هو القادرُ على اتخاذ قرارِه، بحريّة ومسؤوليّة. فكم هم هؤلاء القادرون على ممارسة هذه الحريّة؟

القرارُ الصعب هو رمزُ انتصارِ الإنسان على ذاته، وعلى شهواته، وعلى عقليّة «الاستسهال والاستلشاق». ومرّةً أخرى، كم هم القادرون على ممارسة هذا القرار الصعب؟

في عصر العولمة، أصبح من الصعب اتّخاذُ القرار، دون تأثّرٍ بأوضاعٍ وقيمٍ ومغرياتٍ مفروضة. ومرّةً ثالثة، كم هم القادرون على مواجهة العولمة وتحدّي ديكتاتوريّتِها التكنولوجيّةِ المؤثّرة؟

على ضوء هذه المبادئ، تحلُمُ جامعةُ سيّدة اللويزة – لا بل تسعى – إلى إثبات نظريّةٍ حديثة: الحريّةُ علمٌ وفنّ... كيف تضعُ، تحت هذا العنوان، برنامجاً دراسيّاً أكاديميّاً ملزِماً لكلّ الطلاّب؟... إنّها المفارقة العجيبة... فمن يملك الجواب؟

مدير العلاقات العامّة
في جامعة سيّدة اللويزة

سهيل مطر

زوق مصبح في ١٩٩٨/٣/١١

برنامج مؤتمر
الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة / دور الأسرة

الإفتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة **الأب فرنسوا عيد**

كلمة اللبنانيّة الأولى **السيّدة منى هراوي**

شهادات طلاّبيّة

كلمة عبده القاعي:
من النبذ الاجتماعيّ إلى المجتمعات المهمّشة، قيمةُ الإنسان اليوم على محكّ العلم والعمل

عرض وتحليل نتائج التحقيق الميدانيّ: **عبده القاعي وملحم شاوول**

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع : **إشكاليّة الخيارات التربويّة والمهنيّة في العالم المعاصر**

الـــرئيس : وزير الثقافة والتعليم العالي **فوزي حبيش**

المحاضرون

د. أمين ألبرت الريحاني هل الخيارات ممكنة في هذا الزمن؟

د. فرنان سنان التربية والعمل: مسارات متشابكة وسرعات متباينة

القسم الثاني

الجلسة الثانية

الموضوع : **التحوّلات الكبرى التي يشهدُها العالمُ المعاصر**

الـــرئيس : عميد كليّة التربية في الجامعة اللبنانيّة **د. جوزف أبو نهرا**

المحاضرون

الأستاذ إيلي مارون التحوّلات التكنولوجيّة: من الإنسان المنتج بواسطة الآلة إلى الآلة المنتجة بدون الإنسان

د. سمير نصر التحوّلات الاقتصاديّة: من التوظيف في الانتاج والاستهلاك إلى حاجة التوظيف في موارد الإنسان

د. زهير حطب التحوّلات المهنيّة: من إنتاج السلع إلى تحسين نوعيّة الحياة

د. عدنان الأمين مهن المستقبل في العالم وفي لبنان

القسم الثالث

الجلسة الثالثة

الموضوع : **إشكاليّة الخيارات التربويّة والمهنيّة في العالم المعاصر**

الـــرئيس : وزير التعليم المهنيّ والتقنيّ **فاروق البربير**
ممثّلاً بمستشاره السيّد برهان قريطم

المحاضرون

المهندس نبيل نقّاش محدّدات خيار الاختصاص واقعاً واستشرافاً

د. الياس مطر محدّدات خيار المهنة واقعاً واستشرافاً

السيّدة نازلي حماده توجيه مهنيّ أو حوار مدنيّ مسؤول

د. ميشال سبع دور الأسرة في الخيارات التربويّة والمهنيّة

السيّدة غادة قوستانيان دور الأسرة في الخيارات التربويّة والمهنيّة

القسم الرابع

د. أنطوان مسرّه ورلى مخايل خلاصة مناقشات المؤتمر

الافتتاح

كلمة رئيس جامعة سيّدة اللويزة
الأب فرنسوا عيد

كلمة اللبنانيّة الأولى
السيّدة منى هراوي

كلمة عبده القاعي: من النبذ الاجتماعيّ إلى المجتمعات المهمّشة، قيمةُ الإنسان اليوم على محكّ العلم والعمل

عرض وتحليل نتائج التحقيق الميدانيّ:
عبده القاعي وملحم شاوول

كلمة رئيس الجامعة الأب فرنسوا عيد

حضرة اللبنانيّة الأولى

أيّها الأصدقاء

نلتقي اليوم، لبحثٍ وحوار، يتعلّقان، من حيث المظهرُ والشكل، بموضوعٍ تعليميّ تربويّ؛ أمّا في العمق، فيتناولان مشكلةً إنسانيّة وطنيّة، لا بدّ من التوقّف عندها بكثيرٍ من الجديّة والمنهجيّة والإخلاص.

السؤالُ المطروح، بكلّ اختصارٍ ووضوح هو: كيف يختارُ التلميذُ أو الطالبُ اختصاصَه المهنيّ أو الجامعيّ، وبالتّالي كيف يحدّدُ مستقبلَه، وظيفةً أو مهنةً أو عملاً مستقلاً؟

وهذا السؤالُ يستدعي سؤالاً هو بمثابة الجُرح أو التحدّي: هل هناك خيارات – بالجمع؟ وهل نؤمّنُ للطالب المعلوماتِ الوافيةَ ليتمكّنَ من الخيار؟ وهل يملكُ الطالبُ من الحريّة ما يجعلُه يختار؟ وإذا كان العنوانُ يركّزُ على الخياراتِ الصعبة، فهل يمكنُ أن نصلَ إلى القول: إنّ الخياراتِ مستحيلةٌ؟

هذا الموضوعُ كان أحدَ الموضوعات التي ركّز عليها، خلال هذا الأسبوع، المؤتمرُ الإقليميّ الذي انعقد في قصر الأونسكو: أيُّ تعليمٍ عالٍ للعالم العربيّ في القرن الواحد والعشرين؟ والذي افتتحه فخامةُ الرئيس هراوي بقوله:

«الجامعةُ هي شريكٌ في بناء النهوض الاقتصاديّ والاجتماعيّ والصحيّ والإداريّ والمهنيّ والتقنيّ والسياحيّ والإعلاميّ. إنّها مصنعٌ لإعداد الكفاءات، وليست مكاناً لتخريجِ حَمَلةِ الشهادات».

والموضوعُ ليس موضوعاً وقفاً على المسؤولين، أو على النخبة، أو على مؤسّسةٍ معيّنة، جامعيّةً كانت أم مدرسيّة، مهنيّةً أم تربويّة عامّة. إنّه القلقُ الذي يلازمُ كلَّ عائلةٍ وكلَّ منزلٍ، كلَّ شابٍّ وكلَّ صبيّة، كلَّ مواطنٍ وكلَّ طالبِ علمٍ. وإذا كانت جامعةُ سيّدة اللويزة قرّرتِ التصدّيَ لدراسة هذا الموضوع ومناقشتِه، بحضوركم ومشاركتكم، فإنّها

لا تدّعي اكتشافَ المجهول، إذ إنّنا في لبنان، كما في العالم، نعيش منذ منتصف هذا القرن (بعد الحرب العالميّة الثانية) أزمةَ الاختصاصاتِ المتنوّعةِ والمتراكمة التي تلازمُها عشوائيّةُ التوجّهِ والاختيار.

منذ خمسين عاماً، لم يكنْ عددُ التلامذةِ الذين يجتازون امتحانَ البكالوريا يتجاوزُ الخمسَمايةَ طالب.

اليوم عددُ الطلاّب الناجحين في البكالوريا يتجاوز الثلاثين ألفاً، ما عدا الذين يأتون بمعادلاتٍ لشهاداتٍ أجنبيّة.

منذ خمسين عاماً، كان عددُ الفتيات – وأشدّدُ على وجوب ملاحظة ذلك – لا يتجاوزُ، في الجامعات، معدّلَ ١٠٪ من عدد الطلاّب.

اليوم، عددُ الطالبات يتجاوزُ عددَ الطلاّب (يعني بحدود ٥٣٪).

منذ خمسين سنةً كانت المؤسّساتُ الجامعيّة – والمدرسيّة أيضاً – معدودةً، تكاد بيروتُ تحتكرُها. اليومَ، تنتشرُ هذه المؤسّساتُ، بكثرةٍ وتنوّع، في كلّ لبنان، وعلى امتداد مساحته.

منذ خمسين سنةً، كانت الاختصاصاتُ تُعَدُّ على الأصابع. اليوم تتجاوزُ هذه الاختصاصاتُ، من حيث نوعيّتُها وتميُّزُها، الأربعمَاية اختصاص.

منذ خمسين سنةً، كانت الآلة – أو التكنولوجيا الحديثة – خجولةً في إطلالتها. اليوم، أصبحتِ الآلةُ وقحةً إلى حدٍّ أنّ الإنسانَ أصبح أكثرَ خجلاً منها.

ومنذ خمسين سنةً، كانت الأرضُ – أتذكرون؟ – تشدُّ إليها شعبَنا الأبيّ، وكانت السواعدُ عاشقةً لهذه الأرض إلى حدّ الالتحام بها، وكانت الأيدي العاملةُ، في الزراعة كما في غيرها، لبنانيّةَ الهويّةِ والانتماءِ والمحبّة. أمّا اليوم، فهجرةٌ من الأرض وتهجيرٌ، وسيولٌ من الأيدي العاملةِ غيرِ اللبنانيّة، وهربٌ من العمل اليدويّ إلى العمل الذهنيّ أو الفكريّ... وتطلّعٌ إلى سوق العمل، ولا سوقٌ ولا عملٌ ولا مَن يسوّقون ويعملون.

ونقفُ نحن لنقولَ: الخياراتُ صعبةٌ.

وترتفعُ أصواتٌ لتؤكّدَ: كلُّ الخياراتِ صعبةٌ، في هذا الزمن: الخياراتُ الوطنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والأخلاقيّة، لا التربويّة فقط... إنّها تحدّياتُ القرن الجديد. فكيف نواجهُها، ومن أين؟

يجيبُ عن هذا السؤال مديرُ عام الأونسكو فريدريكو مايور بقوله:

«هنا يبرزُ دورُ الجامعة، الدورُ الاستباقيّ والاستشرافيّ الذي أدعوكم إلى وضعه في أولويّة سلّم التعليم العالي. هنا تبرزُ رسالةُ الصراحةِ العلميّةِ ورسالةُ الصراحةِ الأخلاقيّةِ المناقبيّة... فالتعليمُ هو مفتاحُ بناءِ القدرةِ الوطنيّة، وما من بلدٍ يمكنُ أن يبقى في أيدي معرفةِ الآخرين».

أجل، لبنانُ يُبنى بالانسان قبل الحجر، ولا يمكنُ أن نقامرَ بالانسان.

«إنّ أطفال اليوم رجال بكرا، لا تسرقوا بكرا».

نعم، يا سيّدتي، هذه الصرخةُ الوجدانيّة تتردّدُ أصداؤها في نفوسنا. كيف نعملُ جميعاً، كي لا نسرقَ «بكرا» هؤلاءِ الطلاّب، كي لا نزوّرَ خياراتهم، كي لا نضعَهم أمام خيارٍ واحد، ونقولَ لهم: لكم حريّةُ الاختيارِ؟ كي لا نتعدّى على طاقاتهم وقدراتهم ونوازعهم وميولهم ومواهبهم، وكي لا نطعنَ براءتَهم والحريّة؟

نحن، في هذا المؤتمر، لبحثِ هذا الموضوعِ والإجابةِ عنه.

فأهلاً بكِ، سيّدتي الأولى، وسلمت يداك والعمر، تمنحين ابتسامةً من القلب، وتمسحين دمعةً، وتوزّعين الأملَ والرجاء.

وأهلاً بكم، أيّها الأصدقاء، أيّها الباحثون والأساتذةُ والطلاّب، نعملُ وإيّاكم، في ورشة العطاء والتربية، ليكونَ المستقبلُ أكثرَ إشراقاً وفرحاً.

وشكراً لأهل الإعلام يواكبوننا، في كلّ نشاطٍ وتحرّك، ولبنك عوده لا يبخلُ، بل، على العكس، يساهم، في كلّ عملٍ إنسانيّ بنّاء.

وتحيّة تقدير لإدارة هذا الفندق، ولكلّ من ساهم في تنظيم هذا المؤتمر.

كلمة أخيرة:

من موقعنا المؤمن بالرّب، نقول مع مار بولس «إنّ رسالةَ الإنسان هي أن يكمّلَ عملَ الخالق. ففي كلّ مرّةٍ نزرعُ المحبّةَ..، نكونُ قد مشينا في الطريق الذي رسمه اللّه...»

نصلّي معكم، كي نبقى نعملُ، على ضوء المحبّة، من أجل الإنسان ولبنان.

عشتم وعاش لبنان.

كلمة اللبنانيّة الأولى السيِّدة منى هراوي

أصحابَ المعالي والسعادة

السيّد رئيس الجامعة

أيّها السيّدات والسادة

اليوم تؤكّدون مرةً أخرى أنّ الجامعةَ ليست مكاناً لتلقين المعلوماتِ والعلوم، بل الجامعةُ هي أيضاً مركزٌ للأبحاث والتوجيه، مركزٌ للتحليل والاقتراح؛ إنّها شريكٌ في بناء الحياة.

ولبنانُ الذي يشقُّ مسيرةَ النهوض والتجدّد هو أحوجُ ما يكونُ إلى كلّ أبنائه، ولا سيّما المبادرين إلى العطاء وأصحابَ الكفاءات والخيرات.

فتحيّة تقديرٍ إلى جامعة سيّدة اللويزة رئيساً وهيئةً تعليميّة وطلاّباً، وتحيّة شكر إلى كلّ من أسهم في إقامة هذا المؤتمر.

أخواتي إخواني

الدخولُ إلى قلب المجتمع، ورصدُ مشاكلهِ، واجتراحُ الحلول لها، ذلك كلُّه هو من صميم المسؤوليّةِ التي نحملُها جميعاً دولةً ومؤسّساتٍ أهليّةً وأفراداً. وهذا يعكسُ نبضَ عافيةٍ عندنا.

إنّ موضوعَ مؤتمرِكم يشكّلُ ركيزةً مهمّة ممّا أسمّيه «جدوى التعليم».

فالتعليمُ ليس نشاطاً منفصلاً.

بل في بلدٍ مثلِ لبنانَ، لا بدَّ من ربط التعليم بالبناء الاقتصاديّ والاجتماعيّ والوطنيّ والانمائيّ. وهذا الأمرُ هو صحيحٌ أيضاً في سائر بلدان العالم.

التربية والتعليم هما

لإعداد المنتج بشكلٍ أكفأ

ولإعداد المواطن بشكلٍ أصحّ

ولإعداد المستهلك بشكلٍ أوعى

ولإعداد المسؤول بشكلٍ أكمل.

فبلدُنا يشهدُ تحوّلاتٍ كبرى على كلّ صعيد، وفي كلّ قطاع.

ثمّةَ اختصاصاتٌ جديدة تفرضُ حركةَ العصر.

وثمّةَ تطوّراتٌ تكنولوجيّة سريعة ومتلاحقة، لا بدَّ من مواكبتها، لكنْ ليس على حساب الإنسان.

التربيةُ والتعليمُ يحملان بُعدين مميّزين وضروريين:

أوّلاً: التنشئةُ على الفضائلِ والقيمِ، وتعزيزُ التعاضدِ الاجتماعيّ.

ثانياً: إعدادُ الخبراتِ والمهارات والكفاءات الأصلح، وتعزيزُ الإنتاج والإبداع في المجتمع.

من هنا، فإنّ وجهةَ التربية والتعليم هي المستقبلُ دائماً.

وأنا على ثقةٍ بأنّ مؤتمرَكم سيحيطُ بهذه المسائل، وسيدخلُ في صُلبِ الهمومِ والاهتماماتِ القائمة عندنا.

أدرسوا كيف نعزّزُ التنميةَ الريفيّة لتجذير المواطنين في أرضهم.

أدرسوا كيف نعزّزُ قدراتِنا الصناعيّةَ والانتاجيّة.

أدرسوا كيف نصون البيئةَ، وأكدّوا أنّ أمنَ البيئةِ من أمن المواطن والوطن.

أدرسوا كيف نعزّزُ اللامركزيّةَ الإداريّةَ بحثاً عن تكامليّة المشاركةِ في إنماء الوطن كلِّه. وفي هذا السياق، لا بدَّ من استكمال عودةِ المهجّرين إلى قراهم، في أسرعِ وقت.

أدرسوا كيف نمحو البطالَة من خلال تطويرِ برامجِ التعليمِ المهنيّ، وصونِ اليدِ العاملةِ اللبنانيّة.

أدرسوا خططَ دعمِ الاقتصادِ الأُسَريّ، وصناعاتِ الحرف؛ ولا بأسَ في إنشاءِ مصارفَ مختصّةٍ بالقروضِ الصغيرة من أجل زيادة الدخل الفرديّ.

أدرسوا كيف يمكن فرضُ (نعم فرض) الإصلاحِ الإداريّ، وتحديثُ الإدارةِ لتكونَ جديرةً برعايةِ كلّ هذه الخططِ والبرامج.

أدرسوا كيف نعزّزُ بناءَ الأسرة؛ فالنجاحُ في بناء أسرةٍ معافاة هو النواةُ لبناءِ مجتمعٍ معافى، ولبناءِ وطنٍ سليم.

أيّها السيّدات والسادة

كلمتي إليكم شئتُها، اليوم هنا، من القلب إلى القلب.

لقد تنقّلتُ بين المناطق، وأحسست كم أنّ الشعبَ اللبنانيّ هو معطاء.

إنّه يستحقُّ كلَّ الوفاء.

وفّقكم اللهُ في أعمال مؤتمرِكم.

عشتم وعاش لبنان.

كلمة عبدو قاعي

من النبذ الاجتماعيّ إلى المجتمعات المهمّشة

قيمةُ الإنسانِ اليوم على محكّ العلمِ والعمل

تُطرحُ اليوم إشكاليّةٌ جديدة للمسألة الاجتماعيّة، في دول الشمال كما في دول الجنوب، في البلدان المتقدّمة تكنولوجيّاً وفي البلدان النامية.

ففي البلدان المتقدّمة، لم يعدِ النبذُ الاجتماعيّ حالةً جزئيّة يعاني منها بعضُ الذين لم تَطلْهمُ السياساتُ الاجتماعيّة، أي الذين تعثّروا في علمهم وعملهم أو في حالتهم الصحيّة أو في سيرتهم الشخصيّة، فأثّر ذلك سلباً على واقعهم الحياتيّ: الماديّ والاقتصاديّ والمعنويّ. وفي البلدان النامية أو التي تتعثّرُ في تحقيق نمائها، فالنبذُ لم يعدْ مُتَضَمّناً فقط في مظاهرِ التهميشِ المتنوّعة التي تصيبُ القاصرين عن التكيّف مع التغيّرات الجديدة التي تطرأ على حياتهم، مهما ارتفعت نسبهُم في المجتمع.

النبذُ هو اليوم في النتائجِ المترتّبة عن تطوّر المسارين التكنولوجيّ والترسمليّ، وفي عجز الأنظمة والبنى والسياسات القائمة التي تسعى لمعالجة الوضعين الاجتماعيّ والاقتصاديّ من قراءة أبعاد هذا التطوّرِ وانعكاساتهِ على حياة الناس والمجتمعات. هذا العجزُ يطولُ أيضاً السياساتِ والاستراتيجيّاتِ التي تمكّنُ من مواجهة انعكاسات التطوّر السلبيّة على الإنسان والمجتمع والبيئة.

فدولُ الشمال تشكو اليوم من البطالةِ والعملِ غيرِ المنتظم والدخلِ غيرِ الثابت. هذه البطالةُ، بأشكالها المتنوّعة والمختلفة، تطولُ اليوم، في تلك الدول، بين سدس وخمس القوى العاملة. ودول الجنوب، تشكو هي من جهتها، من الفقر ومن القصور التكنولوجيّ وصعوباتِ التكيّف مع حالات التمدين التي تتسارعُ فيها، في غياب القدرة المؤسّسيّة السياسيّة والاقتصاديّة على مواجهة التحوّلاتِ الحاصلة في إطار تنظيماتٍ اجتماعيّةٍ ملائمة.

المسألةُ الاجتماعيّةُ الجديدةُ تُطرحُ هكذا اليومَ جزءاً من أزمةٍ أشملَ وغيرِ محدّدةِ

المعالم. الأزمةُ هذه تتحدّى الذكاءَ الإنسانيّ بحسب العالم الاجتماعيّ الفرنسيّ: ميشال كروزييه، في كتابه «أزمة الذكاء»(١). هي في الذهن المرتبط بالبنيات والأنظمة المؤسّسيّة القائمة، العصريّةِ منها والتقليديّة، المبنيّة والموروثة، التي فاتتها اتجاهاتُ التحوّلاتِ التكنولوجيّة والاقتصاديّة المعاصرة، فغدت تساهمُ في إنتاج النبذ والتهميش الاجتماعيين بدلاً من معالجتهما. وفي طليعة هذه البنى المهمّشة، تبرزُ تلك المرتبطةُ بالعلم والعلم.

فالناسُ يُهمّشون اليوم أكثرَ فأكثر، لا لأنّه لا علمَ ولا ثقافةَ لهم، بل لأنّ علمَهم وثقافتَهم ومجملَ معارفِهم تفقدُ تدريجيّاً من قيمتها، في مواجهة مستلزماتِ الزمنِ التكنولوجيّ وثقافتِه التنافسيّة، حتّى الاحتكار، لبلوغ السرعةِ واللذةِ والسلطة معاً، في إطار مجتمعاتٍ مدينيّة يقتربُ فيها الناسُ من بعضِهم بعضٍ ولا يتقاربون، ويعلمُ فيه الناسُ أكثرَ ولا يعرفون، وينتقلُ فيها الناسُ أكثرَ ولا يتواصلون.

والناسُ يُهمّشون اليوم أيضاً أكثرَ فأكثر، لا لأنّه لا قدرةَ لهم على العمل، ولا لأنّه لا رغبةَ لديهم في الانخراط داخل أسلاكٍ مهنيّة محدّدة، بل لأنّ مجالاتِ العملِ المأجور قد تغيّرت وضاقت في الوقت عينِه. فهي أصبحت، إمّا مركّبةً جدّاً ذهنيّاً، لاستنادها على الذاكرة الإلكترونيّة في العديد من حقول الإنتاج والخدمات، أو بسيطةً جدّاً في المجالات التنفيذيّة لاستغنائها عن العديد من الكفاءات التي يكونُ قد حصل عليها الشخص. والناسُ، بين هذين التوجّهين، ما زالوا يبحثون عن الانخراط الوظيفيّ في إطار مؤسّساتٍ مهنيّة تؤمّنُ لهم كسبَ معيشتِهم وتحقيقَ ذواتِهم من خلال ترجمةِ كفاءاتهم المكتسبة في نشاطات مهنيّةٍ محدّدة.

وهكذا تكوّنت اتجاهاتٌ جديدة للنبذ الاجتماعيّ، بفضل فقدانِ الكفاءةِ المكتسبة وارتباكِ الانخراط الوظيفيّ. وقد أثّرت هذه الاتجاهاتُ سلباً على بلوغ القدرةِ الاقتصاديّة والتواصلِ الاجتماعيّ بالنسبة للعديد من الناس، ودفعت بهم إلى خارج حلبة الاندماجِ المجتمعيّ بحسب المفكّر الكنديّ Robert Castel (٢) في كتابه:Les mtamorphoses

1- Grozier Michel, Tiliette, B. la crise de l'intelligence, essai sur l'impuissance des élites à se reformer, interéditions France, 1995

2- Robert Castel, les metamorphoses de la question sociale, ed. Fayard, Paris 1995.

de la question sociale، والعالمِ Serge Paugam (٣) في مقالته حول الفقر في الاتّحاد الأوروبيّ.

ويتبيّن، في هذا الإطار، أنّ مؤسّساتِ التربية والتعليم غدت تساهم اليوم في التهميشِ الاجتماعيّ، كونُ المهاراتِ والكفاءات والقدرات التي تسعى لتكوينها بدأت تفقدُ، يوماً بعد يوم، الكثيرَ من قيمتها أمام مهاراتٍ وكفاءاتٍ وقدراتٍ غيرِ محدّدةِ المعالم، وتتطلّبُ الكثيرَ من التراكم والتركيب في المعارف والقدرة على الاستنباط والمبادرة.

ويتبيّنُ لنا كذلك أنّ مؤسّساتِ العمل بدأت تشتركُ هي أيضاً من جهتها في التهميش، كونُها لم تعُد تؤمّنُ إلاّ اليسيرَ من المهن التي تتطلّبُ انخراطاً وظيفيّاً ثابتاً، متأثّرةً بالتطوّرات التكنولوجيّة المتواصلة والسريعة التي سبق وأشرنا إليها أعلاه. وقد نتج عن ذلك أن فقد العديدُ من الناس مواقعَهم في التراتب الوظيفيّ المعهود، وطرح بهم خارجاً وكأنّهم وُجدوا من جديد في عالم سبقهم، عالمٍ له صلاتُه ومراجعُه المعرفيّةُ والإنسانيّةُ والاقتصاديّة المختلفةُ تماماً عن صلاتهم ومراجعهم.

وبالنتيجة، أصبح يظهرُ جليّاً أنّ إنسانَ اليوم، راح يفقدُ مستنداتِه ومراجعَه اللغويّةَ والفكريّة والتواصليّة في خضمّ التحوّلات الحاصلة التي تفكّكُ شبكاتِ صلاته، بعد أن دأب على المساهمة في بنائها من خلال حياتِه الاجتماعيّة والمهنيّة.

التكنولوجيا تبني اليوم وتشبّكُ صلاتٍ جديدةً، والرأسمالُ يحلّقُ كالأثير في شبكاتٍ نُخَبيّة كونيّة، مهمّشاً صلاتِه المعهودةَ بالمجتمعات والأرض والإنسان.

الناسُ يدخلون، في علمهم وعملهم، في حلقاتٍ من التهميش، تتعمّقُ يوماً بعد يوم؛ بينما مدارسُنا وجامعاتُنا باقيةٌ هي هي، تؤسّسُ وتبني معارفَ الماضي وكأنّ شيئاً لم يتغيّرْ.

الناسُ يفتقرون اليوم أكثر فأكثر، والأغنياءُ يزيدون غنىً؛ بينما النظمُ الاقتصاديّة تبقى هي هي في ترتيباتها الحقوقيّة، وفيما نحن نعلم أنّ السياساتِ الاقتصاديّةَ تقتضي اليوم

3- Serge Paugam, revue Sciences Humaines, septembre - Octobre 1996.

إجراءِ ترتيباتٍ جديدة، لكي يبقى العملُ أساساً في تكوين الثروات وتوزيعِها وفي تأمين العدالة والمساواة للجميع.

بناءِ عليه، فنحن لسنا بحاجة اليوم إلى تطوير المؤسّسات القائمة وتمتينِها من أجل تأمين القدرة على الصمود في وجه التحوّلات الحاصلة. نحن بحاجة إلى مراجعة علاقتنا بالمؤسّسة بشكل عام، من أجل العبور من موقع إنسانِ المؤسّسة إلى موقع الإنسان المُمَأْسَس. فالإنسانُ الممأسس قد يتمكّنُ هو وحدَه من إجراء المراجعات اللازمة على ما هو قائمٌ من مؤسّسات وذهنيّات، وخاصّةً مؤسّسات العلم والعمل، في سبيل تحقيق السيطرة الإنسانيّة على التكنولوجيا وإعادةِ بناءِ المدينة الإنسانيّة، من ضمن رَكب الحضارة التكنولوجيّة؛ وإلاّ، فنحن سنكونُ كلُّنا نتهيّأُ للتراجع والتخلّف والفناء.

أين نحن اليوم من هذه الحاجات في لبنان؟

دراسة الاختصاص والمهنة
آراء اللبنانيين (في أسرهم)

أعدّ الدراسة وأدارها وأشرف على تنفيذها: عبدو القاعي
نفّذت الدراسة مؤسّسة ريتش–ماس
كتب التقرير: ملحم شاوول
نسّق النص: عبدو القاعي

أجرت مؤسّسة «ريتش–ماس» استطلاعاً للرأي حول «العلم والعمل في الأسرة» في لبنان، خلال شهر كانون الثاني ١٩٩٨. جرى الاستطلاع على عيّنة احتماليّة من الناس شملت ١٠٠١ شخصاً من جميع المناطق اللبنانيّة، موزّعين على الشكل الآتي: ٤٨,٩٪ ذكور، ٥١,١ إناث.

فئات الأعمار:

١٦–٢٤ عاماً	٢٣,٢٪
٢٥–٣٤ عاماً	٢٤,٩٪
٣٥–٤٤ عاماً	٢٣,٩٪
٤٥–٥٤ عاماً	١٧,٠٪
ما فوق ال ٥٥ عاماً	١١,٠٪
المجموع	١٠٠٪

الفئات الاجتماعيّة:

٩,٢٪	من الفئات العليا AB.
٥،٤٩٪	من الشريحة العليا من الفئات الوسطى C1.
٣،٢٢٪	من الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى C2.
٠،١٩٪	من الفئات الدنيا DE.
١٠٠٪	المجموع

التوزيع المناطقيّ:

شرق بيروت وضواحيها	٪١٩,٠
غرب بيروت وضواحيها	٪٢١,٠
جونية جبيل وضواحيها	٪٦,٨
طرابلس وضواحيها	٪٥,٣
صيدا وضواحيها	٪٥,٢
زحلة وضواحيها	٪٤,٥
جبل لبنان إرتفاع ٤٠٠م	٪٨,١
الشمال	٪٨,٨
الجنوب	٪١٠,٣
البقاع	٪١١,٠
المجموع	٪١٠٠

الأعمال المزاولة:

كادرات عليا	٪٢,٩
صغار مستقلّون	٪١٥,٦
كادرات وسطى	٪١١,٣
موظّفون	٪١٧,٦
عاملون في الخدمات وعمّال	٪٨,٩
ربّات منازل	٪٢٦,٤
طلاّب	٪١١,٧
غير عاملين	٪٥,٦
المجموع	٪١٠٠

تمّ التنفيذ عن طريق المقابلة وجهاً لوجه. تبلغ نسبةُ الخطأ الاحتماليّة القصوى + أو - ٥٪.

I - تقييم عام لأوضاع التربية والتعليم

السؤال: فيما يلي سلّمٌ تشير أعلى درجةٍ فيه (٩) إلى أفضل وضع يمكن أن تكونَ عليه أمورُ التربية والتعليم، وتشير أدنى درجة فيه (١) إلى أسوأ وضع يمكن أن تكونَ عليه هذه الأمور. هل لك أن تصفَ لنا تقييمَك للوضع الحاليّ، لكلّ أمر من الأمور المحدّدة أدناه على السلّم المرسوم لهذا الغرض.

جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

الأمور المعنيّة بالتقييم	العلامة
١- الجامعات الخاصّة	٦,٦
٢- المدارس الخاصّة بشكل عام	٦,٤
٣- التعليم المهنيّ بشكل عام	٥,٦
٤- الكتب المدرسيّة المنتجة في لبنان بشكل عام	٥,٥
٤ (مكرّر) الجامعة اللبنانيّة	٥,٥
٦- الكتب المدرسيّة المنتجة من قبل المركز التربويّ للبحوث والإنماء	٥,٤
٧- توزّع المدارس على المناطق اللبنانيّة	٥,١
٧ (مكرّر) إعداد وتدريب الأساتذة كافّة للتعليم في المدارس	٥,١
٧ (مثلّث) البرامج والمناهج التعليميّة في المدارس	٥,١
١٠- توفّر إختصاصات مهنيّة تتوافق مع حاجات سوق العمل	٥,٠
١١- المدارس الرسميّة بشكل عام	٤,٩
١٢- توفر اختصاصات جامعيّة تتوافق مع حاجات سوق العمل	٤,٦
١٣- توفر أساتذة كفوئين في المناطق الريفيّة البعيدة	٤,٢
المتوسّط العام	٥,٣

١- المعدّل العام على (٩) هو (٤,٥) ممّا يعني أنّ (١٢) أمراً من أمور التربية والتعليم المطروحة على التقييم من أصل (١٣) تحظى بعلامة تفوق المعدّل. والدليل على ذلك أنّ المتوسّط التقييميّ العام هو (٥,٣) على (٩) وهو متوسّط جيّد.

٢- أفضل خمسة أمور تربويّة وتعليميّة هي برأي المستطلعين: الجامعات الخاصّة (٦,٦ على ٩)، المدارس الخاصّة بشكل عام (٦,٤ على ٩)، التعليم المهنيّ بشكل عام (٥,٦ على ٩)، الكتب المنتجة في لبنان (٥,٥ على ٩) والجامعة اللبنانيّة (٥,٥ على ٩).

٣- هناك خمسة أمور تعتبر جيّدةً براي المستطلعين، إذ تتراوح معدّلاتُها بين (ال ٥,٤ و٥,٠ على ٩) وهي: كتبُ المركز التربويّ، كيفيّةُ توزّع المدارس في المناطق، إعدادُ وتدريبُ الأساتذة، المناهجُ والبرامجُ التعليميّة في المدارس، وتوفّرُ اختصاصات مهنيّة تتوافقُ مع حاجات سوق العمل.

٤- الأمور التي تحظى على أدنى معدلات هي المدارسُ الرسميّة (٤,٩ على ٩)، علماً أنّها تفوق المعدّلَ بقليل، وتوفّر إختصاصاتٍ جامعيّةً تتوافق مع سوق العمل (٤,٦ على ٩). وأسوأُ وضع، على ما يبدو، هو وضعُ توفّرِ أساتذةٍ كفوئين في الأرياف البعيدة.

الجامعات الخاصّة

تصل علامةُ الجامعات الخاصّة إلى ٧,٠ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، وتسجّل علامة ٦,٨ لدى فئاتِ أعمار ١٦-٢٤ عاماً و٣٥-٤٤ عاماً ولدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

وتصل العلامةُ إلى ٧,١ في طرابلس وضواحيها، وفي الشمال وفي غرب بيروت، وإلى ٦,٨ في جبل لبنان. في التوزّع المهنيّ، تصلُ العلامةُ إلى ٧,٢ لدى الكادرات العليا و٦,٧ لدى الكادرات الوسطى وصغار المستقلّين والعاملين في الخدمات وربّات المنازل والطلاّب.

وتنخفض العلامةُ إلى ٦,٥ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً وإلى ٦,٢ لدى فئة من هم فوق ال ٥٥ عاماً. وتسجّل علامة ٦,٥ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.

في المناطق، العلاماتُ الأكثر إنخفاضاً نجدُها في جونية جبيل والضواحي (٥,٢)، وفي البقاع (٦,٤)، وفي الجنوب (٦,٢).

المدارس الخاصّة بشكل عام

تصلُ علامةُ المدارس الخاصّة إلى ٦,٧ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا وإلى ٦,٦ لدى فئة أعمار ١٦-٢٤ عاماً، وإلى ٦,٥ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

في المناطق، تصلُ العلامةُ إلى ٧,١ في طرابلس وضواحيها، وإلى ٧,٠ في الشمال عامّة. وتسجّل ٦,٦ في شرق بيروت وضواحيها.

في التصنيف المهنيّ، تصل علامةُ المدارس الخاصّة إلى ٦,٨ لدى الطلاّب، وإلى ٦,٦ لدى الكادرات الوسطى والموظّفين.

تنخفضُ علامةُ المدارس الخاصّة إلى ٦,١ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً.

وفي المناطق، تنخفضُ العلامةُ إلى ٥,٨ في جونية جبيل والضواحي، وفي زحلة والضواحي، وفي الجنوب. على الصعيد المهني تنخفض العلامة إلى ٦,٠ لدى العاملين في الخدمات.

التعليم المهنيّ بشكل عام

تصل علامةُ التعليم المهنيّ إلى ٥,٧ لدى كلٍّ من فئة أعمار ١٦-٢٥ عاماً و٤٥-٥٤ عاماً، وأيضاً لدى الفئات الاجتماعيّة العليا ولدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.

في المناطق، تصل علامةُ التعليم المهنيّ إلى ٦,٣ في الشمال عامّة، وإلى ٦,٠ في صيدا وضواحيها، وإلى ٥,٩ في جبل لبنان، وهي ٥,٨ في غرب بيروت والضواحي وفي طرابلس وضواحيها.

في التصنيف المهنيّ، تصل العلامةُ إلى ٥,٩ لدى الطلاّب، وإلى ٥,٧ لدى العاملين في الخدمات ولدى صغار المستقلّين.

تنخفضُ علامةُ التعليم المهنيّ إلى ٥,٤ لدى فئات أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، ولدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا. وفي المناطق، تنخفضُ إلى ٤,٨ في زحلة والضواحي، وإلى ٥,٠ في البقاع عامّة، وإلى ٥,٣ في جونية جبيل والضواحي.

في التصنيف المهنيّ، تنخفضُ العلامةُ إلى ٥,٤ لدى الكادرات الوسطى والموظّفين.

الكتب المدرسيّة المنتجة في لبنان بشكل عام

تصلُ علامةُ الكتب المنتجة في لبنان إلى ٦,٠ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا، وإلى ٥,٨ لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً.

في المناطق، تصل العلامةُ إلى ٦,٣ في غرب بيروت والضواحي، وإلى ٥,٩ في طرابلس والضواحي، صيدا والضواحي، في الجنوب وفي البقاع.

في التصنيف المهنيّ، تصل العلامةُ إلى ٥,٨ لدى ربّات المنازل، وإلى ٥,٧ لدى العاملين في الخدمات، وإلى ٥,٦ لدى الذين لا يعملون.

وتنخفضُ العلامةُ إلى ٥,٣ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً، وإلى ٥,١ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.

في المناطق، تنخفضُ علامةُ الكتب المنتجة في لبنان إلى ٤,٩ في شرق العاصمة، وإلى ٤,٥ في زحلة والضواحي. وهي ٥,١ في جونية جبيل والضواحي وفي الشمال عامّة.

في التصنيف المهنيّ، تصلُ العلامة إلى ٥,٣ لدى الطلاّب.

الجامعة اللبنانيّة

تصلُ علامةُ الجامعة اللبنانيّة إلى ٥,٨ لدى الشريحةِ الدنيا من الفئات الوسطى، وإلى ٥,٧ لدى فئاتِ أعمار ٢٥–٣٤ عاماً.

في المناطق، تصلُ العلامةُ إلى ٦,٨ في الشمال و٦,١ في جبل لبنان و٥,٩ في البقاعز

على صعيد التصنيف المهنيّ، تصلُ علامةُ الجامعة اللبنانيّة إلى ٥,٧ لدى الكادرات الوسطى.

نتخفضُ علامةُ الجامعة اللبنانيّة إلى ٥,٣ لدى فئةِ أعمار ١٦–٢٤ عاماً، وإلى ٥,٤ لدى فئةِ أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً ولدى الفئات الاجتماعيّة العليا.

في المناطق، تنخفضُ علامةُ الجامعة اللبنانيّة إلى ٤,٧ في غرب بيروت، وإلى ٥,١ في جونية جبيل والضواحي.

على الصعيد المهنيّ، تنخفضُ العلامةُ إلى ٥,٠ لدى الكادرات العليا، وإلى ٥,٣ لدى الطلاّب، وإلى ٥,١ لدى من هم لا يعملون.

II – تقييم واقع العمل وشروط مزاولته في لبنان حاليّاً

السؤال: فيما يلي سلّمٌ تشيرُ أعلى درجةٍ فيه (٩) إلى أفضلِ وضعٍ يمكنُ أن تكونَ عليه أمورُ العملِ وشروطُ مزاولته وعائداته، وتشيرُ أدنى درجة فيه (١) إلى أسوأ وضع يمكنُ أن تكونَ عليه هذه الأمور. هل لك أن تصفَ لنا تقييمَك للوضع الحاليّ، لكلّ أمر من هذه الأمور المحدّدة أدناه على سلّم المرسوم لهذا الغرض؟

جاءت الأجوبةُ على الشكل الآتي:

الأمور المعنيّة بالتقييم	العلامة
١– الحركات النقابيّة والعماليّة الأخرى لجهة نشاطها	٣,٦
١ (مكرّر) شروط مزاولة العمل في المؤسّسات المهنيّة، وبخاصةٍ مؤسّسات الإنتاج	٣,٦
٣– توفّر وظائف أو إمكانيّات لممارسة مهن، تتوافق مع كفاءتك الشخصيّة	٣,٤
٤– العلاقات بين الهيئات العمّاليّة وهيئات أصحاب الأعمال	٣,٣
٥– مستوى الضمانات والتأمينات الاجتماعيّة	٣,٢
٦– توفّر الوظائف في سوق العمل بشكل عام	٣,١
٧– الاستجابة للمطالب العمّاليّة بشكل عام من قبل أصحاب العمل والدولة	٢,٩
٨– مستوى الأجور بشكل عام	٢,٨
٩– العلاقات بين الهيئات العمّاليّة والدولة	٢,٧
المتوسّط العام	٣,٢

١- واقعُ العمل وشروطُ مزاولتهِ حالياً في لبنان يبدو جلّياً من منظور المستطلعين أنّه في منتهى السوء، إذ تحظى كلُّ الأمورِ المطروحة على علامات دون المعدّل بكثير، فلا تتخطّى أيٌّ منها (٣,٦ على ٩)؛ والعلامةُ المتوسّطةُ العامّة هي ٣,٢ على ٩.

٢- أفضلُ أمرٍ يتعلّق بالعمل وشروط مزاولته (ضمن المستوى الرتيب العام)، هو المتعلّقُ بالحركات النقابيّة والحركات العُماليّة الأخرى الذي يحظى بـ ٣,٦ على ٩، إلى جانب شروط مزاولة العمل في مؤسّسات الإنتاج.

٣- ويبدو في أسوأ الأوضاع حالُ الأجور بشكل عام (٢,٨ على ٩) وعلاقاتُ الهيئات العمّاليّة بالدولة (٢,٧ على ٩).

الحركات النقابيّة والعمّاليّة الأخرى لجهة نشاطها

تصلُ علامةُ الحركات النقابيّة والعمّاليّة الأخرى، لجهة نشاطها، إلى ٤,٣ في صيدا والضواحي، وإلى ٤,١ في جونية جبيل والضواحي، وإلى ٤,٠ في كلٍّ من طرابلس وضواحيها، الشمال عامّة والبقاع عامّة.

شروطُ مزاولة العمل في المؤسّسات المهنيّة، وبخاصّةٍ مؤسّسات الإنتاج

تصلُ علامةُ شروطِ مزاولة العمل في المؤسّسات المهنيّة، وبخاصّةٍ مؤسّسات الإنتاج، إلى ٤,٧ في الجنوب، وإلى ٤,٢ في جونية جبيل والضواحي وفي صيدا والضواحي، وهي ٤,٠ في طرابلس وضواحيها. في التصنيف المهنيّ، تصلُ العلامة إلى ٣,٩ لدى الطلاّب، وإلى ٣,٨ لدى الكادرات الوسطى.

توفّر وظائف أو إمكانيّات لممارسة مهن، تتوافق مع كفاءتك الشخصيّة

تصلُ علامةُ توفّرِ الوظائفِ أو إمكانيّاتٍ لممارسة مهن تتوافقُ مع الكفاءة الشخصيّة إلى ٤,٧ في جونية جبيل والضواحي، وإلى ٤,٥ في الجنوب.

III - النشاط أو النشاطات المهنيّة التي يمارسُها اللبنانيّون حاليّاً

السؤال: ما هو النشاط أو النشاطات المهنيّة التي تمارسها حاليّاً؟

جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

النشاط المهنيّ الممارس	النسبة ٪
أمارس نشاطاً مهنيّاً واحداً	٥٠
أمارس أكثر من نشاط مهنيّ واحد	٢
كنت أعمل وتوقّف عملي وأبحث عن عمل آخر	٣
أبحث عن عمل لأوّل مرّة	١
أتعلّم في مدرسة أكاديميّة	٥
أتعلّم في مدرسة مهنيّة	٢
أتعلّم في جامعة	٦
لا أقوم بنشاط مهنيّ مدفوع، لكنّي أقوم بأعمال منزليّة أو أشرف عليها	٢٧
لا أقوم بنشاط مهنيّ ولا أبحث عن عمل	٣
لا أقوم بنشاط مهنيّ لأنّني متقاعد	١
لا أقوم بنشاط مهنيّ لأنّني صاحب دخل	–
لا أقوم بنشاط مهنيّ لأنّني عاجز عن ذلك	–

١- يتبيّن أوّلاً أنّ أكثر من نصف المستطلعين يمارس نشاطاً مهنيّاً: (٥٢٪)، وأنّ (٥٠٪) من العيّنة يمارس نشاطاً مهنيّاً واحداً، فيما (٢٪) له أكثرُ من نشاط مهنيّ واحد.

٢- يتبيّن أيضاً أنّ (٤٪) من المستطلعين يقومُ حاليّاً بالبحث عن عمل، أي ممكنٌ أن نفترض أنّه في حالة «البطالة».

٣- الذين يتلقّون التعليمَ هم بنسبة ١٣٪، ويمكنُ أن يوجد من بينهم من يبحثُ عن عمل، كما يمكنُ أن يكونَ من بينهم من يعمل.

٤- أمّا الفئةُ التي لا تقومُ بأيّ نشاط مهنيّ فهي (٣١٪)، تشكّلُ ربّاتُ المنازل عنصرَها الأكبرَ والأساسيّ (٢٧٪).

أمارس نشاطاً مهنيّاً واحداً

ترتفع نسبة ممارسي النشاط المهنيّ الواحد إلى:

٧٤٪ لدى الذكور.
٥٩٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً، و٥٨٪ لدى فئة ٣٥–٤٤ عاماً.
٥٤٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، و٥٢٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.
٦٣٪ في زحلة وضواحيها، ٥٧٪ في طرابلس وضواحيها والبقاع عامّة، ٥٥٪ في جبل لبنان و٥٤٪ في شرق بيروت وضواحيها.

تنخفض نسبة ممارسي النشاط المهنيّ الواحد إلى:

٢٧٪ لدى النساء.
٣٠٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً.
٤٦٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى، وإلى ٤٨٪ لدى الفئات الدنيا.
٤٠٪ في غرب بيروت والضواحي وفي صيدا والضواحي، و٤٨٪ في جونية جبيل والضواحي والجنوب.

كنت أعمل، توقّفت وأبحث عن عمل آخر

ترتفع نسبة من كان يعمل، توقّف وهو يبحث الآن عن عمل إلى:

٥٪ لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً.
٧٪ في جبل لبنان و٦٪ في البقاع.
٩٪ لدى الموظّفين و٨٪ لدى الكادرات الوسطى.

أبحث عن عمل لأوّل مرّة

ترتفع نسبة من يبحث عن عمل لأوّل مرّة إلى:

٤٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً.
٤٪ في صيدا وضواحيها و٣٪ في البقاع.

لا أقوم بنشاط مهنيّ مدفوع، لكنّي أقوم بأعمال منزليّة أو أشرف عليها

ترتفع نسبة من لا يقوم بنشاط مهنيّ مدفوع، لكن يقوم بأعمال منزليّة أو يشرف عليها (ربّات المنازل) إلى: ٥٣٪ لدى النساء.
٣٥٪ لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً و٣٢٪ لدى فئة ٢٥–٣٤ عاماً.
٣٦٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا و٣٣٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
٤٠٪ في الجنوب، ٣٥٪ في غرب بيروت والضواحي، ٣٠٪ في زحلة والضواحي.
١٠٠٪ لدى فئة ربّات المنازل في التصنيف المهنيّ.

تنخفض نسبة من لا يقوم بنشاط مهنيّ مدفوع، لكن يقوم بأعمال منزليّة أو يشرف عليها (ربّات المنازل)، إلى:

١٠٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً.
١٢٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
١٥٪ في طرابلس والضواحي وفي جبل لبنان، ٢٣٪ في شرق بيروت والضواحي.

IV – المستوى التعليميّ العام

المستوى	النسبة ٪
مستوى دون ابتدائيّ	٣
مستوى الصف الابتدائيّ الأوّل	٩٧

إذا إعتمدنا التصنيف التقليديّ الذي يميّز بين المتعلّم وغير المتعلم، يُظهرُ الجدولُ أعلاه أنّ ٩٧٪ من المستطلعين هم من المتعلّمين، وأنّ ٣٪ لم يتابعوا الصف الابتدائيّ الأوّل.

ترتفع نسبة ذوي مستوى الصف الابتدائيّ الأوّل على الأقلّ:

١٠٠٪ لدى فئة أعمار ١٦–٣٤ عاماً، وإلى ٩٩٪ لدى فئة ٣٥–٤٤ عاماً.
١٠٠٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، ٩٩٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.
١٠٠٪ في شرق بيروت والضواحي ١٠٠٪ في طرابلس والضواحي، ١٠٠٪ في صيدا

والضواحي
١٠٠٪ في زحلة والضواحي، ١٠٠٪ في جبل لبنان، ٩٩٪ في جونية جبيل والضواحي.
١٠٠٪ لدى الكادرات العليا، ١٠٠٪ لدى الكادرات الوسطى، ١٠٠٪ لدى الطلاّب، ٩٩٪ لدى صغار المستقلّين والموظّفين.

تنخفض نسبة ذوي مستوى الصف الابتدائيّ الأوّل على الأقلّ:

٩٦٪ لدى النساء.
٩٤٪ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً، وإلى ٨٧٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.
٩٥٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى و٩٢٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.
٩٥٪ في غرب بيروت والضواحي، ٩٤٪ في الجنوب، و٩١٪ في الشمال.
٩٤٪ لدى العاملين في الخدمات وربّات المنازل، ٩١٪ لدى الذين لا يعملون.

ترتفع نسبة من لم يتابع الصفّ الأوّل ابتدائيّاً على الأقلّ:

١٣٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً و٦٪ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً.
٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا و٥٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
٩٪ في الشمال، ٦٪ في الجنوب و٥٪ في غرب بيروت.
٩٪ لدى الذين لا يعملون و٦٪ لدى ربّات المنازل والعاملين في الخدمات.

V - مستويات التعليم ومسارات التحصيل العلميّ، للذين هم في المستوى الإبتدائيّ أو التكميليّ أو الثانويّ أو العالي.

السؤال: ما هو المستوى التعليميّ الذي حصّلته، وما هي أنواع المدارس التي قصدتها، ومجالات التعليم خلال هذا التحصيل، سنةً سنة، وصولاً إلى مستوى السنة المنهجيّة الأخيرة التي حصّلتها؟

ملاحظة: إنّ العيّنة الأكثر تعبيراً عن هذا الواقع هي عيّنةٌ تشمل فئةَ أعمار ٢٥ عاماً وما فوق، لأنّهم يُفترضُ أنّهم أنهوا ثالثَ سنة جامعيّة، ويمكن أن يجيبوا عن الأسئلة المطروحة. تصبحُ بالتالي قاعدةُ المعاينة ٧٦٨ شخصاً.

أ- ما هو المستوى التعليميّ الذي حصّلته؟

جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

المستوى	النسبة ٪
ما قبل إبتدائي	٤
مستوى إبتدائيّ	
١	٩٦
٢	٩٦
٣	٩٦
٤	٩٥
٥	٩٣
مستوى تكميليّ	
١	٨٠
٢	٧٨
٣	٧٥
٤	٧٠
مستوى ثانويّ	
١	٤٩
٢	٤٥
٣	٤٢
مستوى عالٍ	
١	٢٤
٢	٢٠
٣	١٧
٤	١٥
٥	٥
٦	٣
٧	٢
٨ أو أكثر	١

١- ٧٠٪ منهم وصل إلى نهاية المرحلة التكميليّة.

٢- ٤٢٪ من المستطلعين الذين هم ما فوق ال ٢٥ عاماً وصلوا إلى السنة الثانويّة الأخيرة (الثالثة).

٣- ١٧٪ منهم وصل إلى السنة الجامعيّة الثالثة.

ب- ما هي أنواع المدارس التي قصدتها؟

المستوى	مدرسة خاصّة ٪	مدرسة رسميّة ٪
ما قبل الإبتدائي	٤	٤
مستوى إبتدائي		
١	٥٠	٤٦
٢	٥٠	٤٦
٣	٥٠	٤٦
٤	٤٩	٤٦
٥	٤٩	٤٤
مستوى تكميلي		
١	٣٨	٤٢
٢	٣٧	٤١
٣	٣٦	٣٩
٤	٣٥	٣٦
مستوى ثانويّ		
١	٢٣	٢٦
٢	٢٢	٢٤
٣	٢١	٢١
المستوى الجامعي		
١	١١	١٣
٢	٨	١٠
٣	٧	٩
٤	٣	٨
٥	٢	٢
٦	١	١
٧	١	١
٨ أو أكثر		–

١- الفروقات الأساسيّة بين «الخاصّ» و«الرسّمي» واضحة في المرحلة الابتدائيّة، وتنزع نحو التقلّص في المرحلتين التكميليّة والثانويّة.

٢- واضح أيضاً أنّ الجامعة الرسميّة تستقطب أكثر في السنة الأولى، ومن ثمّ تعود وتستوي مع الجامعات الخاصّة.

ما هي مجالات التعليم التي تابعتها خلال التحصيل؟

المستوى	أكاديميّ !	مهنيّ ٪
ما قبل الإبتدائي		
مستوى إبتدائيّ		
١	٩٦	
٢	٩٦	
٣	٩٦	
٤	٩٥	
٥	٩٣	
مستوى تكميليّ		
١	٧٩	١
٢	٧٧	١
٣	٧٣	١
٤	٦٩	١
مستوى ثانويّ		
١	٤٣	٧
٢	٣٩	٦
٣	٣٦	٦
مستوى جامعيّ		
١	٢٠	٤
٢	١٧	٣
٣	١٥	٢
٤	١٤	١
٥	٥	١
٦	٢	–
٧	٢	–
٨ وما فوق	١	–

يدلّ هذا الجدول بوضوح أنّ الخيار المهنيّ في لبنان ما يزال شبهَ «مغيّب»، ولا وجودَ فعليّاً له في المسار التعليميّ قبل المرحلة الثانويّة، ولا تتخطّى نسبةُ التلامذة فيه ٦ أو ٧٪ في المرحلة الثانويّة و٤٪ في بدء المرحلة الجامعيّة.

VI – أسباب التوقّف عن التّعلم

السؤال: ما هو، من بين الأسباب التالية للتوقف عن التعلّم، السببُ الرئيس الذي دفعك إلى إيقاف مسار تعلّمِك في المستوى الذي حصّلته؟

جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

الأسباب	النسبة ٪
١– عدم الرغبة في متابعة التعليم أكثر	٢٨
٢– وصلت إلى المستوى الذي تعتبره كافياً لممارسة حياتك العامّة والمهنيّة	١٩
٣– الحاجة الاقتصاديّة وكلفة التعليم العالية	١٧
٤– الحاجة الماسّة إلى العمل	١٦
٥– الزواج	١١
٦– الرسوب المتكرّر والتأخّر الدراسيّ	٣
٧– أسباب عائليّة	٢
٨– الحرب والهجرة	٢
٩– غيره من الأسباب	٢

١– لدينا في العيّنة ٨١٨ شخصاً توقّفوا عن التعلّم، وليسوا الآن طلاّباً أو تلامذة. نسبة الذين توقّفوا من بينهم لأنّهم لا يرغبون في متابعة التعلّم أكثر هي ٢٨٪.

٢– نلاحظ أيضاً أنّ «الضغط الاقتصاديّ» يؤثّر على نسبة ٣٣٪ من المستطلعين، بين من يتوقّف بضغط من «الحاجة الاقتصاديّة ومن كلفة التعليم في مرحلة من مراحله» والذي يتوقّف بضغط من «حاجته إلى عمل».

٣– كما يتبيّن لنا أنّ المستطلعين أنفسَهم أدخلوا ثلاثة أسباب تحت بند «غيره من الأسباب»: الزواج، الأسباب العائليّة، الحرب والهجرة.

عدم الرغبة في متابعة التعليم أكثر

تصل نسبة من توقّف عن التعليم «لعدم الرغبة منه في متابعة التعليم أكثر» إلى:
٣٢٪ لدى النساء.
٣٤٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٣١٪ لدى فئة ٢٥–٣٤ عاماً.
٣٨٪ لدى ذوي مستوى تعليميّ تكميليّ، ٣٦٪ لدى ذوي مستوى تعليميّ ابتدائيّ.
٢٩٪ لدى شريحتي الفئات الوسطى.
٣٨٪ في منطقة الشمال، ٣٦٪ في شرق بيروت والضواحي، ٣٣٪ في غرب بيروت والضواحي، ٣٢٪ في صيدا والضواحي، ٣٠٪ في الجنوب.
٤٢٪ لدى فئة من لا يعمل، ٣٨٪ لدى ربّات المنازل، ٣٣٪ لدى العاملين في الخدمات.

تنخفض نسبةُ من توقّف عن التعليم «لعدم الرغبة منه في متابعة التعليم أكثر» إلى:
٢٤٪ لدى الذكور.
٢٥٪ لدى فئة أعمار ٣٥–٤٤ عاماً و٢٠٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.
٢٠٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
٨٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الجامعيّ.
١٤٪ في زحلة والضواحي، ١٦٪ في طرابلس والضواحي، ١٨٪ في البقاع، ٢١٪ في جبل لبنان وفي جونية، جبيل والضواحي.
٤٪ لدى الكادرات العليا، ١٠٪ لدى الكادرات الوسطى، ٢٤٪ لدى صغار المستقلّين، ٢٥٪ لدى الموظّفين.

وصلت إلى المستوى الذي تعتبره كافياً للممارسة المهنيّة.

تصل نسبة من توقّف عن التعليم «لأنّه وصل إلى المستوى الذي يعتبره كافياً للممارسة المهنيّة» إلى:

٢٢٪ لدى الذكور.
٢٢٪ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً و٤٥-٥٤ عاماً.
٤٣٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
٥٣٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الجامعيّ.
٢٨٪ في غرب بيروت والضواحي، ٢٤٪ في شرق بيروت والضواحي، ٢٣٪ في جبل لبنان.
٧٤٪ لدى الكادرات العليا، ٤٦٪ لدى الكادرات الوسطى.

تنخفض نسبة من توقّف عن التعليم «لأنّه وصل إلى المستوى الذي يعتبره كافياً للممارسة المهنيّة» إلى:
١٦٪ لدى النساء.
١٤٪ لدى فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً.
١٠٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا و١٥٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
٢٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الابتدائيّ، ٦٪ لدى ذوي المستوى التكميليّ و١٥٪ لدى ذوي المستوى الثانويّ.
٧٪ في صيدا والضواحي، ١٠٪ في الجنوب، ١٢٪ في البقاع، ١٤٪ في زحلة والضواحي، ١٦٪ في جونية جبيل والضواحي.
٦٪ عمّال في الخدمات، ٩٪ ربّات منازل، ١٥٪ مستقلّون صغار، ١٦٪ لا يعملون.

الحاجة الاقتصاديّة وكلفة التعليم العالية

تصل نسبة من توقّف عن التعليم «بسبب الحاجة الاقتصاديّة وكلفة التعليم العالية» إلى:
٢٠٪ لدى الذكور.
٢٠٪ لدى فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً، ٢٦٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.
٢٤٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.
٢٥٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الإبتدائيّ و٢٠٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ التكميليّ.
٢٠٪ في غرب بيروت والضواحي، ٢٠٪ في صيدا والضواحي، ٢١٪ في جبل لبنان،

٢٤٪ في الجنوب، ٢٥٪ في جونية جبيل والضواحي.
٢٢٪ لدى صغار المستقلّين، و٢٣٪ لدى العاملين في الخدمات.

تنخفض نسبة من توقّف عن التعليم «بسبب الحاجة الاقتصاديّة وكلفة التعليم العالية» إلى:
١٣٪ لدى النساء.
١٢٪ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً.
١١٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا و١٣٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
١١٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الجامعيّ و١٤٪ لدى ذوي المستوى الثانويّ.
٤٪ في الشمال، ١٢٪ في شرق بيروت والضواحي وفي جبل لبنان.
٤٪ لدى الكادرات العليا، ١٢٪ لدى ربّات المنازل و١٦٪ لدى الذين لا يعملون.

الحاجة الماسّة إلى العمل

تصل نسبة من توقّف عن التعليم «بسبب الحاجة الماسّة إلى عمل» إلى:
٢٤٪ لدى الذكور.
١٧٪ لدى فئتي أعمار ٤٥-٥٤ عاماً وما فوق ال ٥٥ عاماً.
١٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.
١٩٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الثانويّ.
٣٣٪ في البقاع، ٢٦٪ في زحلة والضواحي، ٢٠٪ في طرابلس والضواحي و١٨٪ في الشمال وفي صيدا والضواحي.
٢٦٪ لدى صغار المستقلّين، ولدى العاملين في الخدمات، ٢٣٪ لدى الموظّفين، ٢١٪ لدى الكادرات الوسطى.

تنخفض نسبة من توقّف عن التعليم «بسبب الحاجة الماسّة إلى عمل» إلى:
٨٪ لدى النساء.
١١٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
١١٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ التكميليّ.

٩٪ في غرب بيروت و١٢٪ في شرق العاصمة والضواحي، ١١٪ في جبل لبنان و٨٪ في الجنوب.
٩٪ لدى الكادرات العليا، ٢٪ لدى ربّات المنازل، ٤٪ لدى الذين لا يعملون.

الزواج

تصل نسبة من توقّف عن التعليم «بسبب الزواج» إلى:
٢٠٪ لدى النساء.
١٥٪ لدى فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً.
١٣٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
١٤٪ من ذوي المستوى التعليميّ التكميليّ والثانويّ.
١٩٪ في زحلة والضواحي، ١٧٪ في الجنوب، ١٦٪ في طرابلس والضواحي.
٢٨٪ ربّات منازل.

تنخفض نسبة من توقّف عن التعليم «بسبب الزواج» إلى:
صفر٪ لدى الذكور.
٨٪ لدى فئة أعمار ١٦-٢٤ عاماً و٥٪ لدى فئة ٤٥-٥٤ عاماً.
٧٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
٤٪ لدى ذوي المستوى التعليميّ الابتدائيّ و٦٪ لدى ذوي المستوى الجامعيّ.
٧٪ في شرق بيروت والضواحي و٤٪ في غرب العاصمة والضواحي، ٧٪ في جونية جبيل والضواحي.
صفر٪ لدى الكادرات العليا، ولدى العاملين في الخدمات، ٢٪ لدى الذين لا يعملون، ٣٪ لدى الموظّفين، ٤٪ لدى صغار الموظّفين والكادرات الوسطى.

VII - محدّدات إختيار التخصّص الأخير المهنيّ أو الجامعيّ

السؤال: للذين حصلوا على اختصاصات مهنيّة أو جامعيّة، ما هو من بين محدّدات الخيار التالية المؤثّر الأساسيّ الذي ساهم أكثر في تحديد خيارك لمجال التخصّص الأخير الذي تابعته وفقاً لمستوى التعليم الذي بلغه هذا التخصص.

(تصبح العيّنة فيما يخصّ هذا السؤال: ٣٧٠ قاعدة المعاينة).

الذين حصلوا على اختصاص مهنيّ قبل عالٍ: ٢٣,٥٪
الذين حصلوا على اختصاص مهنيّ عالٍ: ١٣٪
الذين حصلوا على اختصاص جامعيّ: ٦٣,٥٪
المؤثّرات في تحديد خيار مجال الاختصاص الأخير:

مستوى التعليم	محدّدات اختيار التخصّص (المؤثّر الأساسي) ٪								
	لا جواب	الميول الشخصية	أهمّية الدخل المرتقب من مهنة الإختصاص	الأفضل بين ما توفر لي من اختصاصات	المعرفة بتوفر الطلب على الإختصاص في سوق العمل	تأثير الأهل	تأثير القيم الإجتماعية	الصدفة	توجيه تربوي مهني في المدرسة	غيره
مهني قبل عالٍ	٣٢	٢١	١٥	١٣	٩	٥	٢	١	–	٢
مهني عالٍ	–	٥٨	٢	١٠	١٠	٦	–	٨	٤	–
جامعي	–	٥٦	٩	١٦	٦	٣	٤	٥	–	١

١– اللافت النسبة المرتفعة من «الاجواب» لدى من هم في مستوى التعليم المهنيّ ما قبل العالي. أي إنّ ٣٢٪ لا يعرفون أو لا يعون المحدّدات المؤثّرة على قرارهم في اختيار التخصّص.

٢– الميول الشخصيّة تلعب دوراً هامّاً في المستويات الثلاثة، وهي المحدّد الأوّل لدى (المهنيّ العالي) والجامعيون.

٣– أهميّة الدخل هامة أدى مهنيي قبل العالي، فيما هي ثالث عاملٍ محدّد لدى الجامعيين وهامشيّة لدى المهنيين العالي.

٤– الأفضل بين ما توفّر من اختصاصات تؤثّر أكثر على الجامعيين والمهنيين ما قبل العالي، وهي في المرتبة الثالثة مكرّرة مع معرفة الطلب في سوق العمل على الاختصاص بالنسبة لمهنيي العالي.

٥– بات تأثير الأهل هامشيّاً في المستويات الثلاثة، وهو مؤثّر أقل من «الصدفة» لدى مهنيي العالي والجامعيين.

VIII – محدّدات الخيار المهنيّ

السؤال: للذين يمارسون نشاطاً مهنيّاً واحداً أو أكثر، الرجاء تحديد بالنسبة للنشاط المهنيّ الرئيسيّ الحاليّ أوّلاً والنشاطات الأخرى ثانياً، مدى ارتباطها بكلٍّ من محدّدات الخيار المهنيّ الآتية:

(قاعدة العيّنة بالنسبة لهذا السؤال: ٥٢١ شخصاً).

بالنسبة للنشاط المهنيّ الرئيس، جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

محددات الخيار المهنيّ	إرتباط وثيق	إرتباط متوسّط	إرتباط ضعيف	لا إرتباط
الرغبة الشخصيّة لجهة تحقيق الذات	٦١٪	٢١٪	١٠٪	٨٪
الإعداد العلميّ بشكل دائم	٣٤٪	٢٤٪	٢٢٪	٢٠٪

محددات الخيـار المهنيّ	إرتباط وثيق	إرتباط متوسّط	إرتباط ضعيف	لا إرتباط
الإعداد المهنيّ المتخصّص	٪٣٢	٪٢٣	٪٢٢	٪٢٢
الخبرة	٪٥٥	٪٣٠	٪٨	٪٧
الحاجة الاقتصاديّة إلى العمل في غياب خيارات أخرى متاحة	٪٧٤	٪١٩	٪٥	٪٢
أهميّة المدخول الذي تؤمّنه هذه المهنة	٪٥٧	٪٣٠	٪١١	٪٢
غيره	٪٢	–		٪٩٨ لا جواب

١- أعلى نسبة من المستطلعين (٧٤٪) تعتبر أنّ الإرتباطَ وثيقٌ بين نشاطها المهنيّ الرئيس والحاجة الاقتصاديّة إلى العمل في غياب خيارات أخرى متاحة.

٢- نسبة مرتفعة من المستطلعين تعتبر أنّه يوجد إرتباطٌ وثيق بين نشاطها المهنيّ الرئيس ورغبتها الشخصيّة لجهة تحقيق الذات (self achievement)، (٦١٪). كما يوجد نسبةٌ تفوق المعدّلَ (٥٥٪) تعتبرُ أنّ نشاطها المهنيّ الرئيس على ارتباطٍ وثيق بالخبرة، و(٥٧٪) يعتبرون أنّ الارتباط وثيقٌ بين نشاطها المهنيّ الرئيس والمدخول الذي تؤمّنه هذه المهنة.

٣- نسبة كبيرة (٢٢٪) تعتبر أنّه **لا يوجد ارتباطٌ** بين نشاطهم المهنيّ الرئيس وإعدادِها المهنيّ المتخصّص، ممّا يعني أنّ الإعدادَ المهنيّ ضعيف.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ وثيق بين الخيار المهنيّ والرغبة الشخصيّة لجهة تحقيق الذات** إلى:

٧٠٪ لدى النساء.

٧٠٪ لدى فئة أعمار ما فوق ٥٥ عاماً، ٦٥٪ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً و٦٢٪ لدى فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً.

٨١٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا و٦٣٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.

٨٣٪ لدى الكادرات الوسطى و٦٩٪ لدى صغار المستقلّين.

٨٦٪ في زحلة والضواحي و٩٠٪ في البقاع.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ متوسّط بين الخيار المهنيّ والرغبة الشخصيّة لجهة تحقيق الذات** إلى:

٢٢٪ لدى الذكور.

٢٤٪ لدى فئة أعمار ١٦-٢٤ عاماً.

٢٣٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى و٢٢٪ لدى الشريحة العليا من هذه الفئات.

٣٢٪ لدى الموظّفين و٢٤٪ لدى العاملين في الخدمات.

٤٣٪ في الشمال، ٣١٪ في غرب بيروت والضواحي، ٢٩٪ في جونية جبيل والضواحي و٢٦٪ في جبل لبنان.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد إرتباطٌ ضعيفٌ بين الخيار المهنيّ والرغبة الشخصيّة لجهة تحقيق الذات** إلى:

١٦٪ لدى فئة أعمار ما فوق الـ٥٥ عاماً.

١٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.

٢٥٪ لدى العاملين في الخدمات.

١٥٪ في جونية جبيل والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **لا يوجد إرتباط بين الخيارِ المهنيّ والرغبةِ الشخصيّة لجهة تحقيق الذات** إلى:

١٣٪ لدى فئة أعمار ١٦-٢٤ عاماً.

١٢٪ لدى العاملين في الخدمات.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ وثيق بين الخيار المهنيّ والإعداد العلميّ بشكل عام** إلى:

٥١٪ لدى النساء.

٤١٪ لدى فئة أعمار ما فوق الـ٥٥ عاماً و٣٦٪ لدى فئة أعمار ٢٥-٣٤ عاماً.

٤٦٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا، ٣٨٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.
٧٢٪ لدى الكادرات الوسطى.
٤٠٪ في جبل لبنان، ٣٩٪ في البقاع وفي غرب بيروت.

تصل نسبة من يعتبر أنه يوجد **ارتباطٌ متوسّط بين الخيار المهنيّ والاعداد العلمي بشكل عام** إلى:
٣٠٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً.
٣٤٪ لدى العاملين في الخدمات.

تصل نسبة من يعتبر أنه يوجد **ارتباطٌ ضعيف بين الخيارِ المهنيّ والإعدادِ العلميّ بشكل عام** إلى:
٢٨٪ لدى الذكور.
٢٩٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٢٦٪ لدى فئة ٣٥–٤٤ عاماً.
٣٠٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى ولدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.
٣٣٪ لدى صغار المستقلّين و٣٣٪ لدى العاملين في الخدمات.
٤٢٪ في صيدا والضواحي وفي الجنوب.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **لا يوجد إرتباطٌ بين الخيار المهنيّ والإعدادِ العلميّ بشكلٍ عام** إلى:
٢٥٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٢٤٪ لدى فئة ١٦–٢٤ عاماً.
٢٧٪ لدى صغار المستقلّين و٣٦٪ لدى العاملين في الخدمات.
٣٢٪ في شرق بيروت والضواحي و٢٥٪ في غربها، ٢٨٪ في زحلة والضواحي و٢٦٪ في طرابلس والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ وثيق بين الخيارِ المهنيّ والإعدادِ المهنيّ المتخصّص** إلى:
٤٤٪ لدى النساء.
٣٨٪ لدى فئة أعمار ٢٥–٣٤ عاماً ولدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.
٤٦٪ لدى الفئات الإجتماعيّة العليا.

٥٥٪ لدى الكادرات الوسطى.
٤٩٪ في طرابلس والضواحي، ٤٢٪ في البقاع و٣٨٪ في جبل لبنان.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ متوسّط بين الخيار المهنيّ والإعدادِ المهنيّ المتخصّص** إلى:
٣٠٪ لدى النساء.
٢٩٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً.
٢٦٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا ولدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.
٣٤٪ لدى الموظّفين.
٣٨٪ في جبل لبنان و٣٤٪ في البقاع.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ ضعيف بين الخيارِ المهنيّ والإعدادِ المهني المتخصّص** إلى:
٢٨٪ لدى الذكور.
٢٧٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً.
٢٧٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
٣٣٪ لدى صغار المستقلّين.
٤٢٪ في الجنوب و٢٩٪ في جونية جبيل والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **لا يوجد ارتباطٌ بين الخيار المهنيّ والإعداد المهنيّ المتخصّص** إلى:
٣٠٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٢٦٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً.
٢٧٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى و٢٨٪ لدى الفئات الدنيا.
٣٤٪ في شرق بيروت والضواحي و٤١٪ في غربها والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجدُ ارتباطٌ وثيق بين الخيار المهنيّ والخبرة** إلى:
٦٤٪ لدى فئة أعمار ٤٥–٥٤ عاماً و٥٩٪ لدى فئة ما فوق ال ٥٥ عاماً.
٦٧٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا و٦٠٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.
٦٦٪ لدى صغار المستقلّين و٦٣٪ لدى الكادرات الوسطى.

٧١٪ في طرابلس والضواحي، ٦٥٪ في جونية جبيل والضواحي، ٦٣٪ في شرق بيروت والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ متوسّط بين الخيار المهنيّ والخبرة** إلى:
٢٩٪ لدى فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً.
٤٠٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا.
٤٦٪ لدى العاملين في الخدمات و٣٣٪ لدى الموظّفين.
٦٣٪ في صيدا والضواحي، ٤٢٪ في الجنوب، ٤٠٪ في الشمال و٣٦٪ في جبل لبنان.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ وثيق بين الخيار المهنيّ والحاجة الاقتصاديّة** إلى العمل في غياب خيارات أخرى متاحة إلى:
٧٧٪ لدى الذكور.
٧٧٪ لدى فئة ٣٥-٤٤ عاماً و٨٠٪ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً
٨٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا و٧٨٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى.
٨٠٪ لدى صغار المستقلّين و٨٣٪ لدى العاملين في الخدمات.
٩٦٪ في الجنوب، ٩٢٪ في صيدا و٨٩٪ في غرب بيروت والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ متوسّط بين الخيارِ المهنيّ والحاجةِ الاقتصاديّة** إلى العمل في غياب خيارات أخرى متاحة إلى:
٢٣٪ لدى النساء.
٢٩٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً.

٢٦٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا.
٢٦٪ لدى الكادرات الوسطى.
٣٨٪ في الشمال، ٣٢٪ في جونية جبيل والضواحي، ٣٠٪ في جبل لبنان.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ وثيق بين الخيار المهنيّ وأهميّة المدخول الذي تؤمّنه هذه المهنةُ** إلى:

٥٩٪ لدى الذكور.
٥٩٪ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً ولدى فئة ٢٥-٣٤ عاماً.
٦٠٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى.
٧١٪ لدى صغار المستقلّين.
٦٩٪ في طرابلس والضواحي، وفي شرق بيروت والضواحي، ٦٣٪ في صيدا والضواحي، ٦٢٪ في جونية، جبيل والضواحي، ٦٠٪ في غرب بيروت والضواحي.

تصل نسبة من يعتبر أنّه **يوجد ارتباطٌ متوسّط بين الخيار المهنيّ وأهميّة المدخول الذي تؤمّنُه هذه المهنةُ** إلى:
٣٢٪ لدى النساء.
٣٨٪ لدى فئة أعمار ١٦-٢٤ عاماً.
٣٤٪ لدى الفئات الإجتماعيّة الدنيا.
٣٥٪ لدى العاملين في الخدمات.
٤٥٪ في الشمال وفي جبل لبنان، ٣٢٪ في البقاع.

IX - أسباب التوقّف عن العمل أو تغيير المهنة

السؤال: للذين هم متوقّفون عن العمل حاليّاً ويبحثون عن عمل آخر، والذين يعملون وغيروا نشاطهم مرّةً أو أكثر، ما هو السببُ الرئيس الذي دفعك الى التوقّف عن العمل أو التغيير؟

جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

أسباب التوقّف عن العمل وتغيير المهنة	للذين هم متوقّفون عن العمل ويبحثون عن عمل آخر ٪	للذين يعملون وغيّروا مهنهم مرّة أو أكثر ٪
ترك المهنة لتدنّي قيمة الدخل الذي تؤمّنه	٣٩	٦١
فقدان الوظيفة بسبب سوء العلاقات المهنيّة	٤	١٨
فقدان الوظيفة لضيق الأحوال الاقتصاديّة في المؤسّسة	١٨	٦

ترك المهنة لعدم ملاءمتها الميول الشخصيّة	١٤	٣
فقدان الوظيفة لعدم توفّر الكفاءات اللازمة لديك لمزاولتها	٧	٣
فقدان الوظيفة بسبب تحديث تكنولوجيّات العمل في المؤسّسة والحدّ من التوظيف فيها	٤	–
ترك المهنة لعدم ملاءمتها لمستوى الكفاءات الشخصيّة	٤	–
غيره من الأسباب	١١	٩

١- **تدنّي قيمة الدخل الذي تؤمّنه المهنة** هو السببُ الأساسيّ لتركها، أكان بالنسبة للذين **هم متوقّفون عن العمل ويبحثون عن عمل آخر،** (٣٩٪) أو بالنسبة للذين **يعملون وغيّروا مهنهم مرّة أو أكثر** (٦١٪).

٢- **«فقدان الوظيفة لضيق الأحوال الاقتصاديّة في المؤسّسة»** هو السبب الثاني لترك الوظيفة لدى من **هم متوقّفون عن العمل ويبحثون عن عمل آخر،** (١٨٪)، فيما **«فقدان الوظيفة بسبب سوء العلاقات المهنيّة»** هو السببُ الثاني لترك الوظيفة لدى من **يعملون وغيّروا مهنهم مرّة أو أكثر** (١٨٪).

٣- ١٤٪ من الذين **هم متوقّفون عن العمل ويبحثون عن عمل آخر،** تركوا المهنة **«لعدم ملاءمتها الميولَ الشخصيّة».**

٤- ١١٪ من للذين **هم متوقّفون عن العمل ويبحثون عن عمل آخر** و٩٪ من الذين **يعملون وغيّروا مهنهم مرّة أو أكثر** عدّدوا أسباباً أخرى لتوقّفهم عن العمل أو تغييره، أهمُّها توقّفُ المؤسّسة، الزواجُ، الوضعُ العائليّ، عدمُ توفّر الورش والأحداثُ.

X – الإعداد والتدريب المهنيّان خلال الحياة المهنيّة

السؤال: للذين يعملون حاليّاً والذين كانوا يعملون وتوقّفوا عن العمل ويبحثون عن عمل آخر

١) هل قمتم بمتابعة دورات إعداد أو تدريب مهنيّين لتحسين وتطوير أدائكم المهنيّ؟

٢) هل ساهم هذا الإعداد أو التدريب فعلاً في تحسين هذا الأداء ورفع مستوى الدخل.

(قاعدة المعاينة ٥٤٩ شخصاً)

* بالنسبة لمسألة متابعة الدورات، جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

١٦٪ أجابوا «نعم» تابعوا دورات وإعداداً مهنيّاً

٨٤٪ أجابوا «لا» لم يتابعوا دورات وإعداداً مهنيّاً

* مدّة الدورات بالنسبة للذين أجابوا «نعم»:

٣٣٪	تابعوا	دورات مدّتها من ١ إلى	٥ أسابيع
١٨٪	تابعوا	دورات مدّتها من ٦ إلى	١٠ أسابيع
٢٩٪	تابعوا	دورات مدّتها من ١١ إلى	١٥ أسبوعاً
٢٪	تابعوا	دورات مدّتها من ١٦ إلى	٢٠ أسبوعاً
١٨٪	تابعوا	دورات مدّتها مافوق ال	٢١ أسبوعاً
متوسّط			**١٦ أسبوعاً**

هذا، واعتبر ٨٨٪ من الذين تابعوا دوراتٍ أنّها أدّت إلى تحسّن ملموس في الأداء المهنيّ، لكن فقط ١٧٪ اعتبروا أنّها أدّت إلى تحسّن في الدخل، فيما ٣٧٪ اعتبروا أنّها أدّت إلى تحسّن ضعيف في الدخل و٤٦٪ إلى عدم تحسّن في الدخل.

XI – مجالات العمل التي تتلاءم مع الميول وتلك التي سوف يكون لها فرص نجاح وافرة في المستقبل.

السؤال: لو حدث أنّه عليك أن تختار مجالاً مهنيّاً للمستقبل، فما هو من بين المجالات التالية، المجالُ الذي تعتبر أنّه يتجاوبُ مع ميولك، وسوف يكون له فرصُ عملٍ وافرةٌ في المستقبل، أو المجالُ الذي تعتبر أنّه يتجاوب مع ميولك، لكنّه لن يكون له فرص عمل وافرة في المستقبل؟

جاءت الأجوبة على الشكل الآتي:

	مجال مهنيّ يتجاوب مع ميولي، وسوف يكون له فرص عمل وافرة في المستقبل نسبة ٪	مجال مهنيّ يتجاوب مع ميولي، ولكن لن يكون له فرص عمل وافرة في المستقبل نسبة ٪
التعليم والتربية	١٣	٢
المهن الهندسيّة المعلوماتيّة (كومبيوتر)	٦	–
المهن الطبيّة والصحيّة والإستشفائيّة الأخرى	٥	–
المهن الحرفيّة	٤	١
المهن الإداريّة والتنظيميّة	٤	١
المهن المصرفيّة والماليّة	٤	–
المهن التجاريّة والمحاسبة	٤	–
المهن الصناعيّة الميكانيكيّة	٣	–
المهن الصناعيّة الألكترونيّة	٣	–
الطب	٣	–
المهن الهندسيّة في البناء والعمارة	٣	١
المهن الحقوقيّة الدفاعيّة في مختلف القضايا	٢	١
المهن الهندسيّة الصناعيّة	٢	١
المهن الهندسيّة العمرانيّة (طرقات، جسور، تنظيم مدنيّ)	٢	–
المهن الاجتماعيّة (المساعدة والتنمية الاجتماعيّة والتنشيط الاجتماعيّ)	٢	١
المهن العسكريّة وقوى الأمن	٢	–
المهن الفندقيّة	٢	–
مهن خدمات السياحة والسفر	٢	–
المهن الاعلاميّة والاعلانيّة الفنيّة	١	–
المهن الاعلاميّة الصحافيّة	١	–
المهن الفنيّة والمسرحيّة والسينمائيّة	١	–
الأدب والشعر والفلسفة	١	–

١– يوجد حاليّاً ٢٢ مجالاً مهنيّاً يتجاوب معه اللبنانيون، كما أنّه واضحٌ أنّ المجالَ المهنيّ الأهمّ الذي يختاره اللبنانيّون والذي يتجاوب مع ميولهم، وهم على قناعة أنّه سوف يكون له فرص عمل وافرة في المستقبل، هو المجالُ التربويّ (١٣٪).

٢– واضحٌ أيضاً أنّه من الصعب أن يختارَ المعنيّون مجالاً مهنيّاً يتجاوب مع ميولهم، ولكنْ لن تكون له فرص عمل وافرة في المستقبل، كما يدّل العمودُ الثالث، في الجدول.

٣– على رأس هذه المجالات التي تجمع بين الميول الشخصيّة وفرص العمل تأتي التربيةُ والتعليم (١٣٪) من ثَمّ الهندسةُ المعلوماتيّة (٦٪).

٤– نلاحظ بروزَ المهن الطبيّة الصحيّة (٥٪) مقابل هبوط مهنة الطب (٣٪)، وعودة الحرف إلى إغراء البعض (٤٪).

٥– تحافظ التجارة والأعمال المصرفيّة على مكانة مقبولة (٤٪)، رغم أنّها لم تعدْ مهنَ «البرستيج» الأساسيّة.

٦– كما نلاحظ أيضاً أنّ بعض المهن ليس في المكانة التي يُفترضُ أن يكون فيها كالمهن الفندقيّة، وخدمات السياحة والسفر والمهن الاجتماعيّة (٢٪).

٧– نلاحظ، في أسفل الجدول، مجموعةً المهن التي تتجاوب عادةً مع ميول اللبنانيين (الإعلام والإعلان والصحافة والفنون المسرحيّة والسينمائيّة). لكنْ، واضحٌ أن فرص العمل فيها تتقلّص.

XII – خيار الإعداد التربويّ

السؤال: لو طُلب منك الخيارُ بين إعداد تربويّ يسمح لك بتطوير قدراتك الشخصيّة في المجالات المهنيّة التي تتلاءم مع ميولك وبين إعداد يؤهّلك في المجالات المهنيّة التي يطلبها سوقُ العمل دون أن تكونَ مرغوبةً من قبلك، أيَّ إعدادٍ تختار: الأوّل أو الثاني؟

٥١٪ من المستطلعين اختاروا الإعداد الذي يتلاءم مع رغبات السوق

٣٨٪ من المستطلعين اختاروا الإعداد الذي يتلاءم مع الرغبات الشخصيّة
٩٪ لا يعرفون
٢٪ لا جواب لديهم

الإعداد الذي يتلاءم مع رغبات السوق

تصل نسبة الذين اختاروا هذا الإعداد إلى:
٥٦٪ لدى الذكور
٥٦٪ لدى فئة أعمار ما فوق ال ٥٥ عاماً، ٥٥٪ لدى فئة ٣٥–٤٤ عاماً و٥٤٪ لدى فئة ٢٥–٣٤ عاماً.
٥٨٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا و٥٢٪ لدى الشريحة الدنيا من الفئات الوسطى
٦١٪ لدى العاملين في الخدمات، ٥٦٪ لدى صغار المستقلّين والموظّفين
٨٢٪ في الجنوب، ٦٧٪ في زحلة والضواحي، ٥٨٪ في جونية جبيل والضواحي وفي صيدا والضواحي، ٥٦٪ في طرابلس والضواحي، ٥٥٪ في الشمال و٥٤٪ في البقاع.

تنخفض نسبة الذين اختاروا هذا الإعداد إلى:

٤٦٪ لدى النساء
٤١٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً
٤١٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا
٤٠٪ لدى الكادرات العليا، ٤٤٪ لدى الكادرات الوسطى والطلاّب و٤٨٪ لدى ربّات المنازل
٣١٪ في شرق بيروت و٤٥٪ في غربها، ٤١٪ في جبل لبنان.

* الإعداد الذي يتلاءم مع الرغبات الشخصيّة

تصل نسبة الذين اختاروا هذا الإعداد إلى:
٤٢٪ لدى النساء
٤٦٪ لدى فئة أعمار ١٦–٢٤ عاماً

٥١٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا و٤١٪ لدى الشريحة العليا من الفئات الوسطى
٥٣٪ لدى الكادرات العليا، ٤٨٪ لدى الكادرات الوسطى و٤٥٪ لدى الطلاّب
٥٨٪ في شرق بيروت والضواحي، ٤٦٪ في غرب بيروت والضواحي، و٤٠٪ في الشمال.

ملاحظة: نسبة مرتفعة من جبل لبنان أجابت أنّها «لا تعرف» (٢٠٪).

XIII – طريقة استشراف الحاجات المهنيّة

السؤال: هناك آراء عدّة حول طريقة استشراف الحاجات المهنيّة في المستقبل، وتنظيم البرامج والأطر التربويّة الملائمة للإعداد العام المهنيّ، فإلى أيٍّ من هذه الآراء تشعر أنّك أقرب؟

الرأي الأوّل يقول بأنّه على المؤسّسات الاقتصاديّة أن تقوم باستشراف الحاجات إلى اختصاصات مهنيّة، وبأنّه على مؤسّسات التعليم العام والمهنيّ أن تتجاوب مع نتائج هذا الاستشراف.

الرأي الثاني يقول بأنّه على مؤسّسات التعليم العام والمهنيّ أن تتابعَ حركة تطوّر المهن وأن تؤمّن برامجَ الإعداد التربويّ العام والإعداد المهنيّ المختصّ لملاءمة هذا التطوّر.

الرأي الثالث يقول بأنّ حركة التطوّر الحاليّة في المجتمع تتطلّب المشاركة بين المؤسّسات الاقتصاديّة ومؤسّسات التعليم في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الأجهزة الإداريّة والإجتماعيّة العامّة لاستشراف الحاجات المهنيّة وتحديد سبل الإعداد لها بالتعاون بين الأطر التربويّة والمهنيّة.

٣٩٪ مع الرأي الثاني
٣٧٪ مع الرأي الثالث
١٨٪ مع الرأي الأوّل
٥٪ لا جواب

ملاحظة: لا يوجد، على الصعيد العام، فرقٌ كبير بين الرأي الثاني والثالث.

تصل نسبة مؤيّدي **الرأي الثاني** إلى:
٥٠٪ لدى فئة أعمار ٣٥-٤٤ عاماً و٤٣٪ لدى فئتي أعمار ٤٥-٥٤ عاماً وما فوق ال ٥٥ عاماً.
٤١٪ لدى الفئات الاجتماعيّة الدنيا
٤٣٪ لدى صغار المستقلّين ولدى ربّات المنازل
٦١٪ في جونية جبيل والضواحي، ٥٩٪ في زحلة والضواحي، ٥٢٪ في الشمال، ٤٧٪ في الجنوب

تصل نسبة مؤيّدي **الرأي الثالث** إلى:
٣٩٪ لدى النساء
٤٦٪ لدى فئة أعمار ١٦-٢٤ عاماً و٤٢٪ لدى فئة ٢٥-٣٤ عاماً
٤٧٪ لدى الكادرات الوسطى ولدى الطلاّب
٧٢٪ في طرابلس والضواحي، ٦٠٪ في جبل لبنان، ٤٢٪ في شرق بيروت والضواحي

تصل نسبة مؤيّدي **الرأي الأوّل** إلى:
٢٢٪ لدى فئة أعمار ٤٥-٥٤ عاماً
١٩٪ لدى الفئات الاجتماعيّة العليا
٣٣٪ لدى الكادرات العليا، ٢٥٪ لدى الذين لا يعملون و٢٣٪ لدى العاملين في الخدمات
٣٣٪ في غرب بيروت والضواحي، ٢٥٪ في شرق العاصمة والضواحي، ٢١٪ في الشمال.

القسم الأوّل

الجلسة الأولى

الموضوع: إشكاليّة الخيارات التربويّة والمهنيّة في العالم المعاصر
الرئيس: وزير الثقافة والتعليم العالي **فوزي حبيش**

المحاضرون:

د. أمين ألبرت الريحاني
هل الخيارات ممكنة في هذا الزمن؟

د. فرنان سنان
التربية والعمل: مسارات متشابكة وسرعات متباينة

كلمة وزير الثقافة والتعليم العالي
الشيخ فوزي حبيش

الوزير حبيش اكتفى بكلمة أشار في بدايتها إلى التزامن بين هذا المؤتمر والمؤتمر الإقليميّ لوزراء التعليم العالي العرب الذي عقدته الأونسكو بالتّعاون مع وزارة الثقافة والتعليم العالي في لبنان في موضوع «أيَّ تعليمٍ عالٍ نريدُ للقرن الواحد والعشرين».

ومن منطلق النقاط المشتركة بين المؤتمرين، قال حبيش: سأضع، بتصرّف منظّمي هذه الندوة، وبالتّالي بتصرّف جامعة سيّدة اللويزة، التوصياتِ والدّراسات، وخاصّةً التوصيات التي اتُّخذت مساء أمس، مِمّا يساعدُ المنتدين هنا على البلوغ إلى توصياتٍ أكثر تكاملاً.

أضاف: موضوع الندوة مهمٌّ جدّاً. وإنّي أهنّيء الجامعةَ على اختيارها له، ولا سيّما لأنّه يَشغلُ بالَ جميعِ المسؤولين في لبنان. فثمّةَ طلاّبٌ كثر، وخرّيجون عديدون... فما تنتهي سنواتُ الدراسة حتّى نسمعهم يقولون: راحت السَكْرة وإجت الفَكْرة، وشو بدّي اشتغل».

وإذ أبدى سرورَه لنتيجة الإحصائيّاتِ التي تقولُ إنّ عاملَ البطالة ٨٪، لم يُخفِ تحفّظَه وشكَّه حيال هذا الرّقم، وإنْ كان صادراً عن مديريّة الإحصاء. فهذه النسبة رائعة تدلّ على عدم وجود بطالة. وأتمنّى، من كلّ قلبي، لو كانت صحيحة!

كلمة د. أمين ألبرت الريحاني

هل الخياراتُ الجامعيّة مُمكِنةٌ في هذا الزمن؟

تُحاول هذه الورقةُ الإجابةَ عن أسئلةٍ تدورُ حول التخطيطِ المُستقبليّ للأفراد والجماعات في المُجتمعات النامية حيث أنّ المُستقبلَ يُشكِّلُ هاجساً رئيساً من هواجسها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. من هذه الأسئلة:

١- كيف يختارُ الشبابُ الجامعيّ اختصاصَه؟

٢- ما هي العناصرُ المؤثِّرةُ في هذا الاختيار؟

٣- هل يُمكنُ تعديلُ هذه العناصر أو تفضيلُ عنصرٍ على آخر؟

٤- ما أثَرُ احتياجاتِ سوقِ العمل في عمليّة الاختيار؟

٥- ما العملُ حين تصطدمُ حريّةُ الاختيارِ بتحكُّم الاختيارات؟

٦- كيف نوفِّقُ بين اختيارٍ مهنيّ حُرّ واختيارٍ توجِّهُه حاجةُ السوق؟

٧- هل الخياراتُ المهنيّة مُمكِنةٌ في زَمَنٍ تتعاظمُ فيه المؤثِّراتُ المُتنافِسة والمُتَضاربة؟

من الواضح أنّ هذه الأسئلةَ نابعةٌ من إمكانيّةِ حصرِ المسألةِ ضمن مُقتربَين اثنَين: المُقترب الاقتصاديّ والمقترب الثقافيّ. الأوّل مِبنيّ على المُعادلة القائلة بأنّ الشهادةَ الجامعيّة تعني الوظيفة، والثاني مبنيّ على المُعادلة التي تجعلُ من الاختبار الجامعيّ عنصراً رئيساً من عناصرِ النموّ البشريّ والتكامل الإنسانيّ، بحيث أنّ الخبرةَ الجامعيّة تعني ثقافةَ العقلِ وثقافةَ الروح. الشهادةُ تُساوي الوظيفةَ، مُقابلَ الشهادةِ تُساوي الرغبةَ العلميّة والمَيلَ الثقافيّ. وهذا لا يعني أنّ المُعادلةَ الأولى تُشكِّلُ مدلولاً سلبيّاً أو الثانيةَ مدلولَها الإيجابيّ. قد تتبادلُ المُعادلتان أدوارَهما السلبيّةَ والإيجابية وفق الظروفِ المُحيطة بكلّ حالةٍ من حالات اتّخاذِ القرارِ واختيارِ الاختصاصِ الذي تَظُنّه مُناسباً.

بين المُعادلتين الاقتصاديّة والثقافيّة

وكثيراً ما نُحاولُ، في هذا السياق، المُطابقةَ بين المُعادلتين لنوهمَ أنفسَنا بأنّ الشهادةَ التي تعني الوظيفةَ هي إيّاها الشهادةُ التي تعني الرغبةَ العلميّة والمَيلَ الثقافيّ. هذه المُحاولاتُ تبوءُ بالفشل حين نكتشفُ أنّ تلك المُطابقةَ غيرُ صحيحةٍ، فننتهي إلى وظيفةٍ لا علاقةَ لها باختصاصنا أو ننصرفُ إلى اختصاصٍ لا علاقةَ له بميولنا العلميّة والاتّجاه الثقافيّ. وكثيراً ما يكونُ الاكتشافُ متأخّراً فندفعُ الثمنَ من الوقت والمال وعدم الرغبة في عملنا، الأمرُ الذي ينعكسُ سلباً على مستوى الإنتاجِ ومستوى الأداء.

في نهاية العام ١٩٩٦، كانت ثروةُ هذا الكوكبِ موزَّعةً بنسبة ٨٥٪ على ٢٠٪ من سكّان العالم. كما أنّ مُتوسِّطَ دخل السكّان اليوم في ٧٠ بلداً من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينيّة وأوروبا الشرقيّة أصبح أدنى مِمّا كان عليه في العام ١٩٨٠(١).

هذا يعني أنّ العاملَ الاقتصاديّ عنصرٌ رئيس من عناصرِ التحكُّمِ بالقرار الذي يؤدّي إلى الخيارات الأكاديميّة وانتقاءِ اختصاصٍ دون آخر، ارتكازاً على سوق العمل أو ما نتوهّمُه من احتياجاتِ هذا السوق. فكيف يُمكنُ أن نُخفِّفَ من وطأة الضغطِ الاقتصاديّ في زمنٍ ينخفضُ فيه دخلُ الأكثريّة الساحقة من السكّان، وينخفضُ فيه حجمُ المُساعدات الخارجيّة للدول النامية، وتتعاظمُ الهوّةُ بين الدول المُنتِجة والدولِ المُستهلكة. من هنا أنّ المُعادلةَ التي تُساوي بين الشهادة والوظيفة هي مُعادلةٌ اقتصاديّة صِرفٌ يُعوِّلُ عليها الآباءُ قبل الأبناء، وبالتّالي لا بُدّ من مُعالجتها لدى أولياءِ الأمور قبل طلاّبِنا المُتخرِّجين من المرحلة الثانويّة والمُقبلين على المرحلة الجامعيّة. والعاملُ الاقتصاديُّ لا تُحدِّدُهُ فقط احتياجاتُ سوقِ العمل، لكنّه يتحدَّدُ أيضاً من خلال الأقساط الجامعيّة. فلو أخذنا مثلاً نتائجَ اللقاءِ التثقيفيّ المهنيّ الذي نظَّمته مؤسّسة الحريري في تشرين الأوّل ١٩٩٧ لَوجدنا أنّ ٤٧٪ من الطلاّب الزائرين قد توقَّفوا عند بعض الجامعات، لأنّ الأقساطَ تُناسبُهم، وليس لأسبابٍ أخرى كالاختصاصات المُناسبة أو لغة التدريس أو الموقع الجغرافيّ للجامعة(٢). وإذا طبَّقنا مُعادَلةَ «الشهادة تُساوي الوظيفة» كمعيارٍ للاختيار

١- مايور، فردريكو، خطاب مؤتمر اليونسكو الإقليميّ بشأن سياسات واستراتيجيّات إصلاح التعليم العالي في أميركا اللاتينية والكاريبي، هافانا، كوبا، ٢٢ ت٢ ١٩٩٦، ص ٤.

لَوجدنا أنّ ٢٤٪ من الطلاّب الذين زاروا اللقاءَ التثقيفيّ المهنيّ وجدوا أنّ بعضَ الاختصاصات الجامعيّة المعروضة لم تعدْ مطلوبةً في سوق العمل، وأنّ ٥٧٪ من الطلاّب الزائرين تلقّوا تشجيعاً من النقابات أو الجمعيّات على دراسة اختصاصات مُعيَّنة(٣). نستنتجُ من ذلك أنّ ربعَ عددِ الطلاّب الزائرين يُعوِّلون على المُعادلة القائلة أنّ «الشهادة تُساوي الوظيفة» وأكثر من نصف عددِ الطلاّب الزائرين يتأثّرون بالتوجيهات النقابيّة والاجتماعيّة في عمليّة اختيارِ الاختصاصِ الجامعيّ المطلوب.

تجاه هذا الواقعِ الاقتصاديّ المهنيّ، نلاحظُ أنّ تنميةَ المهنِ التي يُمكنُ أن تلعبَ دوراً اقتصاديّاً رائداً في لبنان والمنطقة تأتي في الدرجة السابعة من سُلَّم الأولويّاتِ لتطوير مستوى المهنيّين وشروط مُزاولة العمل كما جاء في استطلاع وتحليل الرأي العام الذي أجرته مؤسّسة «ريتش ماس» في شهر شباط ١٩٩٦(٤). كما أنّ تطويرَ الإرشاد والتوجيه المهنيّ بواسطة أجهزةٍ مُشتركة بين مؤسّسات المهن ومؤسّسات التعليم جاء في المرتبة الثامنة(٥). نستنتجُ من كلّ ذلك أنّ ٥٧٪ من الطلاّب الجامعيّين يتأثّرون بمؤسّسات مهنيّة تأتي في الدرجة الثامنة من سلّم أولويّات التطوير المهنيّ وتحسين ظروف العمل والإنتاج. هذا الواقعُ يُعطي فكرةً واضحة عن المستوى غير المُتقدِّم لعناصر التأثير على قرار التخصُّصِ وعمليّةِ اختيارِ المهن.

وإذا ما قارنّا بين الاختصاصات المرغوبة من الطلاّب والاختصاصات الأكثر طلباً في سوق العمل في لبنان، نُلاحظُ بوضوحٍ الخللَ القائمَ بين الجدولَين. ومن الأمثلة البارزة في هذه المُقارنات: المعلوماتيّة التي تنالُ ٥٢,٨٪ من الاختصاصات المرغوبة و١٢,١٪ من الاختصاصات المطلوبة(٦). والفارقُ بين المرغوب والمطلوب، ضمن هذا الاختصاص، هو ٤٠,٧٪ لصالح المرغوب. ونُشيرُ هنا إلى أنّ اختصاصَ المعلوماتيّة يقعُ في المرتبة الأولى ضمن سلّمِ الأولويّاتِ المرغوبة، في حين أنّه يقعُ في المرتبة السابعة ضمن الأولويّات المطلوبة. مَثَلٌ آخرُ معكوس: الهندسة الكهربائيّة تنال ٢٢,٢٪ من نسبة

٢- نشرة تقويم الطلاّب للّقاء التثقيفيّ المهنيّ (١٩٩٧-١٩٩٨)، مؤسّسة الحريري، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣.
٣- المرجع نفسه.
٤- العمل والمهن في لبنان، منشورات جامعة سيّدة اللويزة، ١٩٩٧، ص ٤٤.
٥- المرجع نفسه.
٦- الشأن العام في قضايا الناس، منشورات جامعة سيّدة اللويزة، ١٩٩٦، ص ٢٥٥

الاختصاصات المرغوبة و٤١,٤٪ من نسبة الاختصاصات المطلوبة(٧). والفارقُ بين المرغوب والمطلوب ضمن هذا الاختصاص هو ١٩,٢٪ لصالح المطلوب. ويقعُ هذا الاختصاصُ في المرتبة الرابعة ضمن سلّم الأولويّات المرغوبة في حين أنّه يقعُ في المرتبة الأولى ضمن الأولويّات المطلوبة. في المثل الأوّل نجدُ الطلبَ يفوق العرضَ بمُعدَّلٍ يَزيدُ عن الأربعة أضعاف. وفي المثل الثاني نلاحظُ أنّ الطلبَ يقلُّ عن العرض بمُعدَّلٍ النصف تقريباً. وهذان المثلان البارزان يؤكّدان التفاوتَ في العرض والطلبَ ضمن الاختصاص الواحد، وذلك نتيجةَ تأثيرٍ اقتصاديّ غيرِ مدروسٍ في عمليّة الاختيار.

تحديد معنى المفردات

إنّ البحثَ في مُعادلة «الشهادة تساوي الوظيفة» يستوجبُ تحديدَ معنى المُفردات الواردة في هذه المعادلة. فالشهادةُ، بمفهومِ الجامعاتِ التي تعملُ وفق النظامِ الأميركيّ، تعني الإفادةَ بإتمام مجموعةٍ من المُقرّرات والأرصدةِ الموزَّعة بين المُتطلّبات الجامعيّة العامّة ومُتطلّباتِ الاختصاص والموادّ الاختياريّة بحيث تصبحُ الشهادةُ عنواناً لتكامل الدراسةِ الجامعيّة بوجهيها المهنيّ والثقافيّ. إذن الشهادةُ بهذا المفهوم لا تُساوي الوظيفةَ وحسب، بل تُساوي أيضاً الثقافةَ. وسنعودُ لاحقاً إلى هذا الشقّ الثقافيّ من معنى الشهادة. أمّا التساوي بالمعنى الرياضيّ الحصريّ فيعني المعادلةَ الرقميّةَ الماديّة لمسألةٍ رقميّة ماديّة أخرى هي الوظيفةُ. والوظيفةُ، كمفردة، تعني بدورِها عملاً مُعيَّناً له مواصفاتُه ومهامُّه ومسؤوليّاتُه وقدراتُه الإنتاجيّة. وهذه المواصفاتُ جميعاً يختصرُها البعضُ برقمٍ مُعيَّن أو بمبلغٍ مُحدَّد هو الراتبُ، ولا يرى من الوظيفة سوى هذا الشقّ الماديّ. وهذا البعضُ كثيراً ما يُخفقُ في عمله ومهنته حتّى ولو كان الطلبُ على هذه المهنة مُرتفعاً في سوق العمل. فمشكلةُ الاختيارِ إذاً نابعةٌ من مشكلة الفهم الخاطئ للشهادة والوظيفة معاً.

فَلْنَعُدْ إلى هاتين المفردتين مُحاولين ردمَ الهوّة بين الفهمِ الخاطئ لها والفهمِ الموضوعيّ الصحيح.

٧- المرجع نفسه.

الشهادةُ الجامعيّة هي نتيجةٌ لمحصّلةٍ علميّة تجمعُ بين معرفةِ كلِّ شيءٍ عن شيءٍ واحدٍ أحد. وهي بهذا المعنى شهادةُ الاختصاص، ومعرفةُ شيءٍ عن كلّ شيء. وهي بهذا المعنى شهادةُ الثقافة. وإذا ما فصلنا الثقافةَ عن الاختصاص، بات الاختصاصُ جافّاً يابساً جامداً إلى حدّ المَوات. وإذا ما دعمنا الاختصاصَ بالثقافة، فعندئذٍ نكونُ قد أنعشناه بشرايينِ الحياة وضمَنّا له سبلَ التطوُّرِ والنموّ في خطّ عموديّ من جهة، وربطناه بالتطلُّعات الإنسانيّة والاجتماعيّة في خطٍّ أفقيّ من جهة ثانية. والشهادةُ التي تضمُّ في طيّاتها مُقرّراتِ الاختصاص هي الشهادةُ التي تجمعُ بين التخصُّصِ والثقافة، وبالتالي تنتقلُ بنا من المُعادلة السابقة القائلة بأنّ «الشهادة تساوي الوظيفة» والمعادلة اللاحقة القائلة بأنّ «الشهادة تساوي الثقافة».

تفعيل المهنة

والسؤال المحوريّ هو: كيف يُمكنُ لشهادةٍ تساوي الوظيفةَ أن تؤمِّنَ لصاحبها وظيفةً أو عملاً مُنتجاً ونامياً في آن؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بُدّ من الوقوف على وسائلِ تفعيلِ المهنة أو تفعيلِ الوظيفة. تُعالج الكاتبةُ الأميركيّة آن فيشر هذا الموضوعَ، وتُحدِّد ستّ وسائلَ لتفعيل المهنة(٨) ودفعِها إلى مستوى الإنتاج التنافسيّ:

١- حبّ المهنة المُعيَّنة والتعلُّق بها.

٢- استمراريّة التعلُّم لاكتساب المعرفة في التكنولوجيا الحديثة وإتقان المهارات الإداريّة الجديدة.

٣- مُحاولة اكتساب الخبرة الدوليّة حتّى ولو لمدّة وجيزة(٩).

٤- المُساهمة في خلق فرص جديدة للعمل.

8- Fisher, Anne, {Six Ways to Supercharge Your Career}, Fortune Magazine, January 13, 1997, pp. 26-28.

٩- بن صالح، قاسم، التربية في القرن الواحد والعشرين، وقائع وآفاق، مكتب الأونسكو الإقليميّ للتربية في الدول العربيّة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٦-٨ و٩-١٠.

٥- توقُّع المزيد من الزيادات في الراتب والقليل من الألقاب المهنيّة المُتدرِّجة.

٦- التميُّز الاستثنائيّ في عملك الآن، وعملِك هذا الأسبوع وهذا الشهر.

ونلاحظُ أنّه يُمكنُ توزيعُ هذه الوسائلِ إلى: ثلاثٍ سلوكيّة، واثنتين مبدئيَّتين، وواحدةٍ تقنيّة. ويُمكنُنا إضافةَ وسيلتَين سلوكيَّتَين أخريَين لتفعيلِ المهنة ودفعِ مستواها الإنتاجيّ، وهما:

٧- أخذُ المُبادرةِ، والاستعدادُ لاجتياز مسافةٍ إضافيّة قد لا تكونُ مطلوبةً.

٨- إتقانُ لعبةِ فريقِ العمل والتحرُّك الفعّال والمُنتِج ضمن الفريقِ الواحد.

إنّ التقدُّمَ العلميّ والتكنولوجيّ قد ساهم، بصورةٍ مُباشرة وغيرِ مُباشرة، من خلقِ وظائفَ ومِهَنٍ جديدة ضمن الوظائفِ والمهن القديمة. فالرسمُ والتمثيل مثلاً هما من المهن التي كانت تتطلَّبُ مهارةً يدويّة وجسديّة بالدرجة الأولى، في حين أنها أصبحت اليوم تتطلَّبُ، وربّما بالدرجةِ نفسها، مهاراتٍ تقنيّةً تُعزِّزُ الطاقاتِ الفرديّةَ وتُفعِّلُها باتّجاه رفعِ المستوى الإنتاجيّ وتحويلِهِ من القدرة الفرديّة المحدودة إلى القدرات التقنيّة التصنيعيّة اللامحدودة.

ونعودُ للسؤال المحوريّ: هل الخياراتُ المهنيّة مُمكِنةٌ في زمنٍ تتعاظمُ فيه المؤثِّراتُ الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة على تنوُّعِها وتنافسِها وتضاربِها؟

تفعيل الخيار

فعل الخيار هذا يستوجبُ إعادةَ النظر في دور الأهل ودور المجتمع كالنقابات وجمعيّات الاختصاص إلى جانب دور الجامعة في تطوير وتحسين هذا الخيار. وسأحصرُ كلامي في الدور المطلوب من الجامعات للمُساهمة في مُعالجة هذه المشكلة. وأرى أنّ دورَ الجامعةِ في هذا المجال أساسيٌّ، ويُمكن اختصارُه بالآتي:

أوّلاً: القيامُ بدراساتٍ ميدانيّة دوريّة لتحديد إمكانيّة التوازن بين احتياجات سوق العمل وميولِ الطلاّب ورغباتِهم العلميّة. وهذه الدراساتُ تتطلَّبُ:

أ. تحديد الأولويّات ومُقابلتها بين الاحتياجات والرغبات.

ب. البحث في أسباب تلك الأولويّات وأهدافِها مع الطلاّب وذويهم والشرائح الاجتماعيّة التي ينتمون إليها.

ج. البحث في الإمكانات العلميّة لتحقيق تلك الأهداف.

د. وضع سلّم أولويّات استنتاجيّ تطبيقيّ يجمعُ بين الخيارات والاحتياجات والبرامج الجامعيّة التي تسعى بصورة متواصلة إلى تحريرِ الخيار وتلبيةِ حاجة العمل.

ويُشيرُ جون ماكنيل من جامعة كاليفورنيا في هذا المجال إلى أنّ الجامعةَ تلعبُ دوراً رئيساً في وضع اللائحة الأولى للأهداف المهنيّة وأولويّات تَطابُقِها مع حاجة السوق(١٠).

ثانياً: وضع البرامج الجامعيّة التي تتلازمُ والتطابُقَ المُمكِنَ بين المرغبات والحاجات، أو بين الأهداف النظريّة والأخرى الواقعيّة، ثمّ بين الأهداف الواقعيّة والأخرى العمليّة البراغماتيّة. ونُشيرُ هنا إلى أنّ ذرائعيّةَ الاختيار هي الصفةُ المُرشَّحة أكثرَ من سواها لأن توفِّقَ بين المرغوب والمطلوب، وبالتالي تُسهم في توجيه البرامجِ الجامعيّة في التخطيط لاختصاصات جديدة أو تنوُّعات أكثرَ واقعيّةً ضمن الاختصاصاتِ القديمة، مِمّا يقودُنا إلى:

ثالثاً: المُباشرة بنشاطات جامعيّة رديفة تهدفُ إلى تحرير خيارات الاختصاص من الضغوطات، كما تهدفُ إلى إبقائها في حيِّز الواقعيّة الذرائعيّة المُقنعة لصاحبها وللآخرين، وذلك بحفظ التوازن بين العنصرين الاقتصاديّ والثقافيّ في عمليّة الاختيار. وحريٌّ هنا القولُ إنّ العنصرَ الثقافيّ يكتسبُ أبعادَه الواسعة وتطلُّعاتِه الثريّةَ في البلدان التي تتعدَّدُ فيها النماذجُ الثقافيّة الجامعيّة كلبنان. وهذا ما أشار إليه تقريرُ الأونسكو في مطلع التسعينات، والمُتعلِّقُ بدور الجامعات في إنماء دول العالم الثالث(١١).

رابعاً: إعادة النظر في وظيفة الجامعة بما يتلاءمُ وخدمةَ المجتمع. وهذا يعني تحديدَ

10- McNeil, John D, Designing Curriculum: Self-Instructional Modules, Little, Brown and Company, Boston, Toronto, 1976, pp. 79-84.

11- Daillant, George, University, Diversity, Interdependence, International Association of Universities, Paris, 1990, pp. 95-101.

الرسالةِ الجامعيّة، وتقويمَ نوعيّةِ الإنتاج ومدى الالتزام بالنهوض الاجتماعيّ وتوضيحِ الدور الإنمائيّ للجامعة، ولا مركزيّة مواردها البشريّة.

أرجو، أخيراً، أن تخلصَ هذه الحلقةُ الدراسيّة إلى توصياتٍ عمليّةٍ تأخذُ بعَين الاعتبارِ أهميّةَ البحثِ عن استراتيجيّات مُحدَّدة لخيارات جامعيّة أكثرَ تحرُّراً من الضغوطات الاقتصاديّة(١٢) وأقلّ ترجمة للمُعادلة القائلة بأنّ الشهادةَ تساوي الوظيفةَ علَّنا نصلُ تدريجيّاً إلى مُعادلة أخرى قادرةٍ على مواجهة هذه الإشكاليّة. مُعادلة أقترحُ تسميتَها بما يأتي: الشهادةُ تُساوي الثقافةَ المُنتِجة. ذلك أنّ الإنتاجَ هو الغايةُ والهدف، ينطلقُ من الذوق والمَيل والرغبة، ويلتقي مع مُتطلّبات العمل وشروطِه ليخلصَ إلى إنتاج مُميَّز يُرضي الذاتَ والآخرين، ويُسهمُ في بناء المجتمع ونموّه. فالوصولُ إلى هذه المُعادلة المُقترحة يعني الوصولَ إلى ثقافة الإنتاج، ثقافةِ الوعيِ الناضج، وثقافةِ الخياراتِ الصعبة.

12- Third Mid-Term Conference of the Heads of Universities, Adaptation of University Management Structures and Strategies for New Requirements, International Association of Universities, Paris, 1994, pp. 116-126.

كلمة د. فرنان سنان

التربية والعمل: مسارات متشابكة وسرعات متباينة

إنّ التشابكَ، بمعنى حتميّة التلازم، بين مسار التربية / بمعناها الشامل/ ومسار العمل / بمعنى القدرات والمهارات المهنيّة المطلوب توفّرُها / أمرٌ طبيعيّ لا يحتاجُ لتوضيح ولا يحتملُ الجدلَ.

فالتربيةُ غايتُها إعدادُ إنسانٍ قادر على المساهمة في تنمية مجتمعِه ووطنِه.

والإنسانُ القادرُ هو المؤهّل جسديّاً وفكريّاً ونفسيّاً لخوض معركةِ الحياة بوعيٍ كامل وبفعاليةٍ مرتفعة، بحيث يُمكّنه تأهيلُه من تحقيق ذاته من جهةٍ، وتحقيقِ المساهمة التي ينتظرُها منه مجتمعُه على أفضلِ وجه، كميّاً ونوعيّاً، من جهةٍ أخرى.

والمساهمةُ في عمليّة التنميّة، على مستوى الأسرةِ والمجتمعِ والوطن، أصبحت تتطلّبُ امتلاكَ معارفَ وقدراتٍ عديدةً ومتعدّدة، منها المعارفُ البحتة (Le Savoir) ومهاراتُ السلوك (Le Savoir-tre) والمهاراتُ المهنيّة (Le savoir-faire).

أمّا العملُ، أي الوظيفة التي سيشغلُها هذا الإنسانُ، فهي الإطارُ الأمثل الذي يمكّنه من تحقيق ذاتِه والمساهمةِ في عمليّة التنمية. ومستوى نجاح الفرد في وظيفته المهنيّة والاجتماعيّة مرتبطٌ بمقدارِ تمرّسِه بالمهارات التي أشرنا إليها.

من هنا، لا بدّ من ربط مسار التربية والتعليم العالي، في شتّى المراحل، بحاجات المجتمع، وعدمِ الاكتفاءِ بسياسة العلم لمجرّد التثقيف الذاتيّ، وإنتاجِ أجيالٍ من الشباب، حملةِ الشهادات الجامعيّة، العاجزين عن توفير المواصفات المهنيّة والسلوكيّة التي تتطلّبُها سوقُ العمل في الزمن الراهن.

وإن كان هذا التشابكُ مطلوباً في المطلق، فإنّه مطلوبٌ بمقدارٍ أكبرَ في بلدٍ كلبنانَ يعيشُ مرحلةَ النهوضِ وإعادةِ البناء بعد حربٍ مدمّرةٍ طويلة، عزلته قسراً عن العالمِ

لأكثرَ من خمسَ عشْرةَ سنةً، وكادت تفقدُه دورَه في محيطه الإقليميّ بعد أن شلّت قدراتِه الاقتصاديّةَ وفككّت نسيجَه الاجتماعيّ. ففي مثل هذا الواقع، ومع تحديّات العولمة والتطوّر التكنولوجيّ السريع، لا يجوزُ الهدرُ أو التماهلُ أو التسويفُ... ولا يجوزُ الاستمرارُ في ضياعٍ أسبابُه: عدمُ وضوحِ الرؤية، وغيابُ الأهدافِ المحدّدة بدقّة والبرامجِ المتكاملةِ التي تسمحُ بتحقيقها بأسرعِ وقتٍ ممكن وبأقلّ كلفة.

أمّا السرعاتُ المتباينة بين مسار التربية والتعليم من جهة، ومسارِ العمل المهنيّ من جهة أخرى؛ فهي مشكلةٌ تواجهُ غالبيّةَ بلدانِ العالم، وتتفاقمُ في البلدان ذاتِ القدرات الإداريّة والماليّة الضعيفة، ومنها طبعاً لبنان. ولا نبالغُ إذا قلنا إنّ هذا التباينَ هو أحدُ الأسباب الرئيسة لعديدٍ من المشكلات التي يعاني منها مجتمعُنا، وأهمُّها الضائقةُ الاقتصاديّة التي تولّدُ أزماتٍ اجتماعيّةً كانخفاضٍ في وتيرة تكوينِ الأسر الجديدة / لتأخير سنِّ الزواج / وانخفاضِ متوسّطِ عددِ الأولاد في الأسرة / وازديادِ مخاطرِ التفكّكِ في الأسرة / وارتفاعِ معدّلِ البطالة / وهجرةِ الأدمغة / وعدمِ الاستقرار في سوق العمل / واتّساعِ الهوّة بين متوسّطِ الدخل وكلفةِ المعيشة ...إلخ.

وإذا قرّر أحدُنا القيامَ بدراسةٍ احصائيّةٍ شاملة للاطّلاع على مدى التوافق بين المسارين التربويّ والمهنيّ لَجاءتِ النتائجُ خيبةً وشكاوى لدى الفئاتِ المعنيّة كافّةً.

– المعاهدُ والجامعات تشتكي من عدم كفايةِ قدراتِها الماليّة للتطوير بالسرعة الممكنة. إنّها تحتاجُ للأستاذ الكفوء والملتزم فلا تجدُه، وتحتاجُ للأبنية والمختبرات والتجهيزات والمكتبات فتعجز عن تأمينها، وتحتاجُ إلى تطويرٍ سريعٍ لمناهجِها لتتماشى ومتطلّباتِ العصر والتطوّرات التكنولوجيّة السريعة فتصطدم بعقباتٍ يصعبُ تذليلُها.

– الأساتذة والمدرّبون، أو من بقي منهم، يشتكون من هزالة البدلات الماليّة والعطاءات الخدماتيّة والاجتماعيّة، كما يشتكون من الأطر الماديّة التي يعملون فيها ومن عجز الإدارات عن تلبية متطلّباتهم الأكاديميّة... فيعتزل القادرُ منهم المهنةَ بأسرعِ وقتٍ ممكن... إلاّ إذا كان من القدّيسين والنسّاك.

– الطلاّب يشتكون من مضمون المناهج الذي لا يؤهّلُهم للانخراط في سوق العمل

بسرعة، ومن أسلوب التعليمِ التقليديّ الذي لا يؤهّلُهم للبحث العلميّ، ولا حتّى لكتابةِ بحثٍ قابلٍ للنشر، ويشتكون من الإطار الماديّ الذي يُقدَّمُ لهم.

– أصحابُ القرار في المؤسّسات الاقتصاديّة يشتكون من عدم ملاءمةِ النتاج الجامعيّ لاحتياجاتِ المهنة... لا من حيث المضمونُ ولا من حيث المستوى.

لماذا هذا الواقعُ غيرُ المُرضي؟

الأسبابُ عديدة... وتعدادُها يحتاجُ لساعاتٍ طويلة، بل لأيّام...

وإذا شئنا أن نوجزَ نقول:

أوّلاً – نحن نعاني في الوقت الحاضر من جهل شبه كامل لاحتياجات السوقين المحليّة والإقليميّة... من حيث عددُ ومواصفاتُ كوادرِ العنصرِ البشريّ اللازمة لهما في السنوات العشر القادمة.

– ماذا ستكون عليه هيكليّةُ الاقتصادِ اللبنانيّ في المدى المنظور وفي بدايات الألف الثالث؟

– ماذا سيكونُ دورُ لبنان الجديد في محيطه الإقليميّ، بعد أن أفقدته الحربُ دورَه التقليديّ؟

ثانياً – على ضوء هذه الهيكليّة وهذا الدور، ما هي الجامعةُ المطلوبة وما هو دورُها؟

لقد علّمتنا السنواتُ السابقة، منذ مطلع الخمسينات، وخاصّةً خلال مدّة الأحداث الأليمة أنّ الثروةَ التي تكادُ تكونُ وحيدةً في لبنان، إلى جانب المياه والسياحة ربّما، هي العنصرُ البشريّ.

ونستغربُ ألاّ يكونَ تطويرُ هذه الثروة قد تبوّأ مكانةَ أولى الأولويّات في خطط العمل للحكومات المتعاقبة.

– أين الجامعةُ اللبنانيّة، بشراً وحجراً وقدراتٍ ومستوىً ودوراً، ممّا يجبُ أن تكونَ عليه الجامعةُ الأمّ في لبنان، منارةِ الشرق.

– أين الخطّةُ الجامعيّة الوطنيّة التي تربطُ النتاجَ بشتّى اختصاصاتِه باحتياجات سوق العمل المحليّ والإقليميّ.

– أين نحن من استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائلها في التعليم والتأهيل؟

ثالثاً – لا تزالُ الجامعاتُ لدينا تعاملُ الطلاّبَ كأوعيةٍ لتلقّي العلم الذي يلقيه عليهم أستاذ، يمرُّ أحياناً في حياتهم مرورَ الكرام، فيحفظون ما يمليه عليهم أو ما يكتبهُ لهم... ليعيدوه يومَ الامتحان.

ولا تزالُ الجامعاتُ لدينا أشبهَ بمدارسَ ليليّةٍ للاستلحاق... لأنّها مجرّدُ مجتمعاتِ تعليم Milieu d'Etude يهدّدُها ضغطُ العدد... ولم تتحوّلْ بعد إلى مجتمعات حياة Milieu de vie... يعيشُ فيها الطالبُ مع أساتذته وزملائه بتفاعلٍ متواصل... فيتّسعُ مجالُ نقلِ المعرفة إلى تكوين الشخصيّة المتكاملة بالبحث العلميّ والمناقشات في مختلف مكوّنات الحضارة كالموسيقي والرسم والرياضة والمسرح والفلسفة والسياسة والأدب ...الخ.

رابعاً – إنّ سرعةَ التبدّلات في المجالات المهنيّة ناتجةٌ عن أنّ القرار في المؤسّسة الاقتصادية يتّخذه رجلُ أعمالٍ محكومٌ بالربحيّة، مدفوعاً بمتطلّبات السوق وقوانين المزاحمة التي لا ترحمُ ولا تقبلُ التأجيل.

والبطءُ في التبدّلات التربويّة ناتجٌ عن أنّ القرارَ في الجامعة بيد إداراتٍ معقّدةِ التكوينِ ومحدودةِ الإمكانات... محكومةٍ بالعديد من الاعتبارات التي لا تعملُ غالباً باتجاه الفعاليّة والإنتاجيّة... ناهيك عن أنّ التطويرَ في هذا المجال يتطلّبُ جهوداً جبّارة، ومعرفةً واسعة، وإمكاناتٍ بشريّةً وتقنيّةً هائلة... وبالتّالي إلى مدّةٍ زمنيّة طويلة نسبيّاً.

كيف يمكنُ، مع هذا، خلقُ توافقٍ أكبرَ بين المسارين؟

تدركون فوراً ضخامةَ المهمّة... ولا أعتقدُ أنّ لديّ الوقتَ الكافي، ولا المؤهّلاتِ اللازمة فيه للإجابة عن هذا السؤال.

انّ الإجابةَ هي من مهامّ مؤتمرٍ كهذا ومؤتمراتٍ عديدة لاحقة مثله.

المهمّ أن يصمّمَ أصحابُ القرار على المستوى الوطنيّ على إيجاد الحلول الناجعة،

والبدءِ بتنفيذ ذلك على اعتباره أولى الأولويّات التي يجبُ وضعُ جميعِ الإمكانات لتحقيقها.

إنّ تجربةَ المركز التربويّ في وضع البرامج الجديدة للتعليم في المرحلة قبل الجامعيّة... تجربةٌ رائدة تستحقُّ أن تُحتذى... وباعتقادي أنّه آن الأوان كي ينشأَ جهازٌ متفرّغ بتعاون وثيق بين الأكفاء من مختلف الجامعات وممثّلين عن أهمّ القطاعات... بإشراف وزارة الثقافة والتعليم العالي... لوضع وتنفيذِ خطّةٍ خمسيّةٍ تحدّدُ الأهدافَ والبرامجَ والإمكاناتِ اللوجستيةَ وأساليبَ التعليمِ والتأهيل... وتوزّعُ الأدوارَ بين العاملين في هذا الحقل.

ونأملُ أن تتحوّلَ آمالُنا وأحلامنا إلى واقعٍ لمصلحة شبابنا، وضماناً لمستقبل بلدنا.

خامساً – إنّ المهاراتِ المطلوب توفّرُها اليوم لدى خرّيج الجامعة، المثقّف والمؤهّل مهنيّاً، متعدّدةٌ ومعقّدةٌ لدرجةٍ لم يعدْ بالإمكان احتواؤها في منهاجٍ يُدرّسُ بالأسلوب التقليديّ خلال عددٍ معقول من السنوات.

وهذه المعضلةُ أصبحت تفرض:

– الانتقاء بين ما يُؤخذُ على عاتق الأستاذ وما يُتركُ للطالب. إنّ التثقيف الذاتيّ Autoformation أصبح يشكّلُ في البرامج ذاتِ الفعاليّةِ أكثرَ من ثلثي الجهد... وهذا يتطلّبُ تحضيراً للطالب لدوره الجديد منذ المرحلة الثانويّة، وتغييراً جذريّاً في شكل مساهمة الأستاذ، واستخدامَ أدواتِ تعليم جديدة غيرِ المحاضرات المكتوبة.

– إعداد أساتذة يتقنون إحياءَ النقاشات في جلسات العمل، ويحفّزون البحثَ العلميّ الإفراديّ والجماعيّ، بدلاً عن الأستاذ المحاضر.

– استبدالَ الدفتر بالحاسوب، وأوراق النوطة بالديسكيت الألكترونيّة، والمكتبة باستخدام الإنترنيت، واستخدام الشفافات والتلفزيون والفيديو والسيديروم في قاعات الدروس.

وهذه كلُّها تتطلّبُ استثماراتٍ ضخمةً، قد تعجزُ الجامعاتُ عن تمويلها في المدى المنظور والمتوسّط.

القسم الثاني

الجلسة الثانية

الموضوع: التحوّلات الكبرى التي يشهدُها العالمُ المعاصر

الرئيس: عميد كليّة التربية في الجامعة اللبنانيّة
د. جوزف أبو نهرا

المحاضرون:

الأستاذ إيلي مارون
التحوّلات التكنولوجيّة: من الإنسان المنتج بواسطة الآلة إلى الآلة المنتجة بدون الإنسان

د. سمير نصر
التحوّلات الاقتصاديّة: من التوظيف في الانتاج والاستهلاك إلى حاجة التوظيف في موارد الإنسان

د. زهير حطب
التحوّلات المهنيّة: من إنتاج السلع إلى تحسين نوعيّة الحياة

د. عدنان الأمين
مهن المستقبل في العالم وفي لبنان

كلمة د. جوزيف أبو نهرا

التحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر

يَشهدُ عالمُ اليوم تغيّراتٍ اجتماعيّةً واقتصاديّة وسياسيّة متسارعة، وتطوّراً لوسائلِ الاتصال التقنيّة في شكل مذهل؛ وهذا ما يحتّمُ على المسؤولين التربويين المبادرةَ إلى مجاراة التغيُّرِ في اعتماد مناهجَ تعليميّةٍ وأساليبَ تربويّةٍ جديدة تفترضُ إعادةَ النظر في العمق بدورِ المعلّم وبطرق إعدادِه المهنيّ.

نحن اليوم، أفراداً ومؤسّساتٍ ودولةً، بحاجة إلى دراسةٍ ذاتيّة نقديّة لواقعنا، بغيةَ تقويمِه وتطويره. إنّ تسارعاتِ التغيُّر على أبواب القرن الواحد والعشرين تتطلّبُ نظرةً جديدة في أسلوب التعاطي، وتغيّراً جوهريّاً في دور المعلّم والمدرسة والجامعة، وفي التنسيق والتعاون بين المؤسّسات التربويّة والمؤسّسات المهنيّة والدولة، من أجل توظيف الطاقات بشكلٍ ملائم والحدِّ من هدرها.

إنّ الإنسانَ القادر على مجابهة تحدّيات العصر في القرن الواحد والعشرين هو الإنسانُ الذي سوف يكون قادراً على التعامل مع الثورة العلميّة والتكنولوجيّة، ومع عصر الانفتاح العالميّ (العولمة) بفضل شبكات الاتّصال والمعلومات. وسوف يكون المعيارُ الأساسيّ للقوّة في النظام العالميّ خلال العقود الثلاثة القادمة المعلوماتِ والتكنولوجيا المتقدّمةَ، إلى جانب حجم السكّان والمساحة والموارد. كما أنّ الإنسان القادرَ على الحياة في القرن الواحد والعشرين هو الإنسانُ القادرُ على التعلُّم الدائم وإعادةِ التدريب والتأهيل لمجاراة التطوّر العالميّ.

لم يعدْ بإمكان أيّ بلدٍ وأيِّ مجتمعٍ أن يعتبرَ نفسَه بمعزلٍ عن تأثيرات الأحداث والتطوّرات الدوليّة، بحيث أنّ العالمَ يتحوّلُ، بفضل تطوّر شبكات الاتصال والمعلومات، إلى مدينة كبيرة، وأصبح كلٌّ منّا مواطناً من مواطني العالم. وأصبح على التربية أن تنشئَ أجيالاً قادرة على العيش في هذا العالم المنفتح على بعضه، وقادرةً على معرفة

الآخرين والتفاهم والانسجام معهم، واحترامِ الاختلافات الثقافيّة والخلقيّة والروحيّة، وتحقيقِ مشروعاتٍ مشتركة معهم وبناءِ التعاون والسلام الدوليين.

من خلال هذه التحوّلات، نجدُ أنّ التعليمَ العالي يلعبُ دوراً أساسيّاً في إعداد الرأسمال البشريّ الذي أصبح يفوقُ الرأسمالَ الماديّ.

في دراسةٍ أجراها أخيراً البنك الدوليّ في ١٩٢ بلداً حول عناصر النمو، تبيّن أنّ ١٦٪ فقط من النموّ يعود للرأسمال الماديّ (مبانٍ وآلات)، و٢٠٪ إلى الرأسمال الطبيعيّ (موادّ أوّليّة ومصادر طاقة)، و٦٤٪ من النموّ يعود إلى الرأسمال البشريّ والاجتماعيّ.

من أجل ذلك، فللتعليم والتربية الدورُ الأساس في تنمية القدرات والمهارات المطلوبة للمستقبل.

إذا كانت هذه الأرقامُ تشيرُ إلى أهميّة الرأسمال البشريّ، فإنّ هذا الرأسمالَ لا يتوقّفُ على العدد، بل، بدرجة أولى، على المستوى الفكريّ والعلميّ؛ وهذا ما يتطلّبُ تعاوناً أكبرَ بين البلدان الغنيّة والمتطوّرة والبلدانِ النامية.

كان عددُ سكّان العالم سنة ١٩٧٥ ٤ بلايين نسمة. ومن المقدّر أن يرتفعَ سنة ٢٠٠٠ إلى ٦,٣٥ بليون نسمة، وسنة ٢٠٥٠ إلى ١٠ بليون نسمة منهم ٧٩٪ في الدول النامية لا يحصلون إلاّ على ١٦٪ من ثروات العالم، بينما يحصلُ سكّانُ الدول المتطوّرة (٢١٪) على ٨٤٪ من ثروات العالم. وهذا ما يطرحُ إشكاليّةَ توزيعِ الثروة وطرقِ توظيفها في تنمية الرأسمال البشريّ؛ وهي من أهمّ الإشكاليّات المطروحة على أبواب القرن الواحد والعشرين.

إذا كان الانتشارُ اللبنانيّ في جميع أقطار العالم يساعدُ لبنانَ على الانخراط، بسهولةٍ أكبرَ، في ظاهرة العولمة، فإنّ التخطيطَ للمستقبل يحتّمُ علينا أن نوليَ التحوّلاتِ الجاريةَ في المنطقة أهميّةً أكبر في التخطيط للمستقبل. كانت دولُ البترول العربيّةُ، وحتّى مدّةٍ غيرِ بعيدةٍ، مُتَنَفَّساً اقتصاديّاً لفئةٍ غيرِ قليلة من اللبنانيين. ولكنّنا نلاحظُ اليوم انحساراً لأسواقِ الخليج، وضيقاً لظروف العمل، مع زيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في الدول العربيّة، بل نلاحظُ تزايداً في الفقر في العديد منها، ممّا ينذرُ بصراعات

اجتماعيّة عنيفة، من الضروريّ استباقُها بمعالجاتٍ لا تتوقّفُ عند حدود الوعود والتسويفات، لأنّ المهدّئاتِ والمبنّجات لا تُغني المريضَ عن العمليّة الجراحيّة وعن المعالجات الضروريّة والملحّة.

معالجةُ الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان لا تتوقّفُ فقط على قرارٍ سياسيّ من قبل الحكومة أو البرلمان، بل هي رهنُ الدور الديناميكيّ للتربية في المساعدة على التأقلم مع المتغيّرات والتحدّيات التي تواجه الفردَ والمجتمع. فأين دورُ الجامعةِ في تلبية احتياجات عالمِ العملِ والتنميةِ والتفاعلِ معها بشكل مستمرّ؟

من القناعات التي توصّل إليها المشاركون في المؤتمر الإقليميّ العربيّ، حول التعليم العالي الذي انعقد في بيروت بين ٢ و٥ آذار الحاليّ، ضرورةُ تفعيلِ دور الجامعة وربطِها أكثرَ بسوق العمل عن طريق اعتمادِ وسائلَ وأساليبَ عديدةٍ، منها:

١- إيجادُ شراكةٍ فعليّة، تنظيميّة وفنيّة وماليّة، بين مؤسّسات التعليم العالي وقطاعاتِ التنمية والإنتاج والخدمات والمصانع والشركات، بالنسبة لبرامجِ العمل والمشروعاتِ المشتركة.

٢- فتحُ قنواتِ اتّصالٍ وثيقةٍ بين الشركاء كافة، من جهاتٍ حكوميّة وغيرِ حكوميّة، عند وضع الخططِ وبرامجِ العملِ المقترحة للتنمية البشريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، والإفادةُ القصوى من الاختصاصيين في مختلف مجالات التعليم العالي.

٣- زيادةُ فرصِ التعليم والتدريب المستمرّ في مؤسّسات التعليم العالي للعاملين في قطاعات التنمية والإنتاج، لتمكين هؤلاء العاملين من مواجهة التحدّيات والتأقلمِ مع المتغيّرات في عالم العمل ومتطلّبات التكنولوجيا.

بشكلٍ عام، ينبغي أن يركّزَ تطويرُ مؤسّساتِ التعليم العالي، لتحقيق المواءمة بينها وبين احتياجات عالم العمل والتنمية، على ثلاثة مستويات:

١- تطويرُ السياسات: ويُقصدُ بها إيجادُ فلسفةٍ وآليّةٍ واضحة لربط الجامعة بخططِ ومشروعاتِ التنمية.

٢- الاتّصالُ والتفاعل: إقامةُ شبكاتِ عملٍ متخصّصةٍ للمؤسّسات والأفراد لخدمات قضايا التطوير والتحديث. من الأمثلة على ذلك برنامجُ الشراكة بين الجامعات والصناعة (UNISPAR) الذي ترعاه الأونسكو، وبرامج كراسي الأونسكو وتوأمة الجامعات.

٣- التأهيلُ والتدريبُ وبناءُ القدرات الذاتيّة: لتمكين مؤسّسات التعليم العالي في مواكبة التغيّرات والتجديدات العالميّة المرتبطة بمناهجِ التعليم من جهة وباحتياجات التنمية الشاملة والتطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ والتكنولوجيّ من جهة أخرى.

من الضروريّ إذاً أن تتكيّفَ التربيةُ، بصفةٍ مستمرّة، مع تغيّرات المجتمع، دون أن تغفلَ نقلَ مكتبات التجربة الإنسانيّة وأسسِها وثمارها. كما من الضروريّ أن تلعبَ الجامعةُ دورَها متكاملاً بأبعاده الثلاثة: تأمين فرص التخصّص العالي، البحث العلميّ، وخدمة المجتمع.

كلمة الأستاذ إيلي مارون

التحوّلات التكنولوجيّة:
من الإنسان المنتج بواسطة الآلة إلى الآلة المنتجة بدون الإنسان

منذ عقد ونيّف، يتواصلُ الحديثُ عن التحوّلات الهامّة في عالمنا المعاصر وترابطِها مع نهاية القرن. ومع الاقتراب أكثرَ فأكثر من الألفيّة الثالثة، تتكاثرُ التحليلاتُ حول ما جرى في السنوات الأخيرة من تغيّرات في مجتمع اليوم ومختلف أنظمتِه السياسيّة، الاقتصاديّة، التربويّة، التكنولوجيّة وغيرِها... وقد نالت التحوّلاتُ التكنولوجيّة حيّزاً هامّاً من هذه التحليلات، نظراً لتأثيراتها الكبيرة داخل المجتمعات، خصوصاً ما يتعلّقُ منها بأساليبِ التواصل والإنتاج وأنماط الحياة. ومع بروز الثورة الرقميّة (Révolution numérique)، زاد الاهتمامُ بأرقام السنوات (٩٩- ٠٠-٠١ / ٢٠٠٠-٢٠٠١) والقرون (والألفيّات (٢-٣). أمّا على مستويات أخرى، فكان الحديثُ عن المقاربة الشاملة في معالجة أيّ جسم أو موضوع (Approche systémique) كمساهمة في ترسيخ ظاهرةِ العولمة (أو الكوكبة أو الكونيّة) وأثرها على نظام الإنتاج بوجهٍ خاص.

ممّا لا شكّ فيه أنّ ما يشهدُه العالمُ اليوم من تحوّلاتٍ تكنولوجيّة يشكّل منعطفاً هامّاً في مجالات الأنظمة التقنيّة. وبما أنّ التكنولوجيا هي أسلوبُ إنتاجٍ مؤلّفٌ من العنصر البشريّ بمهاراته وقيمه، والعنصرِ التقنيّ بتجهيزاته وأدواته، والنظامِ الفنيّ ذي الطرقِ والإجراءاتِ الناتجة عن الترابط بين العنصر البشريّ والعنصر التقنيّ، فإنّها تتفاعلُ بشكلٍ وثيق مع الإنسان وشروطِ حياته وعمليّةِ تنميته وبناءِ شخصيّته.

لذلك، فإنّ لعلاقة الإنسان بالآلة أهميّةً قصوى، نظراً لتأثير هذه العلاقة على مشاركة الفرد في عمليّة الإنتاج، ومن ثَمَّ في كلّ النواحي الأخرى داخل المجتمع. فقد تبيّن لهذا الإنسان، بالدرجة الأولى، أنّ التعاملَ مع التكنولوجيّات الحديثة يتطلّبُ مهاراتٍ ملائمةً وطرقاً جديدة للعمل الإنتاجيّ. أمّا من ناحية أخرى فإنّ هذا التطوّر قد يقودُه

إلى البطالة نظراً لإدخال المكننة في عمليّة الإنتاج. فهل تستطيعُ الآلةُ أن تكونَ منتجةً فعلاً بدون الإنسان؟

في قراءةٍ سريعة للتحوّلات التكنولوجيّة عبر التاريخ، يتبيّن أنّ هذه التحوّلاتِ عائدةٌ لسببين رئيسين هما: نموُّ انتشارِ المعلومات، وتكاثرُ إمكاناتِ التواصلِ بين البشر. ونرى أنّ في كلِّ نظامٍ فنيّ تتداخلُ مجموعةٌ من المجالات الواسعة وتتطوّرُ بشكلٍ متواز. على سبيل المثال: «مصادر الطاقة، الموادّ الأوّليّة، قياس الوقت، نظام الإنتاج، إلخ.. فيُلاحظُ مثلاً أنّ الذكاء والإبداع تقدّما على اليد العاملة، وأنّ العملَ الإشراكيّ (Travail participatif) والجودةَ تحلاّن اليوم مكانَ التيلورية (Taylorisme) التي تُعتبرُ من أهمّ الأسس التنظيميّة للعمل، بدءاً من القرن التاسع عشر. كما أنّها حلّت من جهتها مكانَ نظامِ الرقّ.

إنّ عصرَنا هذا – عصر «ثورة الذكاء» – يتميّز بإنتاج المعلومات وانتشارها بسرعة هائلة نتيجةَ التحوّلاتِ التكنولوجيّة في وسائلِ الاتصال والتجهيزات المتعدّدةِ الوسائلِ الإعلاميّة (Multimédia). كما أنّ أهمَّ التكنولوجيّات الحديثة في النظام الفنيّ (Système technique) الحاليّ تنحصرُ في ستّة محاورَ رئيسة متفاعلة بين بعضِها بعض:

- الإلكترونيّات الدقيقة (Micro-électronique)
- الإلكترونيّات الضوئيّة (Opto-électronique)
- المعلوماتيّة والاتصالات
- تكنولوجيا حياتيّة (Biotechnologies)
- موادّ أوليّة جديدة ومركّبة
- تكنولوجيّات التحكّم بالطاقة (Maîtrise de l'énergie)

أمّا من ناحية الإنتاج فإنّ «الصناعات عالية التكنولوجيا» (Haute technologie) والتي تُنجزُ ضمن المحاورِ المذكورة، تقومُ على عمليّاتٍ كثيفة متزايدةِ الدّقة، تنظّمُها شبكةٌ يتزايدُ فيها الأداءُ المتسلسل والمتزامن، وليس بالضرورة الأداءُ التلقائيّ (Automatique).

وأهميّةُ هذه الصناعات تكمن في بعض الميزات التي تعزّزُ القدرةَ التنافسيّة. من أهمّ هذه الميزات:

- إمكانيّة تحقيق قيمة مضافة
- إمكانيّة خفض كلفة إنتاج السلعة
- قصر المدّة الزمنيّة بين إنتاج سلعة وأخرى
- إنتاج سلع هي الأكثر طلباً في الأسواق العالمية ومواكبة تغيّر الأذواق.

أمّا المؤسّسةُ الإنتاجيّة فإنّ نظامَها قد شهد عدّةَ تحوّلات: من التقنيّ المحض إلى الاقتصاديّ–الاجتماعيّ، ومن ثمّ إلى نظام تتكامل فيه العواملُ الاقتصاديّة، التنظيميّة، الاجتماعيّة والنفسيّة. وبهذا تحاول المؤسّسةُ الإنتاجيّة مجاراةَ «عصر ثورة الذكاء».

* * *

إنّ ما سبق ذكرُه يكشفُ بإيجاز عن الحاجة إلى توفّر شروطٍ أساسيّة تتطلّبُها مجالاتُ العمل والإنتاج. فإنّ الآلةَ اليوم مبنيّةٌ على أسس المعلومات، وتتعاطى معها من خلال شبكاتٍ وأنظمةٍ معقّدةٍ مرتبطةٍ من جهة بالمحيط الضيّق، ومن جهة أخرى بالمحيط «الكوكبيّ». والآلة المنتجة تحوّلت إلى نظامٍ منتج يتكاملُ فيه العنصرُ البشريّ، التجهيزاتُ ونظامُ التشغيل، بحيث بات هناك أدوارٌ جديدة خاصّةٌ بالتصوّر المرن للعمليّات، بالصيانةِ والمراقبة والتشخيص، بتحليلِ المعلومات ومعالجتِها. بالأمس كانت الحاجةُ، بالدرجة الأولى، إلى رأس المال والموادّ واليد العاملة. أمّا اليوم فإنّ الحاجةَ إلى نظام إنتاجيّ قائمٍ على تكنولوجيّات ملائمة، ومصمّمٍ بشكل ذكيّ ومتحرّك. كما أنّ حالة الإنسان/الآلة (Homme/Machine) قد تحوّلت إلى حالة فريق/نظام (Equipe/Système)

أمّا إنسانُ اليوم الذي اعتاد على أنماط قديمة في التعاطي مع الآلة، تدرّب عليها أو خبرها، فسيكونُ مضطراً – إذا أراد أن يكونَ فاعلاً في مجتمع اليوم – الاشتراك في عملية تغيير جذريّ في محيطه المهنيّ. إنّ هذه العمليّةَ ستتناولُ مهاراتٍ جديدةً، ومهامّ مستحدثةً يقومُ بها الإنسانُ من خلال عمله الإنتاجيّ. كما أنّ تنميةَ القدرات الملائمة

يجبُ أن تسبقَ – أو على الأقل تترافق – مع سياق التطوير (Processusdedéveloppement) الذي لا بدّ أن يطولَ، على سبيل المثال:

- التنظيم الإداريّ
- أداء العاملين وأساليب قيادتهم
- القدرة على العمل الجماعيّ
- القدرة على اتّخاذ القرار والاستقلاليّة (Autonomie)
- القدرة على الابتكار والبحث

* * *

إنّ مفهومَ الجدارة (Compétence) الذي استُخدم ابتداءً من الثمانينات، والذي كان قد حلّ مكانَ مفهومِ الأهليّة أو الكفاءة (Qualification) يتناسبُ إلى حدٍّ بعيد مع متطلّبات مواكبة التحوّلات التكنولوجيّة. لكنّ عصرَ التقلّبات السريعة يجعلُنا اليوم نتطلّع إلى «الإحترافيّة» (professionalisme). إنّ الإنسانَ المحترفَ هو الذي يستطيعُ أن يديرَ عمليّةَ الإنتاج في ظروفٍ متقلّبة وفي إطارٍ مرن ومتحرّك، بحيث تؤمّنُ، من خلاله، قابليّةُ ردِّ الفعلِ حسبما تتطلّبُهُ شروطُ الإنتاج المعقّدة.

إنّ التعلّم مدى الحياة، الذي يتجاوزُ بمغزاه عمليّاتِ رفع مستوى الكفاءة أو التحوّل أو الترقية المهنيّة المعتمدة حتّى الآن في التربية المستديمة يجاري حاجةَ الإنسان المنتج إلى «الإبحار المهنيّ» (Navigationprofessionnelle)، أي إنّ العواملَ المتغيّرةُ في مجتمع اليوم ستتطلّبُ من كلّ فردٍ فاعل في المجتمع أن يتعهّدَ عمليّة احترافِه، وبالتالي أن يبحثَ عن تدعيمِ مهاراته وتوسيعِ معارفه.

أمّا الطلاّبُ والتلامذة الذين يتهيأون اليوم على مقاعدِ الدراسة، فهل يا ترى ستكونُ جهوزيّتُهم كافيةً للانخراط في نظام الإنتاج الجديد، بعد أن نكونَ قد تجاوزنا منعطفَ القرن ٢١؟

هل السياساتُ التعليميّة الحاليّة ستؤمّنُ التواصلَ والتكاملَ بين المؤسّسات التعليميّة وقطاعات الإنتاج؟

هل السياساتُ التعليميّة الحاليّة ستعيرُ اهتماماً كافياً تنميةَ القدراتِ المستعرضة (Capacités transversales؟ مثل القدرةِ على تحليل المشكلات، والقدرةِ على العمل بالطرق الإشراكيّة (Méthodes participatives) والقدرة على إدارة المعلومات...

والسؤال الأخير: هل هناك من مادّةٍ تعليميّة واحدة، يستطيعُ المتعلّمُ، من خلالها، تنميةَ هذه القدرات والتدرّبَ على اتخاذ القرار والاطّلاع بالمسؤولية والاتّكال على الذات وفهم الأنظمة المجتمعيّة، وبوجهٍ خاص نظام الإنتاج؟

الجواب هو نعم.. فهناك مادّةُ التكنولوجيا في التعليم الأساسيّ. التكنولوجيا ليست مادّةً عاديّة، ولن يستطيعَ أيُّ مدرّسٍ تدريسَ هذه المادّة والوصولَ بالتلامذة إلى اكتساب المهارات المطلوبة إن لم «يحترف» تدريسَها. ولا يجوزُ تسميةُ المادّة «تكنولوجيا» إن لم تحقّقْ أهدافَها...

كلمــة د. سميــر نصر

التحوّلات الاقتصاديّة: من التوظيف في الإنتاج والاستهلاك إلى حاجة التوظيف في مواردِ الإنسان

دأبت العلومُ الاقتصاديّة على اعتبار أهمّ عنصرٍ للنموّ في الستينات بأنّه توفّرُ المواد الأوليّة، واعتبرت أنّ الدولَ التي لا تملكُ هذه الموادّ لا يمكنُها أن تخرقَ جدارَ الازدهار، وليس لها مقوّماتُ العيش. ولعلّ الاتكالَ على الحديد والصلب في صنع أوروبا الحديثة قبل السوق الأوروبيّة المشتركة، والبحثَ عن المواد الأوّليّة في الدول المستعمرة، أهمُّ الدلائلِ على هكذا اتجاه. وربما كان ذلك بسبب انغلاق الدول على حالها، وضعف المواصلات، وبدائيّة وسائلِ الإنتاج، وميكانيكيّة عمليّة النموّ.

ولقد تمّ تطوّرٌ في السبعينات أدّى إلى اعتبار الرأسمال عنصراً مركزيّاً لدفع الاستثمار وزيادة الإنتاج والناتج المحلّي. ولعلّ التزامنَ مع الفورة النفطيّة كان من أهمّ ركائزِ هكذا تغيّر. وأصبح، إذاً، توفّرُ الأموالِ أهمَّ ميزةٍ لتجاوز التخلّف وشراءِ، إذا صحّ التعبير، الآلةَ الإنتاجيّة. ثمّ جاء دورُ التطوّر التكنولوجيّ في الثمانينات، مع بروز الحاسب الإلكترونيّ ومجموعةٍ كبرى من الابتكارات التي بدّلت معالمَ الإنتاج، بالإضافة إلى أهميّة الاتصالات ووصل المعلوماتيّة بنظم المواصلات. ولقد برز البحثُ العلميّ كركنٍ أساسيّ في المنافسة بين الدول.

وما تزال هذه الاتجاهاتُ غيرَ واضحةٍ في أذهانِ الكثير من المحلّلين الذين يتجاهلون أو يجهلون حقائقَ مهمّةً:

- دولٌ كثيرة، لا تملكُ ثروةً طبيعيّة، تتطوّرُ بشكلٍ كثيف، كمعظم الدول الآسيويّة، وفي طليعتها اليابان،
- دولٌ أخرى. لا تملكُ الرساميلَ الضروريّة الكافيةَ لنموّها، عرفت ازدهاراً نسبيّاً،

بسبب قدرتِها على جلبها لها؛ وهي حالةُ الدول المصنّعة حديثاً، والتي خرجت من أوضاعِ فقرٍ مزمنة،

- دول أخرى، لم يكنْ لديها قاعدةٌ تكنولوجيّة كبيرة، استطاعت استيعابَها بسرعة في خدمة تحسّن أوضاعِها؛ والدولُ الآسيويّة خيرُ دليلٍ على ذلك (كوريا، تيوان، سينغافورة، هونغ كونغ).

لكنّ العنصرَ الأساسيّ والاستراتيجيّ كان، حتّى في مرحلة أخيرة، غائباً عن الأذهان، ما عدا قلّةً من الدول التي عرفت أنّ أهمَّ عنصرٍ قد يكون العنصرَ البشريّ، وتحديداً: كفاءتُه وقدرتُه على إدارة النموّ من خلال رفع مستوى الإنتاجيّة، والتراكمُ المستمرّ، والتأهيلُ الشامل، واستيعابُ التكنولوجية، وتوفيرُ الخدمات، وجلبُ الرساميل، وشراءُ الموادّ الأوّليّة، وبناءُ قاعدةٍ اقتصاديّة مبنيّةٍ على مردوديّةٍ عالية وقدرةٍ تنافسيّة مرتفعة وإمكانيّةِ تصديرٍ فائض في ميزان المدفوعات، ممّا يؤدّي إلى زيادة فعاليّة الآليّة الإنتاجيّة، التي، حينما تعطي دفعاً مميّزاً، تشكّل قاعدةً استيعابيّة كبيرة لمجالات استثماريّة دائمة، تؤدّي إلى دفع عمليّة الإنماء من خلال توفيرِ فرصٍ أوسعَ وأشملَ للإنتاج.

ولعلّ ما يحدّدُ كفاءةَ الاقتصاد ليس العناصرُ الثابتة كقرب المسافات (مسافة من أين إلى أين؟) أو توفيرُ طاقةٍ أو ثروةٍ طبيعيّة، لأنّها لا تتجدّدُ إلاّ اذا كانت بكميّات طائلة (ولعلّ احتياطيَّ بعضِ الدول النفطيّة استثناءٌ تاريخيّ)، ولا طبعاً توفّرُ سوقٍ ماليّةٍ محليّة قد لا يستفيدُ منها البلدُ مباشرة. (فرؤوسُ الأموال متوفّرةٌ بكثافة في العالم؛ وهي قادرةٌ على الانتقال بسرعةٍ من بلد إلى آخر، بعد زوال معظمِ الحواجزِ بين الأسواق الماليّة وهي لا تملّك التكنولوجية التي يمكن شراؤها بشكلٍ متناسق ومتساوٍ فور إبتكارِها)،.. بل هي القدرةُ على زيادة قيمةٍ مضافة، وفنُّ الإبداع، وإدارةُ الآلة، وحسنُ استعمالها، وتنظيمُ العمل، وقدرةُ العاملين على زيادة إنتاجهم بأقلّ كلفةٍ، وحسنُ تسيير المؤسّسات والمشاريع، وإمكانيّةُ الاستعمال الأقسى للمهارات التي تميّزُ اقتصاداً عن آخر، والتي تعطي دفعاً إضافيّاً وفوائدَ، مقارنةً لبلدٍ بآخر.

إنّه العلمُ والتأهيل والتدريب. إنّه الطاقةُ البشريّة.

وعبثاً حاولنا جمعَ مكوّنات النموّ، خارج معادلة الإنسان؛ فإنّنا نرى أنّ فشلاً ذريعاً ينتجُ خارج الطاقة الإنتاجيّة.

فكلُّ السلسلة الإنتاجيّة محورُها القدرةُ البشريّة:

في تصوّر مشروع،

في إدارته الحسنة،

في إنتاجه نوعاً وكمّاً،

في استعمال الطاقة الإنتاجيّة إلى أقصى الحدود،

في الأداء العام من خلال حسن التنظيم، ومن خلال تأهيل العاملين،

في الاستفادة القصوى من فعاليّته وعلاقته بالمحيط،

في خرق الأسواق والتصدير والقدرة التنافسيّة،

في الابتكار والتحسين والتطوير والبحث العلميّ والتكنولوجيّ،

في زيادة مستمرّة في الطاقة الإنتاجيّة.

فلولا هذه المقوّماتُ لا نستطيعُ أن نعيَ ما هو مفهومُ الأداء.

إنّ التوظيفَ في الإنتاج أصبح أمراً أوتوماتيكيّاً، فور توفّرِ مكوّناتِ مشروعٍ ذي مردوديّةٍ عالية. والإستهلاك أصبح نموذجاً عالميّاً جامعاً وشاملاً. ولا فرق إلاّ في كفاءة اليد العاملة.

وقد تكونُ الطاقةُ البشريّةُ موجودةً، ليس فقط وراء الإنتاج، بل مساندةً للاستهلاك، بسبب زيادةِ المتطلّبات الحياتيّة، وداعمةً من خلال إدارةٍ عامّة كفوءة، وجالبةً عن طريق توفير خدماتٍ فعليّة.

وتكتملُ الحلقةُ، ونرى أنّ محوَرها الأساسيّ يبقى الإنسان. ما الذي جعل بعضَ دولِ

أوروبا الشرقيّة تتمكّنُ من أن تتطوَّر بسرعة، وتستوعبَ التكنولوجية وتنظيمَ العمل والفعالية بالرّغم من مرور سنواتِ الركود بسبب النظام الإشتراكيّ؟ الجواب: لأنّها استثمرت في التربية والتعليم في المرحلة السابقة.

لماذا استطاع اليابان، بعد الحرب العالميّة، من الصحو من كبوته واستعادةِ مكانته في العالم: أبسبب وجودِ موادَّ أوّليّةٍ أو طاقةٍ أو رؤوسِ أموال؟ الجواب هو في كفاءة اليد العاملة والاستثمار في بناء الإنسان على مدى عقود.

ما الذي ساعد تيوان وكوريا وغيرَها من الدول الآسيويّةِ على خرق أسواق العالم؟ الجواب في كفاءة اليد العاملة الماهرة، لأنّ هذه الدولَ طوّرت تكنولوجيّتَها بشكل أصبحت تنتجُ سلعاً تنافسُ مثيلاتِها في أوروبا وتُستثمرُ في مصانعَ في الدول الغربيّة الصناعيّة.

وما الذي أوصل أفريقيا إلى آخر قطار النموّ؟ هل بسبب شحّ الموادّ الأوليّة، ونعرفُ أنّ أرضَها تحتوي على أضخم ثروة طبيعيّة في العالم؟ أو بسبب شحّ الرساميل، بعدما مُدّت بمساعدات ضخمة وقروض كبيرة؟ أو بسبب جفاء أرضها، وهي التي تتمتّعُ بأفضل الطاقات الزراعيّة في العالم؟ الجواب: لأنّها تجاهلت التربيةَ كعنصر تنمية إلى أقصى الحدود.

لقد برهنتِ التجاربُ أنّ الإستثمارَ في الإنسان أصبح قطارَ النموّ وهكذا، استطاعت الهند وتركيا ودول أميركا اللاتينيّة بناءَ قاعدتِها الصناعيّة.

لا مفرّ من مواجهة أهمّ عنصر لتجاوز التخلّفِ الذي هو، قبل كلّ شيء، عقليٌّ نفسيّ، وثقافيّ. إنّه، من خلال استيعاب الناس لمقتضيات النموّ ومشاركة جامعة لليد العاملة في آليّة الإنتاج والإستهلاك، يكمنُ خطُّ النجاح. بدونه تمرُّ الثروةُ ولا تُستثمر. تذهبُ الأموالُ دون أن تتجذّرَ في مشاريعَ إنشائيّة. تتقهقرُ المؤسّسات. يتراجع الإنتاج. لا تتجدّد الآليّة. وتتوقّف جميعُ العمليّات. فبدون تربية لا تجدّد، لا استمراريّة، لا تحديث، لا قاعدة تعيد إحياء المبادرة الإنسانيّة بكلّ تفاصيلها.

إنّ التوظيف في اليد العاملة هو قبل كلّ شيء إقرارٌ بأنّ محورَ النموّ هو الإنسان. هو

الذي يبني قاعدةَ ازدهاره، ويخلق حاجاتِه الاستهلاكيّة، ويستوعب مقوّمات ديمومة عمله. وعلينا، طبعاً، أن نأخذَ في الاعتبار أنّ للتأهيل أصولاً. وهو، بحدّ ذاته، فنُّ استدراك أهمّ العناصر التي تجعلُ من الفرد يعي محيطَه، ويستوعبُ المعارفَ، ويزيدُ كفاءتَه، ويعملُ على تطوير ذهنيّته. فعندما يكونُ المجتمع توّاقاً للمعرفة والاستيعاب والكفاءة، يكون قد قطع معظم الطريق نحو النموّ في عالمنا الحاضر. والبقيّةُ تفاصيلُ وظروفٌ ونظامٌ سياسيّ ومجتمعيّ. أي أيضاً، إلى حدّ بعيد، تربيةٌ وثقافةٌ واختبارٌ إنسانيّ.

أمّا دعائمُ النموّ الأخرى، فهي متوفّرة وطبيعيّة، ويمكن شراؤها في عالم لم تعدِ الحواجزُ فيه تعني شيئاً.

إنّ الاستثمارَ في الطاقة البشريّة هو أيضاً محاربةُ البطالة، لأنّ كلّ الإحصاءات تدلُّ أنّ العمالةَ مرتبطةٌ بالكفاءة. وهو أيضاً نوعٌ من حربٍ ضدّ الاعتداء على البيئة. وهو تحسينٌ في مستوى الصحّة العامة وفي احترام المحيط والتأقلم معه. هو توسيعٌ للاستهلاك العام والثقافيّ وفي شموليّة استعمال السلع الحديثة، وزيادةٌ في معرفة أهميّة الوقت في الإنتاجيّة. هو انفتاحٌ عقليّ على مقتضيات المنافسة العالميّة. هو تدجينُ التكنولوجية لاستعمالها الأقصى. هو حسنُ اختيار الآلة والخدمة والوسيلة لمضاعفة الفعاليّة. هو وعيُ ضرورة التنظيم المجتمعيّ والتضامنيّ والمشاركة. هو بحدّ ذاته، قوّةُ دفع أقوى من الرأسمال، لأنّها تستوعبُه وتطوّرُه وتخلقُه وتحسنُ استعمالَه؛ وأجدى من الثروة الطبيعيّة لأنّها تشتريه بأفضلِ الأسعار، وفي أحسنِ الظروف، وتتجاوزُ المسافاتِ لأنّ ابتكاراً انسانيّاً واحداً قد ألغى الحواجز كالـ Internet.

عليه، فإنّه أفضلُ استثمار، ليس لأنّه الأوسعُ والأعدل، وهي قيمٌ مهمّة على كلّ حال، بل لأنّه، بكلّ بساطة، ذو المردوديّة الأكبر، لأنه ربّما المردوديّةُ بحدّ ذاتها.

كلمـة د. زهيـر حطب

التحوّلات المهنيّة: من إنتاج السلع إلى تحسين نوعيّة الحياة

تنتشرُ حاليّاً مناظرةٌ علميّة حول السياسة الفضلى لاستثمار التَقانة: كيف تنتقلُ التَقانةُ من المختبر إلى السوق؟ في هذا الإطار، يؤكّد أحدُ الباحثين البارزين على أنّ القضيّة لا تدور حول كيفيّةِ اختراع تقانة من التقانات، بل حول سرعة تعلّمِها ووضعِها موضعَ التنفيذ والاستخدام. فبمقدار النجاح في توسيع دائرة التداول الاستهلاكيّ بالمنتجات التكنولوجيّة، بمقدار ما تتحقّقُ المكاسبُ والفوائد الماديّة لأصحاب المشروع. التحوّلُ المهنيّ الأوّل يتمثّل في سبق الإنجاز وسرعة الإنتاج للاستحواذ على أكبرِ قدْرٍ ممكن من المستهلكين. وتحقيقاً لهذه الغاية أُعيد تصميمُ دورةِ العمل وتوزيعُ المهامّ خلالها، وهندسةُ استعمالِ المكان الخاص بالعمل والعلاقاتِ الناجمة عنه. كما تغيّر التأهيلُ والإعدادُ التقليديّ للعامل، ولم تعدِ المهارةُ اليدويّة والقوّةُ العضليّة من مقوّمات العامل أو خصائصِه في المشروع التكنولوجيّ الحديث، بل صار تكوينُه يتجاوزُ التمييزَ التقليديّ بين القدرات اليدويّة والذهنيّة، لأنّ عملَه صار يدويّاً وذهنيّاً في الوقت نفسه، وصار مطلوباً منه تنفيذُ عمليّاتٍ إنتاجيّة وإداريّة وتطويريّة ورقابيّة في آنٍ معاً. لم يعدِ الإنتاجُ منفصلاً عن الخدمات أو التسويق أو الصيانة أو التشغيل، بل تداخلت جميعُ هذه العمليّات لإنجاز العمل. ولم يعدْ ممكناً تصنيفُ شخصٍ ما على أنّه اختصاصيٌّ بمهنةٍ معيّنة، لأنّ دورَه فيها صار لا يتعدّى الإشرافَ على تشغيل الآلة والتخاطبِ الآليّ مع التجهيزات الحديثة، والتنفيذَ المطيعَ لتوجيهات الكومبيوتر وأوامرِه.

إنّ التحوّلاتِ التي تحقّقت حتّى اليوم أدّت إلى التركيز على جنيِ أكبرِ قدْرٍ ممكن من المكاسبِ والفوائدِ الماديّة من المشروع دون احتساب كلفتِه وانعكاساتِه على حياة الإنسان. فالعلاقاتُ بين مقتضيات نجاح العمل المهنيّ بالمنظور الاقتصاديّ، وبين الاستجابة لمصالحِ الناس الذين يحتاجون إلى القيام به بالمنظور الإنسانيّ–الاجتماعيّ، لم تكنْ دائماً قائمةً أو صحيحة.

تتلخّص المهمّةُ المطروحة اليوم بالسّعي إلى اقامة تلك العلاقات أو إلى تصويبها، ونزعِ طابعِ التناقض عنها، فكيف السبيلُ إلى تطوير توجّهات العمل والمهنة وتحويلِ مساراتها لتصبحَ أكثرَ قدرةً على إنماء الفرد، أو أوسعَ شمولاً لتغطية أبعاده الإنسانيّة؟ وكيف يمكن التحوّلُ من بذل جهدٍ لا يحقّقُ التنميةَ، ويشكّلُ، بحدّ ذاته، في أحيانٍ كثيرة، منطلقاً لظهور التفاوت الاجتماعيّ بين البشر، يؤدّي إلى الفقر بمظاهرِه المتنوّعة.

والسؤالُ المطروح يتناول إمكاناتِ استيعاب التحوّلات المهنيّة مستقبلاً، وضبطَ مساراتِ تحرّكها من أجل استكشاف الطاقات الكامنة في الفرد من قدرات واستعدادات ومهارات لإبرازها وتمتينها. عندئذٍ يحقّقُ الإنسانُ تحوّلَه من عنصر إنتاج ذي أبعادٍ اقتصاديّة، إلى أن يصبحَ رأسمالاً اجتماعيّاً ذا مضامينَ خلقيّةٍ وحقوقيّة وتربويّة، وبكلامٍ آخر أن يصبحَ رأسمالاً إنسانيّاً. فما هي الأوّليّاتُ التي تؤدّي إلى بناء هذا الرأسمال، والتي تتيحُ له فرصةَ استيعاب التحوّلات للاستفادة منها لتطوير نوعيّة الحياة من جهة، ولتعزيز حماية البيئة وتوفير شروط ديمومتها من جهةٍ ثانية، ودفعِ عمليّةِ التنمية المجتمعيّة، والإنسان من ضمنها، من جهةٍ ثالثة؟

لقد تطوّر عالمُ العمل، وأصبح أمراً ملزماً أن تتكيّفَ معه العلاقاتُ بين الإعداد للمهنة وبين المجتمع. وبالمقابل، يثيرُ الانخفاضُ الحادّ في عدد فرص العمل لغير المؤهّلين، والارتفاعُ المتزايد لمتطلّباتِ التأهيل، مشكلاتٍ جديدةً في مجالَي التربية وسوق العمل، في المجتمعات الحديثة. فليس المطلوبُ تأهيلَ الشباب، كي يتمكّنوا من النجاح في عملهم الأوّل فقط، بل علينا أن نؤمّنَ لهم جميعاً تأهيلاً مستمرّاً يساعدُ على زيادة إمكانات تكيّفهم مع واقع سوق العمل. والنقاشُ دائرٌ حول طبيعة مسؤوليّةِ النظامِ التربويّ وحدودِه ودوره في التهيئة المناسبة للشباب من أجل انخراطٍ أسهلَ في عالم العمل. ويزداد قلقُ الذين لا يستطيعون الحصولَ على تأهيل مدرسيّ أو مهنيّ، والذين يتركون المدرسةَ باكراً مع تناقص فرص العمل المعروضة عليهم. هذه المجموعةُ من الأشخاص يجب أن تحظى باهتمام المجتمع لإزالة العوائقِ من دربها، حتّى تكسبَ عيشَها بكرامة.

والواقعُ أنّ أكثريةَ الشباب يختارون العملَ بعد سنواتِ التعليم الأساسيّ، وعلى النظام

التعليميّ السائدِ في المجتمع أن يسعى لاقناعهم بأنّ التأهيلَ المستمرّ هو ضرورةٌ فعليّة على المدى القصير والمتوسّط، وعليه أن يوفّرَ لهم فرصَ متابعتِه ما أمكن.

ومن التحوّلات المهنيّة الهامّة نذكرُ تناميَ حركةِ رأس المال والسلع والأشخاص وعجز المصالحِ الإنتاجيّة الحديثة عن الاحتفاظ بالعناصرِ المذكورة وامتلاكِها وارتهانها للتذبذبات الماليّة لسوقِ الأسهم. وعلى الرّغم من أنّ نتائجَ هذه الحركة، في مجال التربية عموماً والتعليمِ المهنيّ خصوصاً، لم تتمَّ دراستُها بعد، فإنّ أبرزَ ما تتمخّضُ عنه هذه الخصيصةُ يظهرُ في المنافسة الناشبة حاليّاً بين الدول المنتجة، على استقطاب أكبر عددٍ ممكن من حملة الأسهم من جهة، كما في سعيها الحثيث إلى توفير التأهيل الجيّد لأبنائها على مستويي التعليم الأساسيّ والتأهيل المهنيّ المتخصّص. فالمنافسةُ تتطلّبُ توافرَ عددٍ كبير من التقنيين والعلميين والأيدي العاملة المؤهّلةِ تماماً والمتعدّدةِ الاهتمامات.

من هنا تتكرّسُ مطالبةُ التربية والتعليم والتأهيلِ والإعدادِ المهنيّ بأن يجمعا بين تمسّكهما بالتقاليد التعليميّة وتحقيق المكاسبِ الماديّة وبين مقتضيات تحسين نوعيّة الحياة للعاملين. وعلى الرّغم من البطء الشديد لتحقيق هذا التلازم، فعلينا أن نأملَ في التوصّل إلى تطوير المعارف وتحسينِ سبل توظيفها والإفادةِ منها في المجالات العلميّة والتكنولوجيّة والاقتصاديّة المختلفة، مع الاهتمام بتوجيه انعكاساتها ونتائجها على حياة الانسان، سواءٌ لجهة تعزيز قدراته الشخصيّة والأسريّة، لتمكينه من معالجة المستجدّات واستيعابِها والتكيّف معها، أو لجهة رفع إمكاناته للمشاركة في جميع النشاطات المتّصلة بالحياة الجماعيّة والعامّة التي تربطُ الإنسانَ والمجتمعَ بالأرض والبيئة؛ وفي هذا ما يوجّهُ التحوّلاتِ المهنيّة، وينقلُها من أسر الانتاجيّة الاقتصاديّة، ويضعُها في رحاب حركةِ تطويرِ نوعيّةِ حياةِ العاملين إغناءً لإنسانيّتهم.

كلمة د. عدنان الأمين

مهن المستقبل في العالم وفي لبنان

ثمّةَ مبرّرٌ للاعتقاد أنّ «مهن المستقبل في العالم وفي لبنان» لها شكلٌ مختلف جدّاً عمّا نعرفُه اليوم؛ ولكنْ ليس هناك مبرّرٌ كافٍ للاعتقاد بأنّ التغيّرَ سيكون شاملاً وواحديَّ الوجهةِ، وأنّ التعليمَ العالي سوف يغيّرُ وجهَه دفعةً واحدة في مختلف المواقع.

أوّلاً: التغيّرات ذات الآثار على عالم المهن

١- من سمات الثورة التكنولوجيّة التي يعيشُها العالمُ اليوم أنّها تولِّد «أدمغة الكترونيّة» تدير تلقائيّاً، محلَّ الإنسانِ، الأنظمةَ الكبرى (كالنظام المصرفيّ) أو الصغرى (آلة أو صاروخ).

وهذا التطوّرُ له انعكاساتٌ على بنية المهن:

أ. إزدياد الحاجة إلى «المهندس العام»، الذي يصمّمُ الأنظمةَ (الصغرى والكبرى) ويراقبُ مساراتِها على مختلف الأصعدة وفي مختلف المواقع، ويكونُ بالتالي عارفاً بمختلفِ عناصرِ النظام ولو اختلفت طبيعتُها. وهذا المهندس هو بأهميّة المدير والسياسيّ، علماً بأنّ تفاوتَ ما بين هؤلاء يضيق.

ب. ازدياد الحاجة إلى مهن «الإدارة بالتكنولوجيا»، إنْ لتسيير شركة أو طائرة أو سفينة أو مصرف أو مؤسّسة تعلميّة، الخ.

ج. حدوث بطالة على مستوى المهن القائمة على العمل اليدويّ، أو التخصّصيّ المتوسّط، والمساعدين، أو المهن المتعلّقة بعمل الآلات (الزراعيّة والصناعيّة).

د. انخفاض الحاجة إلى شرائحَ من العاملين بالكلام والمهن النظريّة.

٢- ومن سمات الثورة التكنولوجيّة أنّ هناك قطاعاتٍ ونشاطاتٍ سوف تَزيدُ أهميّتُها على حساب أخرى، كقطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، ونشاط

إنتاج المعلومات وتنظيمها ومعالجتها (تقنيّات الاتصال) على حساب النشاطات القائمة على حفظ المعلومات ونقلها.

وهذا التطوّر ينعكسُ على بنية المهن من خلال:

أ. زيادة البطالة في قطاعي الصناعة والزراعة

ب. التوسّع في المهن ذات العلاقة بتقنيّات الاتصال (بما فيها الإعلام والتوثيق)، وفي داخل هذه المهن الاتجاه من البرمجة إلى استخدام أنظمة الاتصال الناجزة.

ج. تغيّر ملامح المهن المتعلّقة بالمعلومات نحو التركيز على إنتاج المعلومات وتفريد مصادرها من جهة، ونحو التركيز على مهارات المعالجة من جهة ثانية.

٣- ومن سمات الثورة التكنولوجيّة سرعةُ التغيير في الأنظمة، إنْ على مستوى التصميم أو على مستوى التنفيذ، بصورةٍ تنقلبُ فيها الأمورُ في فترات زمنية أقصرَ فأقصر. وينعكس هذا الأمر على المهن لجهة:

- صعوبة وضع وصف ناجز وثابت للمهن على أساس المهمّة.
- تركيز وصف المهن على أساس المهارات، وتنوّعِها، وقابليّتها للتحوّل مع اختلاف المهام.

٤- ومن سمات التكنولوجية تسارعُ التنافسِ بين الأنظمة في نطاق شبكة عالميّة (العولمة). وينعكس ذلك على المهن، من خلال:

- مزيد من التشابه بين المهن على الصعيد العالميّ، والنزعة إلى توحيد معاييرها.
- مزيد من التنافس بين أصحاب المهن، مع إطلاق حريّة ممارسة المهنة خارج الحدود. والغَلَبَةُ للمُعدّين إعداداً قويّاً ومرناً في الوقت نفسه.

ثانياً: إنعكاسات الثورة التكنولوجية على الإعداد الجامعيّ

١- انعكاسات تتعلّق بالبنى المعرفيّة

قبل قرن من الزمان كانت الفلسفةُ أمَّ العلومِ، ثمّ استقلّت العلومُ واشتقّت كلٌّ منها

لنفسها طريقاً (مقاربة، قاموس، أساليب)، وأصبحت الفلسفةُ حقلاً معرفيّاً حصريّاً، وعرفتِ الإيديولوجيّاتُ إزدهاراً كحلقةٍ وسطى بين العلوم الإنسانيّة من جهة والعملِ السياسيّ من جهة أخرى.

مع الثورة التكنولوجيّة:

- يحلُّ «المهندس العام» محلّ الفيلسوف،
- تتداخلُ المعارفُ أو الاختصاصات Interdisciplinary، مع تحوّل الحقول الفرعيّة التي استقلّت سابقاً، إلى مُدخلاتٍ لمقاربةٍ كليّة ذاتِ طابعٍ نفعيّ - تطبيقيّ. ويُعتبرُ تفوّقُ النموذجِ الأميركيّ على النموذج الفرنسيّ مثالاً على هذه الوجهة.

٣- انعكاسات تتعلّق بأنظمة الإعداد:

أ. يصبحُ الإعدادُ الجامعيّ، بدلاً من المهنيّ الثانويّ، هو الحدّ الأدنى المطلوب لممارسة المهن.

ب. تَزيدُ الحاجةُ إلى الإعداد في اتجاهين:

- إتجاه أفقيّ (تداخل الاختصاصات، توسيع الآفاق، البرامج المتحرّكة، المهارات العامّة).
- إتجاه عموديّ (نحو المعارف الدقيقة جدّاً، والمرتبطة بالبحث العلميّ).

وفي الحالتين يُتوقّع أن تَظهرَ مستوياتٌ وأسماءٌ جديدةٌ للشهادات، لا سيّما تلك التي تتعلّقُ بالإعداد السريع.

ج. تَزيدُ الحاجةُ إلى إعادة صياغةِ الأهداف من الإعداد باتجاه التركيز على:

- أساليب التعلّم الذاتيّ.
- أساليب التفكير، واستعمال المهارات الذهنيّة المتعدّدة.
- أساليب جمع المعلومات وتحليلها.

د. تَزيدُ الحاجةُ إلى إحداث تغييراتٍ جديّة في مناهجِ الإعداد باتجاه تقديم:

- مكوّن تعويضيّ / تأسيسيّ صلب، يتعلّق بالرياضيّات والتكنولوجيا واللغة.

- مكوّن ثقافيّ (التعرّف على الثقافات الأخرى)
- مكوّن متحرّك، مرتبط بالطلبات المتغيّرة في السوق.

بالإضافة إلى المكوّن المعرفيّ في الحقل العلميّ.

ه. تَزيدُ الحاجةُ إلى التخلّي عن الأساليبِ السابقة في تصميم مناهجِ الإعداد باتجاه:
- وضع أنظمة إعداد، وليس مناهج إعداد.
- وضع «برامج» تحوسب المقرّرات، بحيث يصير لدى الجامعاتِ «بنك مناهج» و«بنك امتحانات»، و«بنك معلومات» وغيرها.

و. تتغيّر وظيفة الأستاذ الجامعيّ باتجاه إدارة العلاقة بين الطلاّب، وبينهم وبين الآلاتِ متعدّدةِ الوسائط، والأوتوسترادات المعرفيّة (إنترنت)، تتناقص الحاجة إلى الأساتذة بمقدار التوسّع في استعمال التكنولوجيا.

ثالثاً: حدود الثورة التكنولوجيّة

كلُّ ما ذكرناه أعلاه عبارةٌ عن استنتاجٍ منطقيّ، وعن توقّعاتٍ تخصُّ مساحةً معيّنة من عالم المهن والإعدادِ لها. لكنَّ الثورةَ التكنولوجيّة تصطدمُ بالعواملِ البشريّة على الصعيدين الفرديّ والعالميّ في المدى المنظور، وفي الحدود الآتية:

١- حدّ مقاومة التغيير دفاعاً عن الذات لأسبابٍ إنسانيّة أو اجتماعيّة أو رجعيّة.

٢- حدّ جنون البشر، كلّما صارتِ الآلةُ هي «زميلة» صاحب المهنة.

٣- حدّ التوزيع العالميّ لاستخدام التكنولوجيا، حيث يمكن تخيّلُ مساحتين كبيرتين:

أ. شبكة عالميّة تكنولوجيّة ذات «محطّات» اقتصاديّة وثقافيّة متعدّدة عبر العالم.

ب. وفي مقابلها مساحة تقصّرُ عنها الشبكة، أو تهمّشها، وتستمرّ في العمل بالنظام الحاليّ، مع الارتداد إلى أنظمة سابقة، ويحتلُّ فيها رجلُ الدين المكانةَ التي يحتلّها «المهندس العام» في الشبكة. وقد تنشأ هذه المساحة أحياناً داخل الشبكة نفسِها بنتيجة حدّي المقاومةِ والجنون.

ج. والشبكةُ نفسُها تشهدُ تدرّجاً في مساحاتها الداخليّة، على صورة مساحات فرعيّة:

- مساحة فرعيّة لإنتاج وتطوير التكنولوجيا
- مساحة فرعيّة للاستخدام الكثيف للتكنولوجيا
- مساحة فرعيّة للاستخدام الجزئيّ للتكنولوجيا
- مساحة فرعيّة للاستخدام الضعيف للتكنولوجيا

ومع التدرّج في هذه المساحات يتفاوت استيعابُ الثورة التكنولوجيّة داخل الأنظمة الاجتماعيّة، ويتفاوت حدّا المقاومة والجنون.

رابعاً: لبنان ومهن المستقبل

تتعلّقُ مهنُ المستقبل في لبنان بموقعه من الشبكة التكنولوجية. والخباراتُ المحتملة هي الآتية:

- أن يتابع كونه «سوقا» تُعرضُ فيها مختلفُ البضائعِ المعرفيّة، بحيث يكونُ الفارقُ بين مؤسّسةِ إنتاج وأخرى، أو بين مؤسّسةِ تعليمٍ عالٍ وأخرى، كالفارق بين بيع الأثواب «الباليه» والمستوردة، والأثوابِ المصنّعة محليّاً والأثوابِ العاليةِ الأناقة المستوردة.
- أن تنشطَ الجهاتُ الفاعلة باتجاه إنشاء محيطٍ محفّز للاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا، من أجل زيادة القدرة التنافسيّة لهذا المجتمع إزاء المجتمعاتِ الأخرى.

ولكلّ خيارٍ استتباعاتُه على مهن المستقبل. وفي مطلق الأحوال، فإنّ الأكثرَ احتمالاً هو تطوّرُ نظامٍ «مختلط»، «لعالم مصغّر».

القسم الثالث

الجلسة الثالثة

الموضوع: إشكاليّة الخيارات التربويّة والمهنيّة في العالم المعاصر

الرئيس: وزير التعليم المهنيّ والتقنيّ
فاروق البربير ممثّلاً بمستشاره السيّد برهان قريطم

المحاضرون

المهندس نبيل نقّاش
محدّدات خيار الاختصاص واقعاً واستشرافاً

د. الياس مطر
محدّدات خيار المهنة واقعاً واستشرافاً

السيّدة نازلي حماده
توجيه مهنيّ أو حوار مدنيّ مسؤول

د. ميشال سبع
دور الأسرة في الخيارات التربويّة والمهنيّة

السيّدة غادة قوستانيان
دور الأسرة في الخيارات التربويّة والمهنيّة

كلمة وزير التعليم المهنيّ والتقنيّ فاروق البربير ممثّلاً بمستشاره برهان قريطم

إشكاليّة الخيارات التربويّة والمهنيّة في العالم المعاصر

منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية بدأ التركيزُ على النموّ الاقتصاديّ، والبحثُ عن الطرق والمنهجيّة التي تحدّد هذا النموّ. وأظهرتِ الدراساتُ الاقتصاديّة أنّ تحسينَ الناتج الوطنيّ «PNB» هو ليس فقط ناتجَ العوامل التقليديّةِ المعروفة، من مصادرَ طبيعيّةٍ ورأسمالٍ وقدرة عملٍ، وإنّما هو نتيجةٌ أيضاً لتحسين نوعيّةِ هذه العواملِ مجتمعةً. وهنا تأتي الخياراتُ التربويّة لتساهمَ في هذا التحسين بشكلٍ مباشر عبر التعليم العام والتعليم المهنيّ والتكنولوجيّ، وبشكلٍ غيرِ مباشر عبر تطبيقِ المعارفِ العلميّة والتكنولوجيّة الجديدةِ الحديثةِ على الوسائلِ والمعدّات المستعملة. وعندما يُطرحُ الخيارُ التربويّ تبدأ الأسئلةُ حول النظام التربويّ وتنظيمِه، وتبدأ التساؤلات:

- هل يُنتج النظامُ التعليميّ أشخاصاً يجدون موقعَهم في المجتمع؟ وهل هؤلاء الأشخاصُ سيَزيدون الديناميكيّةَ الاقتصاديّة لهذا المجتمع بفضلِ المفاهيم الجديدة المطروحة من إنتاجيّةٍ ومردودٍ وتخطيط؟ ومع أنّ هناك تحفّظاً من طرح هذه المفاهيم في النظام التربويّ، فإنّ مسألةً هامّة لا يمكنُ أن نتجاهلَها، وهي أنّ التعليمَ أصبح أحدَ عناصرِ السياسة الاقتصاديّة في جميع أنحاء العالم.

وإذا تعاملنا مع الهيكليّة التربويّة، كنظامٍ متكاملٍ ذي مداخلَ وهي البرامجُ ومعطياتُ السوق والتوجّهاتُ العامّة للدولة، وذي مخارجَ وهي الإنسانُ المُهَيّأ لمواجهة احتياجات المجتمع، فإنّ العمليّةَ التربويّة تخضعُ لعناصرَ أخرى كثيرةٍ ذاتِ عواملَ متعدّدةٍ وغيرِ مرتبطةٍ فقط بالعمليّة الإنتاجيّة. ومن هذه العوامل تأتي البنيةُ الاجتماعيّة التي تلعبُ غالباً دوراً هامّاً في تحديد التوجّهات التربويّة والمهنيّة. كما أنّ هناك نوعاً من التفاعل على المستوى العالميّ يفرض أحياناً نفسَه في العمليّة التربويّة.

وباختصار، فإنّ الخياراتِ التربويّةَ والمهنيّةَ في العالم المعاصر تخضعُ لمعاييرَ كثيرةٍ،

وأحياناً غيرِ منسجمةٍ وغيرِ مترابطةٍ. وهنا تبدأ الإشكاليّاتُ في هذه الخيارات. ومن هنا تأتي التساؤلات:

ما هي العواملُ التي تدفع إلى اختيار نوع الاختصاص،
ما هي العواملُ التي تحدّد خيارَ المهنة،
هل التوجيهُ المهنيّ كافٍ للنجاح في الخيارات التربويّة والمهنيّة، أم إنّه من الضروريّ فتحُ حوارٍ مدنيّ واسعٍ في هذا الإطار،
وأخيراً ما هو دورُ الأسرة في الخيارات التربويّة والمهنيّة؟

هذه التساؤلاتُ ستكونُ موضوعَ مداخلاتِ المحاضرين. ونأملُ، بعد مناقشة هذه المداخلات، أن نصلَ إلى رؤيا أكثرَ شموليّةً لإشكالات الخيارات التربويّة والمهنيّة التي يعاني منها العالمُ المعاصر بشكل عام، ووطنُنا بشكل خاص.

كلمة المهندس نبيل نقّاش

محدّدات خيار الاختصاص واقعاً واستشرافاً

ربما كان اختيارُ المهنةِ من أصعبِ ما يواجهُه الإنسانُ في حياته، لما في هذا الاختيار من تأثير على مستقبله بأكمله. ولمّا كان اختيارُ المهنةِ تحكمُه معطياتٌ ومحدّداتٌ كثيرة، لكلٍّ منها تأثيرٌ خاصّ، فإنّ هذا الاختيارَ يفقدُ، بالنتيجة، معناه، ويتحوّلُ في بعض الأحيان إلى خيارٍ لا بدَّ منه.

وإذا كان اختيارُ المهنة يتوقّفُ على عواملَ عديدةٍ، فإنَّ العاملَ الماديّ يُعتبرُ من أهمّ العواملِ الضاغطة التي قد تَحرمُ الإنسانَ من تحقيقِ رغبته.

وقبل أن نستعرضَ جوانبَ الموضوع لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما يجعلُ هذا الاختيارَ صعباً هو أنّ الفردَ يقومُ به في سنٍّ مبكرة يفتقد فيها إلى الخبرة والمعرفة، ممّا يُضطره للاستعانة بآراء غيرِه التي قد تعبّر عن رغباتِهم أكثرَ من رغبته الشخصيّة.

ولأنّ موضوعَ اختيار المهنة مرتبطٌ بالعمل، فمن البديهيّ القولُ إنّ على من يريدُ أن يختارَ مهنتَه أن يكونَ مطّلعاً على أحوالِ سوق العمل وعلى مختلف الوظائف والأعمال والمهن المرتبطة به. كما عليه أن يكونَ على بيّنة بما توفّره كلُّ مهنةٍ من مردودٍ ماليّ ووضعٍ اجتماعيّ، إضافةً إلى إمكانات زيادةِ تحصيلِه العلميّ أثناء العمل والترقّي في وظيفته. ويتبيّنُ من ذلك أنّه يتعذّرُ على الفرد العاديّ، مهما كان اطّلاعُه، معرفةُ جميعِ أنواعِ المهن وتوصيفُ كلٍّ منها وتقديرُ آثار التغيّر التكنولوجيّ الذي يؤدّي في كثيرٍ من الأحيان إلى تغيّرات في الوظائف والمهن؛ وبالتّالي، فهو بحاجةٍ إلى الحصول على المعلومات والمشورة للتوصّل إلى القناعة اللازمة لقيامه بالاختيار. وبالإضافة إلى عامل المعرفة الذي يلعب دوراً هامّاً في عمليّة الاختيار، هناك عواملُ أخرى لها أيضاً تأثيرُها الكبير، منها:

مهنةُ الأب أو العائلة، إذ إنّه في كثير من الأحيان تكونُ مهنةُ العائلة، كما في اختصاصات الطباعة مثلاً، عاملاً مؤثّراً لمتابعة العمل الذي يكونُ الأهل قد أنشأوه.

وضع الفرد أو العائلة الماليّ والاقتصاديّ، إذ يُضطر الطالبُ إلى اختصار مدّةِ دراسته للعمل مبكراً بهدف توفير المال، إذا كانت ظروفُه الماديّة صعبةً.

رأيُ الأهل الذي يتّجه عادةً نحو المهن الحرّة أو النبيلة، وتصويرُهم لخيارهم وكأنّه أفضلُ خيار؛ وقد يكونُ ذلك صحيحاً كما قد يكونُ خطأً.

قدرة الإنسان الذاتيّة على متابعة الدراسة، حيث تؤثّرُ العواملُ النفسيّة والاجتماعيّة والجسديّة على الطالب بشكل قد يمنعُه من متابعة دراسته أو التخصّصِ في مهنة معيّنة.

المنافسة التي يواجهُها الفردُ من زملائه. وهذا ما نشاهدُه في نتائجِ المباريات التي تحدّدُ أعدادَ الطلاّب الذين بإمكانهم متابعةُ دراستِهم في اختصاصٍ ما، مثلما يحدثُ في مباريات الدخول لكليّات الهندسة والطب، وفي معاهدِ ومدارسِ التعليم التقنيّ الرسميّ وغيرها.

التأثّرُ بالموجات الرائجة التي تَظهرُ من وقتٍ إلى آخر كالتخصّص في المعلوماتيّة أو في إدارة الفنادق، والتي تؤدّي إلى إشباع سوق العمل بسرعة وأحياناً قبل تخرّج الطالب.

صعوبةُ تغيير الاختصاص والانتقال إلى مهنةٍ أخرى، بعد قضاء مدّة في دراسةِ هذا الاختصاص. وهذا ما نشاهدُه في التعليم المهنيّ والتقنيّ في ظلّ السلّم التعليميّ الحاليّ.

عدمُ توفّر مقاعدِ الدراسة للجميع في كلّ الاختصاصات، وحسب رغباتِهم. ففي كثيرٍ من الأحيان لا تتوفّرُ أمامَ الطالب، ضمن منطقةِ عيشه، فرصُ التخصّص في المهنة التي يريدُها، ممّا يُضطره لانتقاء مهنةٍ أخرى ممّا هو متوفّر.

عدمُ إمكانيّةِ متابعة الدراسة الجامعيّة للحائزين على شهادات فنيّة، إذ إنّ أبوابَ الجامعات مقفلة أمامهم بفعل مباريات الدخول التي تنظّمُها الجامعاتُ على أساس موادّ التعليم العام كالرياضيّات والفيزياء واللغات الأجنبيّة.

عدمُ انتشار أنظمة التعليم المجزّأ بشكل واسع، ممّا يمنعُ عدداً من الطلاّب من التمكّن من العمل ومن متابعة تحصيلهم العلميّ. وفي التعليم المهنيّ والتقنيّ التعليمُ المجزّأ ليس معتمداً على الإطلاق.

أمام هذا الواقع ترتفعُ الأصواتُ مناديةً بضرورة تفعيل التوجيه المهنيّ الذي يعتبره البعض أمراً بسيطاً، من الممكن أن تقومَ به المدارسُ والإدارات. إلاّ أنّ الواقعَ مختلفٌ كليّاً، إذ إنّ التوجيهَ المهنيّ أمرٌ معقّد، وفي غاية الصعوبة، لارتباطه بعاملين أساسيين:

أوّلاً: بالإنسان ذاته بمعنى رغباته الخاصّة وقدراته وإمكاناته الفكريّة والجسديّة وتكوينه الداخليّ وغيرِ ذلك من أمورٍ تتطلّب معرفتُها الكثيرَ من علم النفس وعلم الاجتماع.

ثانياً: بسوق العمل وبالدورة الاقتصاديّة وما يرافقُ ذلك من رؤيا مستقبليّةٍ مرتبطةٍ بسياسات الاستثمار وبالتطوّر التكنولوجيّ وبالمنافسة، إضافةً إلى توجّهاتٍ وسياساتِ الدولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وكلُّ هذه الأمور تتطلّبُ معارفَ من الموجّه، نادراً ما تتوفّرُ في المربّي العادي.

والسؤالُ الذي يطرحُ نفسَه هو: أين نجدُ هذا الموجّهَ الخبير في علم النفس والاجتماع وفي علوم المال والاقتصاد والسياسة وغيرِها، لكي يتحمّلَ مسؤوليّةَ توجيهِ الأفراد وإعطائهم المشورةَ الصحيحة لاختيار مساراتِ حياتهم؟ وأين يعملُ وكيف يصلُ إليه الفرد؟ حتّى إذا تصوّرنا أنّ مؤسّساتٍ مختصّةً يجبُ أن تُنشأ لهذه الغاية، كما هو حاصلٌ في البلاد الغربية، فمن الضروريّ إيجادُ الآليّة التي تمكّنُ هذه المؤسّساتِ من الحصول على المعلومات من أرباب العمل، وتحليلِها واستشرافِ المستقبل والتنبّؤ به. هذا إذا افترضنا أنّ أربابَ العمل هم أنفسُهم قادرون على تزويد هذه المؤسّسات بالمعلومات الكافية والصحيحة.

ولأنّه من الواجب، بالرّغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهُها عمليّةُ التوجيهِ المهنيّ، البدءُ بها بما هو متوفّرٌ من إمكاناتٍ ووسائلَ، فإنّنا نوجزُ أهمَّ السبلِ إلى ذلك:

١- إنشاءُ مركزٍ أو أكثرَ للتوجيه المهنيّ مجهّزٍ بشريّاً بالاختصاصيين وتكنولوجيا بالأجهزة ووسائلِ الاتصال والمعلوماتيّة، مهمّتُه تحسينُ نوعيّةِ التوجيه وتقديمُ المشورةِ

المهنيّة للشبيبة الناشئة وللبالغين، وتزويدُهم بالمعلومات الضروريّة لتمكينهم من اختيار مهنهم أو تبديلها على ضوء حاجاتهم ومتغيّراتِ سوق العمل.

٢- تحمّلُ المدارس مسؤوليّاتِها في هذا الصدد عن طريق إعداد الشبيبة الناشئة كي تصبحَ قادرةً على اتّخاذ القرارات المناسبة؛ وهذا لا يتمُّ فقط بإعطاء دروسٍ نظريّة، إنّما عن طريق قيام المدرسة بما يأتي:

- توفير المعلومات للطالب عن المهن ومجالات التوظيف.
- تنظيم زيارات لمؤسّسات العمل
- تبادل المعلومات بين المدرسة وأرباب العمل
- التعاون مع مراكزِ التوجيه المهنيّ

كما أنّه من الضروريّ توطيدُ علاقةِ التعاون بين المدرسة ومؤسّسات العمل والاستخدام، بالإضافة إلى منظّمات أرباب العمل ونقابات العمّال والمؤسّسات الخاصّة. لأنّه، بهذا النوع من التعاون، يصبحُ من الممكن توفيرُ وسائلِ تقديمِ المشورات التعليميّة والوظيفيّة والمهنيّة للطلاّب.

إنّ موضوعَ اختيار المهنة هو من المواضيعِ الدقيقة والحسّاسة، لأنّه يتناولُ الفردَ، ويحدّدُ نمطَ حياتِه وتقدّمِه، كما أنّه يخصُّ المجتمعَ بأكمله، لأنّ هذا المجتمعَ يتأثّرُ بإمكاناتِ أفراده وتنوّعِها، وقدرتهم بالنتيجة على إيجاد التكامل الذي يلعب كلُّ فردٍ فيه دورَه، ويحقّقُ المجتمعُ بواسطته دورةً اقتصاديّةً سليمة تنعكسُ على أفراد المجتمع إنتاجاً وازدهاراً.

كلمة د. الياس نسيب مطر

محدّدات خيار المهنة واقعاً واستشرافاً

المهنةُ مجموعةٌ من النشاطات المتجانسة والمتكاملة التي تتطلّبُ مهاراتٍ فكريّةً و/أو جسديّة، والتي يزاولُها الفردُ بنوعٍ من الاستمراريّة لقاءَ أجرٍ معيّن.

طرحُ مسألةِ خيار المهنة هو مبدئيّاً لمعرفة لماذا يختارُ شابٌّ أن يصبحَ مهندساً كهربائيّاً أو طيّاراً حربيّاً أو ممرّضاً، أو لماذا تختارُ فتاةٌ أن تصبحَ مبرمِجةً معلوماتيّة أو مهندسةً معماريّة أو موثّقة.

ولكنْ المسألةُ ليست بهذه البساطة.

أوّلاً، هناك اختصاصاتٌ – مهن، تحضّرُ دارسَها لممارسة مهنةٍ واحدة، وبالتّالي تختلطُ محدّداتُ خيار الاختصاص والدراسة بمحدّدات خيار المهنة: الهندسة الكهربائيّة، الطب، التمريض، الخ...

وفي الوقت عينه، هناك اختصاصاتٌ عامّة تؤهّلُ دارسَها علميّاً وعمليّاً لممارسةِ عدّة مهن: إدارة الأعمال، الفنون البصريّة والسمعيّة، الحقوق، ... وفي هذه الحال اختيارُ المهنة يحصلُ بعد انتهاء الدراسة، ويتأثّرُ كثيراً بالعمل الأوّل أو الوظيفة الأولى وبالظروف الماديّة والعائليّة وحتّى الجغرافيّة (مكان السكن) لطالب العمل.

ثانياً، تحصلُ في حياة الفرد عدّةُ خيارات مهنيّة. وقلائلُ هم الذين يبدأون حياتَهم وينهونها، وهم يمارسون المهنةَ نفسَها. فعن خيار أيّة مهنةٍ يصحّ أو يجدرُ التكلّم؟ الأولى في حياة الفرد، الثانية ... أو الأخيرة؟ أصلاً الحركيّة المهنيّة هي إحدى مميّزاتِ عصرِنا الحاليّ.

ثالثاً، عن أيّ محدّد يجبُ التكلّم؟ المحدّداتُ هي كلُّ العناصرِ التي تؤثّر على خيار

الفرد وتمثّل وزناً، كَبُرَ أو صَغُرَ، في اتخاذه لقراره المهنيّ. ومن الواضح أنّ هناك مجموعتين من المحدّدات: المحدّدات الإراديّة والعفويّة، والمحدّدات البيئيّة والمفروضة.

في الحقيقة، المحدّداتُ أنواعٌ كثيرة، ولها تأثيراتٌ متعدّدةٌ نوعاً وكمّاً، ومن المفيد تبويبُها وتصنيفُها. وهي تتدرّجُ من مجرّد اسم الشخص الثلاثيّ إلى الطموح المهنيّ عامة، مروراً بكلّ المحدّدات الأخرى من شخصيّة وبيئيّة ودراسيّة وثقافيّة وصحيّة ومهنيّة...

مع أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار والمستويات الكثيرة والمعقّدة لعمليّة الخيار التي تثبتها، نكتفي بالإشارة إلى المحدّدات الأكثر تأثيراً على الخيار المهنيّ:

١- الرغبات والميول الشخصيّة نحو المهنة
٢- التأهيل والتخصّص وظروفهما وشروطهما لممارسة المهنة
٣- الكسب الماديّ المتنظر من المهنة
٤- المسار المهنيّ والتطوّر والطموح
٥- صورة المهنة وتمثّلها الاجتماعيّ
٦- القطاع المهنيّ - الاقتصاديّ
٧- صورة مؤسّسة العمل

إن استشراف محدّدات خيار المهنة يرتبط بتطوّر المهن وتحوّلات سوق العمل. وفي هذا الإطار نسوقُ الملاحظاتِ الآتية:

١- سيخفّ تأثيرُ الرغبات والميول الشخصيّة كمحدّد للخيار المهنيّ، وسيقوى تأثير المتوافر ممّا يستطيعُ الإنسانُ تعلّمُه.
٢- سيخفّ تأثيرُ الاختصاص ويقوى تأثيرُ مستوى التعلّم وشموليّته.
٣- أمام الحركيّة المهنيّة وذوبان الحدود أكثر فأكثر بين المهن، ستفقدُ المساراتُ المهنيّة كثيراً من وضوحها، وبالتالي من تأثيرها.
٤- ستزداد في هذه الحالة جاذبيّة القطاعات المهنيّة - الاقتصاديّة، وجاذبيّةُ صورةِ مؤسّسة العمل.

كلمة السيّدة نازلي حماده

توجيه مهنيّ أو حوار مدنيّ مسؤول

التوجيه المهنيّ

التوجيهُ المهنيّ مفهومٌ حديثٌ في لبنان وفي الوطن العربيّ يرمي إلى مساعدة الإنسان على اختيار مهنةٍ مناسبة لميوله ولقدراته ولمهاراته لتوفّرَ له العيشَ الكريم. ومفهومُ المهنة أي Careerتعني العملَ، والعملُ يتطلّبُ معرفةً، والمعرفةُ مصدرُها الدراسةُ. والدراسةُ في لبنانَ نوعان: إمّا أكاديميّة أو تقنيّة. فلا فرقَ بينهما من حيث العملُ والإنتاج. الطبيبُ كالنجّار، والمهندسُ كالخيّاط، والمحامي كالتاجر. والاختلافُ هو نوعيّةُ الدراسةِ أو التخصّص. فكلُّ مهنةٍ يختارُها الإنسانُ يجب أن تنسجمَ مع رغباته وتطلّعاته في الحياة، وليعبّرَ فيها عن ذاته، ولتوفّرَ له مردوداً ماديّاً ومعنويّاً. لذا كان هدفُ التوجيهِ المهنيّ هو مساعدةُ الفردِ على اختيار مهنةٍ ما. ومن أجل تحقيقِ ذلك، اعتمد التوجيهُ المهنيّ على ثلاثة مفاهيم: معرفةِ الذات (أي التعرّف على الميول والمهارات والقيم المهنيّة والصفات الشخصيّة والقدرات الذاتيّة)، ثمّ التعرّف على أجواءِ العمل وعلى ما توفّر من دراساتٍ، جامعيّةً كانت أم تقنيّة، تناسبُ فرصَ العملِ المتاحَة، وعلى أثر ذلك يتمُّ الاختيارُ. إذاً، فالتوجيهُ المهنيّ مرتبطٌ بتحقيق الذات والتعبيرِ عن إمكاناتها، كما هو مرتبطٌ بفرص العمل المتوفّرة في المجتمع.

نشأ مفهومُ التوجيهِ المهنيّ، تلبيةً لحاجات أبناء المجتمع. وقد بدأ في جامعة أكسفورد سنة ١٨٠٠م عندما شعر المسؤولون في الجامعة أنّ الطلاّبَ يفتقدون ذويهم في الإرشاد لاختيار دراستِهم الجامعيّة. فاختارت الجامعةُ موجّهين أو مرشدين لمساعدة الطلاّب على التوجّه الدراسيّ. وفي مطلع القرن العشرين احتلّت الثورةُ الصناعيّة الأوليّةَ في الحياة الاقتصاديّة، ممّا أثّر على الحياة الاجتماعيّة، فاتّجه المربّون نحو توجيهِ الطلاّب في المدارس والمعاهد، بهدف مساعدتِهم على اختيار مهنةٍ يعملون فيها. فنشطت حركةُ التوعيةِ المهنيّة في الولايات المتّحدة، ثمّ أخذت تنتشرُ في معظم بلدان العالم.

أمّا في لبنان فقد كان التوجيهُ المهنيّ بمفهومه العمليّ شبهَ مفقودٍ، ويكاد يقتصرُ على توجيه الأهل، أو التأثّر بمهنة الوالد أو الوالدة، أو برأي الاصدقاء والزملاء، أو بالمركز الاجتماعيّ أو الدخل الماديّ، دون إعارةٍ أهميّةٍ كبرى لرغبات الفرد الحقيقيّة أو استعداداتِه، ممّا كان يؤدّي بالطلاّب الجامعيين مثلاً إلى تغيير الاختصاص بعد السنة الأولى أو الثانية، أو إلى فشلٍ في العمل الذي يمارسُه الفردُ بعد التخرّج.

وقد وعت مؤسّسةُ الحريري هذه المشكلةَ في بداية عهدِها بالتعامل مع الطلاّب وتقديمِ القروض التي تمكّنهم من متابعة الدراسة الجامعيّة، فأنشأت، منذ سنة ١٩٨٥، بالتعاون مع الجامعة الأميركيّة في بيروت، مركزَ التوجيهِ المهنيّ لمساعدة طلاّبها على الاختيار الدراسيّ الصحيح لمهنة المستقبل بما يتناسبُ مع إمكاناتهم ورغباتهم واستعداداتهم. واستمرّ عملُ المركزِ في حرم الجامعة الأميركيّة حتّى نهاية سنة ١٩٩٦ حيث انتقل مع مطلع سنة ١٩٩٧ إلى مقرّ مؤسّسة الحريري في بيروت ليتابعَ مهمّتَه، ويلبّيَ حاجاتِ كلِّ طلاّبِ لبنانَ في جميع مدارسه. هذا مع العلم أنّ المؤسّسةَ تقدّمُ كلَّ الخدماتِ التي يقومُ بها التوجيهُ مجّاناً خدمةً للنشء.

وبما أنّ التوجيهَ المهنيّ مرتبطٌ بالحياة فعليه أن يبدأَ في البيت مع الأهل، ثمّ في المدرسة والجامعة، وأخيراً المجتمع. فمفاهيمُ التوجيهِ المهنيّ تتناولُ الإنسانَ بحدّ ذاته وقيمه وإنتاجه. والمهنةُ ترتبط بنوعيّة الحياة التي يختارُها الفرد. لذا، إذا تعرّف الإنسانُ منذ طفولته على ماهيّة المهن وأهميّتها ومعنى مساهمة الفرد فيها لاستكمال بناء المجتمع ينمو باتجاه صحيّ لاحترام أصحابها وتقديرِ إنتاجهم ومعرفةِ أهميّتهم في العمل.

أمّا في مؤسّسة الحريري فيبدأ توجيهُ الطلاّب في المرحلة المتوسّطة، ويتعمّقُ في المرحلة الثانويّة كي يتمكّنَ التلميذُ من اختيار الدراسة التي تتلاءمُ مع رغباته لتوفّرَ له مهنةَ المستقبل. ونحن نتعاونُ، في عمليّة التوجيه، مع الجامعات وأصحاب العمل والمدارس، طبعاً لربط الاختصاص بالعمل قبل الإقدام على دراسته. و«اللقاء التثقيفيّ المهنيّ» الذي عُقد في تشرين الأوّل سنة ١٩٩٧، وهو الثالثُ من نوعه، خيرُ دليلٍ على ذلك؛ وقد حضره حوالى ١٨ ألفَ طالبٍ لبنانيّ مع أساتذتهم وذويهم. وهدفُ هذا اللقاء هو التعرّفُ على الاختصاصات الجامعيّة كخطوة أولى، وبعدها نتعاونُ مع

المدارس والطلاّب برفقةِ ذويهم لمساعدتهم على التعرّف على جوانبِ ذاتهم، ليتسنّى لهم أخذُ القرارِ بشكلٍ علميّ ومدروس.

الواقع في لبنان

في لبنان مدارسُ أو معاهدُ تقنيّة وجامعات. والمدارسُ أو المعاهد التقنيّة يفوق عددُها المئتين، إن في المرحلة الثانويّة أو العلوم العالية. وقد باشرتِ الوزارةُ بتعديل مناهجها. أمّا الجامعاتُ المعترفُ بها من قبل وزارة الثقافة والتعليم العالي فعددُها ١٢ جامعةً حتّى الآن، تحتوي على ١١٧ اختصاصاً علميّاً وأدبيّاً. وينتسبُ الطلاّب إلى هذه المعاهد أو الجامعات لدراسة اختصاصات تؤهّلُهم لمباشرة العمل في المستقبل. لكن، كيف يختارُ الطلاّبُ اختصاصاتِهم؟

هناك مكاتبُ توجيهيّةٌ في بعض الجامعات تدعو الطلاّبَ الثانويين سنويّاً إلى الصرح الجامعيّ لتعرّفهم على الاختصاصات المتوفّرة لديها. ولكنْ، هل هناك تنسيقٌ بين هذه الجامعات من حيث الاختصاصاتُ؟ أي، بمعنىً آخر، هل تنسّقُ فيما بينها لتوفّرَ الدراساتِ حسب متطلّباتِ سوقِ العمل، أم تعلّمُ الاتجاهات نفسها؟ وفي الجدول الآتي، هناك تشابهٌ بين الجامعات من ناحية التخصّصات، مثلاً:

الاختصاص	عدد الجامعات الخاصّة	الجامعة اللبنانية			
		بيروت	الشمال	الجنوب	جبل لبنان	البقاع
طب عام	٣	١				
طب أسنان	٢	١				
صيدلة	٣	١				
هندسة مدنية	٦	١	١		١	
هندسة كهربائية	٦	١	١		١	
هندسة كمبيوتر	٦	١	١		١	
هندسة ميكانيك	٣	١	١		١	
هندسة معماريّة	٦	١	١		١	
حقوق	٣	١	١	١		١

وهل يجد المتخرّجون فرصَ عملٍ كافيةً؟ تقول بعضُ النقابات، مثل نقابة المحامين والمهندسين والأطبّاء والصيادلة، أنّ عددَ المتخرّجين يفوقُ الحاجةَ. هذا مع العلم أنّ المُتَخرّجَ المتفوّقَ والبارع يجدُ عملاً ويجيدُه.

أمّا التخصّصاتُ المهنيّة التقنيّة فالإقبالُ عليها قليلٌ. وذلك يعودُ لعدّة أسباب منها: عدم احترام المهن اليدويّة، الجهل في تقدير أهميّتها، تدنّي المستوى الأكاديميّ والتطبيقيّ في كثيرٍ منها، مع العلم أنّ مدخول الفرد في بعض هذه المهن أعلى أحياناً من مدخول خرّيج الجامعة. هذا الشعورُ والموقف من قبل المجتمع ناتجٌ عن تقصيرٍ من قبلنا جميعاً. وقد بدأتِ الدولةُ تدركُ أهميّةَ هذا القطاعِ وضروريّتَه، فباشرت بإعدادِ مناهجَ حديثةٍ وإنشاءِ المدارس المطلوبة. ويبدو أنّ الإقدامَ على التعليم المهنيّ التقنيّ في المستقبل سيكونُ أفضلَ لأسبابٍ عديدة منها: غلاء الأقساط الجامعيّة، الضائقة الاقتصاديّة التي تمرّ بها البلادُ ممّا يستلزمُ دراسةً للفرد تؤهّلُه لمهنةٍ ما نظراً لقصرِ المدّة التي ربّما يستغرقُها التعليمُ المهنيّ. أمّا التطلّعاتُ المستقبليّة لحاجات سوق العمل التي أشارت إليها دراسةُ «سوق العمل» التي صدرت أخيراً فهي أنّ هناك مهناً مطلوبة في قطاعات معيّنة مثل الإنشاءات المعدنيّة وتصليح الأجهزة، والقطاع الزراعيّ، والخدمات الشخصيّة والصحيّة، والمطابع والزراعة. هذا بالإضافة إلى مجال الفنادق والمطاعم. أمّا الوظائفُ المطلوبُ ازديادُها فهي في قطاعات العقارات وصنعِ الأثاث والملابس والمعادن والتشييد والبناء.

وبما أنّ التوجيهَ المهنيّ مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالمهنة والعمل، فالبحثُ عن مهنةٍ بعد الدراسة أمرٌ ضروريّ، والبحثُ عن عملٍ يستدعي أيضاً التوجيهَ. ففي مؤسّسة الحريري ستباشرُ الإدارةُ المختصّة قريباً بدعوةِ كلِّ من يرغبُ ليطّلعَ على أسلوب البحث عن العمل، وطريقةِ كتابة طلب العمل، وكيفيّةِ إجراء المقابلة مع أصحاب الشأن، وذلك من خلال تدريبٍ مكثّف لكلّ ما يستلزمُه هذا الميدان.

ومن المفترض عندما يقدّمُ المواطنُ طلبَ عملٍ يُقبلُ أو يرفضُ من خلاله على أسسٍ معيّنة كالكفاءة، والشهادة، والخبرة، ومهارات يعرفها. وقد اعتمدت البلدانُ المتقدّمة نموذجاً لتقديم طلب العمل، يغفلُ فيه السنُّ والجنسُ والدينُ كي لا يؤثّرَ ذلك سلباً

أم إيجاباً على صاحب العمل. أمّا في لبنان فواقعُ استخدامٍ أو توظيفِ الناس يعتمدُ على أمورٍ أخرى، كما أشارت إليها «دراسة سوق العمل»، وهي أنّ العلاقاتِ الشخصيّة تلعبُ الدورَ الأكبر في التوظيف بنسبة ٦٠,٦٪ ووسائل الإعلام بنسبة ٧,٥٪ ومكاتب الاستخدام بنسبة ١٪. نستنتج من ذلك أنّ التوظيفَ يجري بشكلٍ عام بطرائقَ غيرِ علميّة. فالعلاقاتُ الشخصيّة تلعبُ الدورَ الأساسيّ في تحرّكاتنا، ليس فقط في الاستخدام، بل بتقديم الخدمات من قبل المؤسّسات العامّة والخاصّة. فإجراءُ المعاملاتِ مثلاً يستغرقُ وقتاً طويلاً وهدراً للوقت، ممّا يؤدّي إلى ضعفٍ في مستوى الإنتاج وجمود في حركة العملِ المثمر. ولهذا نلاحظُ أنّ المنتجَ بحاجة إلى تزويدٍ بمهارات معيّنة كي يصبحَ عاملاً محترفاً. والاحتراف أي Professionalism من أهمّ خصائصِ الإنسان العامل تقنيّاً وأخلاقيّاً. فالعاملُ في أيّ مجالٍ كان، ومهما كانت وظيفتُه، عليه أن يحسنَ عملَه خلال ساعاتِ الدوام، ويلبّي حاجاتِ الناس المطلوب خدمتُهم، لا يكذبُ ولا يسرقُ ولا يغشّ، ويحترمُ الآخرين ويعاملُهم بالحسنى. فالاحترافُ عمليّةٌ ضميريّة أوّلاً، وتدريبيّةٌ ثانياً. فالضميرُ أخلاقٌ تنمو مع الإنسان، والتدريبُ عمليّةٌ ضروريّة في جميع القطاعات وتعودُ إلى أصحاب الشأن في المؤسّسات أو الشركات على صعيد القطاع العام والخاص. وبما أنّ العصرَ المقبل لا يقتصرُ على التكنولوجيا فحسب، بل على عمليّة الدفع والتحفيز Motivation كي لا تقضي الآلةُ على الإنسان، توجّهُ العالمَ اليوم لتزويد هذا الإنسان بالمهارات التي يمكنُ استخدامُها في ممارسةِ عملِه عن طريق التعليم والتدريب. ومن أهمّ هذه المهارات التحليلُ والاستنتاج، الإبداع، حلُّ مشكلةٍ طارئة، كيفيّةُ البحثِ عن المعلومات، بالإضافة إلى المهارات التقنيّة التي تستدعيها المهنةُ والمهاراتُ اللغويّة التي نحن بأشدّ الحاجة إليها في لبنان، ومهارة التواصل مع الناس، وتحمّل المسؤوليّة في العمل، والتقويم وغيرها من مهارات كثيرة.

وأخيراً، إنّ عمليّةَ التوجيه المهنيّ هي عمليّةٌ حياتيّة تبدأ بالإنسان، وتنتهي بالإنسان. فالإنسانُ المنتج هو عمادُ بناءِ الوطن.

لذا، أقترحُ ما يأتي ليصبحَ التوجيهُ المهنيّ حواراً مدنيّاً مسؤولاً من أجل اقتصادٍ يركّزُ على قيمة الإنسان ونوعيّة الحياة:

- حوار مسؤول بين الجامعات والنقابات أو الجمعيّات التي تؤمّنُ فرصَ العمل.
- حوار بين المعاهد والمدارس التقنيّة مع أصحاب العمل لمعرفة حاجات العمل ومتطلّباته.
- إعادة تأهيل جميع القطاعات العاملة على أسس حديثة ومتطوّرة.
- توعية شاملة يقومُ بها الإعلام للأهل أوّلاً، ولجميع أفراد المجتمع.

وأخيراً، وليس آخراً، المطلوبُ من الدولة إعدادُ تخطيطٍ عام ومدروس، بين ومن قبل جميع القطاعات، لتلقيَ الضوءَ على حاجات هذا الوطن ومتطلّباته في المستقبل القريب.

كلمة د. ميشال سبع

دور العائلة في الخيارات المهنيّة

التراتبيّةُ الاجتماعيّة حصيلةُ تراكمٍ تاريخيّ بفعل المفاهيم الدينيّة والإيديولوجيّة والاقتصاديّة بشكلٍ خاص. وأيُّ تغييرٍ ناتج عن الوعي الإداريّ يحتاجُ إلى جهودٍ حثيثة من النافذين في إطار الإعلام بمختلف أشكاله، خصوصاً الإعلام الذي يدخلُ ضمن القناعاتِ الراضخة.

عندما كان الاستعمارُ التركيّ جاثماً على مساحة العالم العربيّ، كان الفلاّحون يعيشون تحت وطأة ثقلين: الأوّل القطاع المحليّ، والثاني الاستعمار بضرائبه وتعسّفاته. وهذا ما جعل الفلاّحَ ينظرُ إلى الموظّف عند الدولة، وكأنّه إنسانٌ من طبقة مختلفة، يلبس البذلةَ وربطةَ العنق، ويقبضُ في آخر الشهر راتباً، في حين أنّ الفلاّحَ ينتظرُ عطفَ السماء ويعيشُ مشقّةَ الأرض.

الإنعكاساتُ النفسيّة والاجتماعيّة على هكذا نظرةٍ انطوت على أنّ من يعملُ في الدولة محظوظٌ، والوساطةُ هي الأساس، لكنّها ليست كلَّ شيء؛ فالعاملُ في حقول الدولة يعني أنّه يقرأُ ويكتب، وبالتالي صارت طموحاتُ الفلاّح أن يعلّمَ أولادَه، كي يكونوا ضامنين لمستقبلٍ أفضل. وصار مقياسُ العريس الأفضل هو المتعلّمُ في دوائرِ الدولة.

لقد لعبت هذه القضيّةُ دوراً أساسيّاً في نجاح الإرساليّات حيث سارع الفلاّحون إلى إرسال أولادهم للتعلّم حتّى على حساب مخالفة قناعاتهم الدينيّة وتحوّلاتهم عن طوائفهم، مع ما يترتّبُ على ذلك من انقسامات في المجتمع الطائفيّ الواحد.

هنا يمكنُ تسجيلُ ملاحظةٍ أساسيّة لعبت دوراً كبيراً فيما بعد بتراتبيّة الهرم الاجتماعيّ حيث أنّ المسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس كانوا زبائنَ الإرساليّات، في حين أحجم المسلمون لأسبابٍ تتعلّقُ بالتشريعات الإسلاميّة والدولةِ الإسلاميّةِ العثمانيّة نفسِها، وهذا

ما أعطى حجماً مسيحياً لوظائفِ الدولة فيما بعد، وكذلك على مستوى العلاقاتِ الدوليّة والامتيازات.

التعلّمُ في الإرساليّات أوصل إلى اختصاصاتٍ أكاديميّة، ولم تكنْ هناك مدرسةٌ توصل إلى تعليمٍ مهنيّ، ممّا ترك قناعةً لدى الناس أنّ من لا يتمكّنُ من إكمال مدرسته يعني ذهابَه إلى الصنعة والعمل المهنيّ.

وقد ظلّت المداخيلُ الاقتصاديّة في هذه المرحلة متوافقةً لصالحِ التعليمِ الأكاديميّ، حيث كان أستاذُ المدرسة مثلاً هو المرشّح لأن يكونَ المّلاك الأكثر حجماً في القرية.

في بدايات دخول الرأسمال الأجنبيّ إلى لبنان صار التركيزُ على وظائفِ الإدارة والمحاسبة والعلاقات العامّة؛ وكلُّها كانت تتطلّبُ لغاتٍ أجنبيّةً. وهذه لا تُعطى إلاّ في المدارس الخاصة، ممّا جعل الأهلين يتسابقون ليضعوا أولادَهم فيها. في حين اقتصرت المدارسُ الرسميّة للدولة على الفقراء الذين لا يتمكّنون من وضع أولادهم في مدارسَ ذاتِ أقساطٍ عالية، وخصوصاً الفقراء من المسلمين حيث أنّ وساطةَ بعضِ المسيحيين من خلال مسؤوليهم الروحيّة كانت تجري في ظل هيمنة الإرساليات على المدارس الخاصّة. وهذا أيضاً لعب دوراً في تسابق الناس العاديين من المسيحيين لخطبِ ودِّ رجالِ دينهم والتأثّرِ أكثرَ بأفكارهم. وكونُ أفكارِهم هي طوباويّةٌ، نظريّةٌ مثاليّة، فقد أصبح التعليمُ الفكريّ أيضاً ذا مستوى، وصارت شهادةُ الفلسفةِ مهمّةً لدرجةِ نعتِ إنسانٍ ما بالفيلسوف تعني أنّه مرجعيّةٌ مهمّة. ثمّ شهادة الحقوق التي لها ما لها من علاقة بالفلسفة والبرهان العقليّ. وقد تصاعدت هذه الموجةُ حتّى طغت على ما عداها، وصار المستعمرُ يشجّعُها لأنّها تخرّجُ أناساً منظّرين لوضعه السياسيّ، حتّى صار المحامون هم رجال السياسة حتّى لمدّة ما بعد انتهاءِ الانتدابِ الفرنسيّ.

في ظلّ الهجمة الأميركيّة المتنامية منذ السبعينات، والهيمنةِ الكاملة في نهاية الثمانينات، أصبح الاتجاهُ واضحاً لصعود العلومِ التكنولوجيّة، وهبوطِ العلوم النظريّة، حتّى العلومِ الإنسانيّة التي تتنامى، إنّما مكانُها في الصفّ الثاني خلف العلوم التكنولوجيّة، التي هي مرادفةٌ للوجود الأميركيّ المعتمدِ أصلاً على التكنولوجيّة العصريّة.

هذه النقلةُ النوعيّة المرادفةُ مع عودة مجموعاتٍ من المغتربين جعلت المدارسَ ذاتَ اللغة الإنكليزيّة والتخصّصات التقنيّة تزداد، وفتح باباً للمعاهد العالية التقنيّة بالتواجد. والأهلون صاروا يفاخرون بأبنائهم الذين يدرسون في مجال الكومبيوتر.

المعاهدُ المتوسّطة المهنيّة التي تتعاطى شؤونَ التكنولوجيا والسكرتاريا والمحاسبة بدأت من جديد تأخذُ دوراً مميّزاً لها على الساحة الأكاديميّة؛ وهذا ما جعل التعليمَ التقنيّ يتقدّمُ بسرعةٍ في هذا المجال تحديداً.

ومن هذا العرض السريع لمتغيّرات التراكم الكيفيّ للاقتصاد والسياسة، تتبيّنُ لنا مجموعةُ الدوافع التي حكمت مفاهيمَ المجتمعِ، وبالتّالي العائلة في تحديد مساراتِ خياراتِهم لتعليم أولادِهم، وأهمُّها:

١- **أهميّةُ التعليم في المدارس الخاصّة**، كونُ المدارسِ الخاصّة تقدّمُ اللغةَ الأجنبيّة التي هي قاعدةُ الأساس والانطلاق نحو الدخول في عالم الأعمال BESNES. والمدارسُ الخاصّة التي شعرت بهذا راحت تستغلُّ الظرفَ لتحسين مختبراتها وغلاء أقساطِها؛ وهذا ما فرز حالتين على الصعيد الاجتماعيّ:

أ- طبقة غنيّة تعلّمُ أولادَها كي يكونوا مدراءَ ومسؤولين في إدارة الشركات أو السفر، للعمل مع الشركات الأجنبيّة.

ب- طبقة متوسّطة، تبيعُ ممتلكاتِها أو تدخل في صفقات غيرِ مشروعة أو تتحوّل إلى تعليم فرد على حساب مجموعة من أجل الوصول إلى المدرسة الخاصة ذاتِ التخصّصات العالية - ضمن الجامعة.

٢- **ضرورة عمل المرأة**، كونُ سوقِ العمل تحتاجُ إلى مؤهّلات نسائيّة، أحياناً لرغبة ذكوريّة، وأحياناً لضرورة العمل نفسه، وخصوصاً في مجالات التسويق والإعلان والسكرتاريا. لكنّ السببَ الأكبر يبقى الحاجةَ الاقتصاديّة التي لم تعدْ تحتملُ راتباً واحداً يكفي لعائلته.

وهذا ما أعطى فرصاً جديدة للعمل من خلال حضانات الأطفال إلى زيادة الاستهلاك في الأدوات الكهربائيّة، وإدخال العمالة الأجنبيّة للعمل في البيوت.

وكونُ نفسِ الفتاة – وبسبب القهر والدونيّة – التي عاشت بها سنينَ طويلةً – قصيرٌ علنيّاً وبحاجةٍ ماسّة إلى الإنتاج كي تشعرَ بنوع من الاستقلاليّة الاقتصاديّة، فإنّ نسبةً كبيرة من الفتيات نحت نحوَ التعليمِ المهنيّ للتخرّج السريع، وفقاً لمتطلّبات سوق العمل، إضافةً إلى ذهنيّة – ما زالت ولو بشكلٍ ضعيف – تقولُ بأنّ الفتاةَ لا تحتاجُ إلى كثيرٍ من التعليم، لأنّ عملَها الأساسَ هو البيت.

٣– **الوضعَ الاقتصاديّ**، بعد تنامي الحالةِ الاستهلاكيّة نتيجةَ حصرِ الإنتاجِ بالمصانعِ ونتيجةَ الفوائدِ على المدّخرات المجمّدة وسوق الأسهم، صارت السيولةُ محصورةً، ممّا استدعى ضعفَ الدائرةِ الاقتصاديّة في المال المدوّر. وهذا بدوره انعكس سلباً على سوق التبادل السلعيّ والانتاجيّ المحدّد، وشكّل ركوداً اقتصاديّاً. وبالرّغم من أنّ دوافعَه معروفةٌ، أثناء الحرب الطويلة، توقّفت عمليّةُ الإنتاج، واستُعيض عن المدخول بالمداخيلِ المحوّلة من الخارج للميليشيات المتصارعة ومن المغتربين لأهاليهم تعاطفاً ورعاية. عند توقّفِ الحرب، وتوقّفِ المداخيلِ، انكشفت حقيقيّةُ الأوضاع للإنتاج المهشّم؛ فإنّ الحالةَ الاقتصاديّة العامّة تشكّلُ اختناقاً للحياة المعيشيّة للناس. وهذا جعل الأهالي، بعد سقوطِ الطبقةِ الوسطى، يرضخون إلى التعليم ذي الأمد المتوسّط والمنتج، ممّا شكّل حالةَ قبولٍ للتعليم المهنيّ والتقنيّ، وأفرز نظرةً جديدة للإنتاج، بحيث أنّ العلاقاتِ الأخلاقيّةَ نفسَها تأثّرت بهذه النظرة، وصارت بوادرُ رؤيةٍ جديدة لمجتمعٍ ما بعد الحرب تتكشّفُ. وما الحديثُ عن الفلتان الأخلاقيّ ونقيضه من نزاعاتٍ أصوليّة متشدّدة إلاّ محصلة طبيعيّة لما يحدث.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، تتّضحُ أكثرُ العواملِ التي تحكم خياراتِ الأهل باختيار التعليم المهنيّ والتقنيّ، وأهمُّها تحديداً:

١– الرأي العام الذي يتّجه نحو إعلاء شأن العاملين في الحقل التقنيّ والمهنيّ، وبالتّالي التفاخر بأولادهم بأنّهم يدرسون الكومبيوتر أو المحاسبة أو الرسم الهندسيّ وحتّى إدارة الفنادق أو المجال الإعلانيّ.

٢– الوضع الاقتصاديّ الذي يجعلُ الأهلين يرضخون لضرورة سرعة الإنتاج الماديّ،

وبالتّالي من موقف الدفاع عن الخيارات بعلوِّ شأن أولادهم في اختصاصاتٍ مهنيّةٍ صغيرة كالميكانيك والمفروشات.

٣– سهولة توظيف أولادهم عندما يحملون هكذا إفاداتٍ أو شهادات، حيث صار، أكثر فأكثر، أصحابُ المؤسّسات يطلبون الشهادةَ المهنيّة في التوظيف.

٤– سهولة قبول المجتمع المنفتح عملَ الفتيات؛ وبالتّالي، فإنّ الأهلين صاروا يتساهلون أكثر في تعلّم بناتهم الكومبيوتر، أو تصميم الأزياء وعرضها، وسائر أعمال السكرتاريا والصحافة والتعليم.

٥– إنتشار عادة قيادة السيارات للفتيات، سمحت لهنّ بالانتقال بعيداً عن بيوتهن، ممّا سمح بالتالي العملَ في مجالاتٍ أوسعَ مهنيّاً، وقبول الأهل لهذا المنطق – خصوصاً بعد إزالة كلّ ذهنيّة عالقة ما بين شرقيّةٍ وغربيّة.

٦– النظرة الاجتماعيّة للعاملات في حقل الإعلان والأزياء والفن، التي تغيّرت من الرفض المطلق إلى القبول، واعتبار هذا الاتّجاه يعني مؤهّلاتٍ خاصّةً جماليّة وثقافيّة، خصوصاً بالنسبة للفتاة.

٧– زيادة ميل الشباب إلى الاقتران بفتاة عاملة أو موظّفة من أجل التكافل في بناء الأسرة بعدما صار الشاب يعجز لوحده في مهامّ إعالةِ الأسرة.

٨– التفاخر عند الشباب باقترانهم بفتيات يعملن في حقل الكومبيوتر والإعلان والأزياء وغيره، باعتبار أنّ الفتاة التي تعملُ بهكذا حقل لديها المؤهّلات الجماليّة والثقافيّة.

٩– الحاجات المتزايدة اجتماعيّاً، وبحسب متطلّبات سوق العمل، يجعل الأهلين يدفعون أولادهم إلى الخيارات المهنيّة.

١٠– اتّساع السوق المصرفيّة والخدماتيّة المعلوماتيّة ساعد كثيراً عن انتشار التطبيق العمليّ لمهنٍ نظريّة كالمحاسبة وتصليح الأدوات الإلكترونيّة والكهربائيّة.

١١– إغلاق أسواق كانت في الماضي ناشطةً أمام العمّال اللبنانيين كسوق الإنشاءات السكنيّة والقطاع الزراعيّ ما جعل أسواقَ العمل الأخرى تحتاجُ إلى شهادات مهنيّة.

١٢- تراجعُ النظرة الدينيّة لاختلاط الجنسين وانحسارُها في منع ظهور الفتيات على التلفزيون والسينما ساعد كثيراً الأهلين على قبول انخراطِ بناتهم في هذه القطاعات.

١٣- التسهيلات الاجتماعيّة من ضمانٍ صحيّ واجتماعيّ دعا الأهلين إلى توظيف أولادهم في المؤسّسات الداعية لهكذا تسهيلات، وبالتّالي القبول بالتعليم المهنيّ المطلوبِ لسوق العمل.

١٤- الغلاء المواكب لأقساط الجامعات الخاصّة، والتي جعلت الأهلين يُحجمون عن التفكير بإكمال العلم الأكاديميّ - الطبقة المتوسّطة على الأقل.

١٥- التوسّع في اختصاصات الجامعة اللبنانيّة لصالحِ الاتّجاهات التطبيقيّة.

١٦- البرامج الجديدة التي تَطرحُ مستوى التعليم المهنيّ والتقنيّ على المستوى الأكاديميّ نفسه.

١٧- تحرّك لبنان - وبيروت خصوصاً - إلى مركز استقطاب للخدمات الماليّة، وبالتالي التهيّوء لمزيدٍ من الاختصاصات المهنيّة المرتقبة.

١٨- عودة عدد كبير من المهاجرين اللبنانيين من الخارج بسبب الأوضاع القائمة في بلاد الاغتراب قلّس التفكيرَ بالهجرة والبحث عن مواردَ للعيش في لبنان.

١٩- عدم دخول العمالة الاجنبيّة في أسواق التعليم المهنيّ، وحصرُها بقطاع البناء والخدمات البسيطة «محطات البنزين - العمل في البيوت - العمّال المياومن في قطاع البناء - الأعمال الزراعيّة البسيطة -- قيادة الآليّات..

٢٠- إمكانيّة إكمال التقدّم في التعليم المهنيّ وعدم حصره في إفادةٍ أو دبلوم معيّن.

هذه كلُّها وغيرُها شكّلت مرتكزاتٍ للأهلين لتوجيه أولادهم إلى التعليم المهنيّ والتقنيّ، بحيث لم يعدِ الولدُ الفاشلُ في المدرسة الأكاديمية يتّجهُ بمرارةٍ أهله إلى التعليم المهنيّ، بل صار الوعيُ والقرارُ العقلانيّ والتفاخرُ عناوينَ كبرى في خيارات الأهل.

كلمة غادة هواويني قوستانيان

دور الأسرة في الخيارات التربويّة والمهنيّة

موضوعي من الواقع وكلماتي كذلك.

أحبّ أوّلاً أن أتوجّه إلى الحضور الكريم بالتحيّة والشكر.

التحيّة أوّلاً، وملؤها الاحترام لرئيس جامعة اللويزة المحترم والقيّمين على هذه الجامعة من مسؤولين عن مكاتب العلاقات العامّة والأبحاث والتخطيط والتحرير ومن مربّين. فهم قد التزموا جميعاً بورشة بناء الانسان إلزاماً ليس بالتراضي، بل بملء الرضى لأنّ الإنسان، انسانَ الغد، هو هدفُ وجودِهم ووجودِ هذه المؤسّسة الكريمة.

هذا الهدف يظهر جلّياً في سلسلة الأبحاث والمؤتمرات التي تنظّمَها الجامعة، وأهمُّها سلسلة «الشأن العام في قضايا الناس»، وكذلك المنشوراتُ والكتب التي توزّعُها مشكورةً في المجتمع اللبنانيّ بخطّ متواز مع التعليم الراقي، ووسعَ مجالاتِ الاختيار والاختصاص لطلاّب الجامعة.

أمّا الشكرُ فهو لسنح المجال للأمل بتحويل الكلام إلى أفعال، وذلك بالاستناد إلى كلّ ما يقال هنا، لتطبيق تغييرات على: أسرنا وعلى مدارسنا، ومن ثمّ جامعاتنا، كي نصلَ إلى التغييرات المرجوّة في مجتمعنا كلّه.

ما هي هذه التغييرات، ولماذا تفرض نفسَها؟

هل تسمحون بأن أجيبَ بكلمة واحدة؟... من أجل السعادة.

هل نستطيع أن نبسّطَ المشاكل، ونقولَ إنّ تطوّرَ أسرنا اليوم، وتحديثَ برامجنا المدرسيّة، وتوسيعَ آفاقِ جامعاتنا، كلُّها يهدفُ إلى تمكين شبابنا من أن يحقّقَ ذاتَه، ويرقى إلى تجانسٍ في حياته وتكاملٍ بين ما يرغب فيه وما يعمل له، بين ما يصبو إليه وما يعيشه، أي بين الحلم والواقع؟

كم من أولادنا اليوم يقول «أرغب في أن أكونَ كذا وكذا، ولكنّي سأكون كذا وكيت»؟ وذلك لأسباب عديدة، سنراها لاحقاً.

المقدّماتُ هنا يمكن أن تطول بقدْرِ ما للموضوع من شواهدَ على الحياة اليوميّة، لن نخوضَ فيها الآن. ولكنْ، ما يجبُ أن يقالَ هو أنّ كلّ الأهل وكلّ المربّين يتّفقون على أنّ هدفَ التعليم والتربية والتنشئة النهائيَّ هو تأمينُ الاستقرارِ المعنويّ والعاطفيّ والماديّ للشّاب أو للفتاة، وهم الذين سيكونون مواطني الغد.

لِنبدأْ بالأسرة التي تكّونُ البنيةَ الأساسيّة للمجتمع وخلّيتهَ الطبيعيّة، وهي الأسرةُ المكوّنةُ من الزوجين والأولاد، أي Famille nuclaire، والمعترفُ بها، والمنصوصةُ حقوقُها في الإعلانِ العالميّ لحقوق الانسان وغيرِه من المواثيقِ الدوليّة. تجدر الإشارةُ هنا إلى أنّنا في لبنان، بالإضافة إلى الأسرة التي تشاركُ المعيشةَ اليوميّة هذه، نخضع أحياناً، وحسب المناطقِ والمواضيعِ المختلفة، لتأثيرِ ما يُسمّى «العائلة» أي الأقرباء المتحدّرين من أصل مشترك.

هذه الأسرةُ اليوم تخضعُ لمؤثّراتٍ داخليّة وخارجيّة تجعل عمليّةَ تربيةِ الأولاد وتنشئتِهم عمليّةً مختلفة تماماً ممّا كانت عليه في الماضي.

كانت عمليّةُ التربية سابقاً هي عمليّة تمرير عاداتٍ وتقاليدَ ومعتقداتٍ ومعارفَ وأحلامٍ ومُثُلٍ، من الأهل إلى الأولاد. بينما اليوم، وبوجود الأوتوستراد الإعلاميّة التي يسلكُها الأولادُ بدون موافقة أو حتّى علمِ الأهل أحياناً، يهجرُ الولدُ سماءَ أهلِه كطير طليق لا تستطيع قوّةٌ أن تحدَّ من انطلاقته. إن لم يتوفّرْ جهازُ الكمبيوتر في البيت، يجدْه الشبابُ اليوم في أحد المراكزِ المختصّة بتأجير تلك الأجهزة بالسّاعة، أو في أحد المقاهي التي تفتحُ أبوابَها اليوم بالعشرات، في بيروتَ خاصّةً وفي المدن اللبنانيّة الكبرى، وتُسمّى Cybercafé.

لا ننسى في المجال نفسِه أهميّةَ العلاقات الاجتماعيّة والصداقات التي تؤثّر على أولادنا أحياناً أكثرَ من كلّ سبل التنشئة والتربية التي نحاولُ توفيرَها لهم في البيت.

كلُّ ما سبق يخلقُ تضارباً يؤدّي إلى حالةِ فوضى تضيعُ معها المقاييسُ؛ وأقلُّ نتائجِها

هي أن يشعرَ الشابُ أو الشابة أنّه في وادٍ وأهلُه في وادٍ آخر، وأنّ بناءَ الجسور بينهما مهمّةٌ مستحيلة.

ما هو الحلّ إذاً، والوضعُ على ما هو عليه؟

الحلُّ هو في بناء التوازنِ العاطفيّ والغَدَقِ على الأبناء بالمحبّة التي لا تشترطُ أن يكونَ الأولادُ نسخةً عن الآباء، ولا أن يحقّقَ الأبناءُ أحلامَ الآباء، ولا أن يشيدَ الأولادُ صروحاً أخفق الآباءُ في إنشائها.

إذا كانت المحبّةُ تنقلُ الجبالَ فباستطاعتها أن تنسجَ خيوطاً، وإن رقيقةً، يعبرُ عليها أطرافُ الأسرةِ الواحدة بتأنٍّ من جهة إلى أخرى، من دون السقوط في مهالكِ الضياع وانقطاع التواصل المؤذي الذي تعاني منه المجتمعاتُ الغربيّة.

أمّا المدارسُ، فتُعتبرُ بأهميّة الأسرةِ بالنسبة لتربية الناشئة. وهذه النظريّةُ هي التي جعلت من تغيير البرامج ضرورةً وطنيّة وملحّة، وفتحت ورشة إعادةِ بناء البرامج – ولي شرفُ المشاركة فيها.

لن تعودَ المدرسةُ مقرّاً لغرفِ المعلومات المفيدة فقط، بل ستصبحُ المختبرَ الذي يُعدُّ لمجتمعٍ متعطّش للكفاءات، ويكوّنُ مواطنين نُمّيت إمكاناتُهم وقدراتُهم ومهاراتُهم كي يصبحَ الترابطُ ممكناً ومتواصلاً بين مؤسّسات العمل ومؤسّسات التعليم، حتّى يُسمحَ للشباب بلعبِ دور ناشط في المجتمع المنتج، يوفّرُ لديهم توازناً نفسيّاً وقدرةً على العطاء تمرّ وتستقرّ بالتوازن الماديّ.

أمّا الجامعاتُ فتصبحُ المحطّةَ النهائيّة لتخريج الذين سينهضون بلبنان في كلّ المجالات، إذ تفتحُ الأبوابَ التي يطلبُها سوق العمل والإنتاج، وتُعِدُّ الطالبَ حسب ميولِه ومهاراته ليخوضَ معتركَ الحياة المنتجة والمفيدة له ولمجتمعه.

ستلحقُ الجامعاتُ إذاً بالتحوّلات التي يعيشُها شبابُنا على الصعيد المجتمعيّ من تكنولوجيا وعلمٍ كي تصبحَ مراكزَ منتجةً، وتشكّلُ أبحاثُها منطلقاً لرسم سياسيّاتٍ وخططٍ وتصوّرات في كلّ المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة وغيرِها.

أمّا مشكلةُ الخياراتِ المطروحة اليوم أمام شبابِنا فهي، على محدوديّتها، تشكّلُ عقدةً في مسارهم؛ وأكثرُهم يعاني من نقص في التوجيه، ومن نقصٍ في الاطّلاع الذي يجابهُهم به أهلُهم أحياناً. وقد أجريتُ في هذا الصدد استطلاعاً مع تلامذةِ مدرسةٍ ثانويّة خاصّةً (القلبين الأقدسين – كفرحباب) على عيّنة من ١٢٠ تلميذاً.

هذه هي الأسئلةُ التي طرحت:

١– بأيّ اختصاص تفكّر في المستقبل القريب؟

٢– لماذا؟

٣– ما هو موقفُ أهلك حيال خياراتك المستقبليّة، الوالد – الوالدة – غيرهما؟

ما رأيك بدور العائلة اللبنانيّة في خيارات الشباب؟

الملاحظات على النتائج بصورة عامّة:

- ٢٠٪ من المُستَطلَعين قرّروا اختصاصاتٍ لا يرغبون فيها في الأصل لإرضاء أهلهم (الوالد بالأخص)
- تستهوي مهنة التعليم ٢٥٪ من الشباب
- دور الأم غير واضح بالنسبة لاتّخاذ القرار (بالإجمال)
- الكلّ يفكّر في سبل العيش الماديّ مهما كان وضع الأهل الماديّ
- الكلّ يحلم باختصاص يعمل فيه طول الحياة
- تبقى مهنة الأب أوّلَ ما يفكّر فيه الشباب
- لا تفكّر الشابّاتُ في الزواج كمصيرٍ محتّم.
- دعاء الهجرة خفيف: ٢/١٢٠

القسم الرابع

د. أنطوان مسرّه ورلى مخايل
خلاصة مناقشات المؤتمر

خلاصة مناقشات مؤتمر جامعة سيّدة اللويزة
الاختصاص والمهنة: تحوّلات سريعة وخيارات صعبة/ دور الأسرة
توسّعُ قاعدة المهن وذوبانُ الحدود بينها

د. أنطوان مسرّه ورلى مخايل

خلاصة مناقشات المؤتمر

يشهدُ عالمُ اليوم تغيّراتٍ اجتماعيّةً واقتصاديّةً وسياسيّةً متسارعةً، وتطوّراً لوسائلِ الإتّصال. وتسارعاتُ التغييرِ هذه على أبواب القرن الواحد والعشرين تتطلّبُ تغييراً جوهريّاً في دور المعلّم والمدرسة والجامعة، وفي التنسيق والتعاون بين المؤسّسات التربويّة والمؤسّسات المهنيّة والدولة، من أجل توظيف الطاقات في شكلٍ ملائم والحدِّ من هدرِها.

من هو الإنسانُ القادرُ على مجابهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين؟ ما هو دورُ المؤسّساتِ التربويّة، وكيف عليها التكيّفُ مع سرعة التحوّلات؟ كيف نعزّزُ خيارَ المهنِ ليتلاءمَ مع هذه التبدّلات؟

هذه الأسئلةُ طُرحت للنقاش في مؤتمر نظّمته في ٦ آذار ١٩٩٨ جامعةُ سيّدة اللويزة تحت عنوان: «الإختصاص والمهن: تحوّلاتٌ سريعة وخياراتٌ صعبة». يندرجُ المؤتمرُ في إطار برنامج أبحاث الجامعة عن «الجامعة وتحريك التنمية الفكريّة والعمليّة».

* * *

يُستخلصُ من المناقشات الأفكارُ الآتية:

١- **علاقة ساذجة بالمهنة**: إنّ اللبنانيين، كما يَظهرُ في التحقيق الاجتماعيّ الذي أعدّه وأشرف عليه الدكتور عبدو قاعي، وشمل عيّنةً من ١٠٠٠ شخص، أعمارُهم ستةَ عشرَ عاماً وما فوق، ومن مختلف المناطقِ اللبنانيّة، يختارون تخصّصَهم الأخيرَ المهنيّ أو الجامعيّ حسب ميولِهم الشخصيّة بنسبة: ٢١٪ في المستوى المهنيّ قبل العالي، ٥٨٪ مهنيٍّ عالي و٥٦٪ جامعيّ. اللبناني، بحسب الدكتور قاعي، لا تزالُ علاقتُه بالمهنة ساذجةً. وفي ظلّ غياب التخطيط والتوجيه، يعكسُ الواقعُ «فكرةً واضحةً عن المستوى غيرِ المتقدّم لعناصر التأثير على قرار التخصّص وعمليّة اختيار المهنة» (أمين البرت

الريحاني)، ويصبحُ دورُ المؤسّسات التربوية معقّداً أكثر. «علينا أن نعملَ جميعاً كي لا نزوّرَ حياراتِ طلاّبنا، ونتعدّى على طاقاتهم وقدراتهم، ونطعنَ براءتَهم والحريّة» (الأب فرنسوا عيد).

٢- **إنسان القـــرن ٢١**: من المعلوم أنّ التربيةَ غايتُها إعدادُ انسانٍ قادرٍ على المساهمة في التنمية. والسؤالُ الذي يُطرح: أيُّ إنسانٍ يجبُ أن تُعِدَّ هذه التربيةُ؟ ومن هو الإنسانُ القادرُ على مجابهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين؟ «إنسان القرن ٢١ هو الذي سوف يكونُ قادراً على التعامل مع الثورة العلميّة والتكنولوجيّة، ومع عصر الإنفتاح العالميّ بفضل شبكات الاتّصال والمعلومات، وهو الإنسانُ القادرُ على التعلّم الدائم، وإعادةِ التدريب والتأهيل لمجاراة التطوّر العالميّ» (جوزف أبو نهرا). «وكذلك هو الإنسانُ المحترفُ الذي يديرُ عمليّةَ الإنتاجِ في ظروفٍ متقلّبة، وفي إطارٍ مرنٍ ومتحرّك، والذي يتعهّدُ عمليّةَ احترافِه، وبالتّالي يبحثُ عن تدعيمِ مهاراته وتوسيعِ معارفه» (إيلي مارون). ويبقى أنّ المهاراتِ المطلوبُ توفّرُها لدى خرّيجِ الجامعة المثقّفِ والمؤهّلِ مهنيّاً «متعدّدةٌ ومعقّدةٌ لدرجةٍ لم يعدْ بالإمكان احتواؤها في منهاجٍ يُدَرَّسُ بالأسلوبِ التقليديّ. كذلك أصبح التثقيفُ الذاتيّ يشكّلُ في البرامج ذاتِ الفعاليّة أكثرَ من ثلثي الجهد» (فرنان سنان).

٣- **دور الجامعة**: مع تحدّيات العولمةِ والتطوّرِ التكنولوجيّ السريع، يعترضُ المؤسّساتِ التربويّةَ مسألةُ ملاءمةِ المسارين التربويّ والمهنيّ: «المعاهد والجامعات تشتكي عدمَ قدرتِها الماليّة على التطوير بسرعة. الأساتذةُ يشتكون من هزالة البدلات، والطلاّبُ يشتكون من مضمون المناهج، وأصحابُ المؤسّسات يشتكون من عدم ملاءمة النتاجِ الجامعيّ لاحتياجات السوق». والإشكاليّةُ القائمةُ بين عدمِ ملاءمةِ الإعدادِ التربويّ لمتطلّباتِ السوق تكمنُ في أنّ «سرعةَ التبدّلات في المجالات المهنيّة ناتجةٌ عن قرارٍ يتّخذُه رجالُ الأعمالِ محكومٍ بالربحيّة، في حين أنّ بطءَ التبدّلات التربويّة ناتجٌ عن أنّ القرارَ في الجامعةَ هو بيدِ إدارةٍ معقّدةِ التكوين ومحدودةِ الإمكانات» (فرنان سنان). ويمكنُ أن نستخلصَ ثلاثةَ أدوارٍ للجامعة:

- **تكوينُ شخصيّةٍ متكاملة**: إنّ الجامعاتِ في لبنان لا تزالُ مجرّدَ مجتمعاتٍ تعليمٍ

(milieu d'étude) يهدّدُها ضغطُ العدد، في حين أنّ المطلوبَ أن تتحوّلَ إلى مجتمعات حياةٍ (milieu de vie) يعيشُ فيها الطالبُ مع أساتذته وزملائه بتفاعلٍ متواصل، فيتّسعُ مجالُ نقلِ المعرفة إلى تكوين الشخصيّة المتكاملة بالبحث العلميّ والمناقشات في مختلف مكوّناتِ الحضارة (فرنان سنان).

- **تفعيل ثقافة الإنتاج**: يجبُ أن يكونَ للجامعة أيضاً دورٌ في البحث عن استراتيجيّاتٍ محدّدة لخياراتٍ جامعيّة أكثرَ تحرّراً من الضغوطات الاقتصاديّة، وأقلَّ ترجمةً للمعادلة القائلة بأنَّ الشهادةَ تساوي الوظيفة، وصولاً إلى معادلة: الشهادة تساوي الثقافةَ المنتجة، «ذلك أنّ الإنتاجَ هو الغايةُ والهدف، وينطلقُ من الذوق والميل والرغبة، ويلتقي مع متطلّبات العمل وشروطِه، ليخلصَ إلى إنتاج مميّز يرضي الذاتَ والآخرين، ويسهمُ في بناء المجتمع ونموّه. وتحقيقُ هذه المعادلة يعني الوصولَ إلى ثقافةِ الإنتاج وثقافة الوعي الناضج وثقافة الخيارات الصعبة» (أمين ألبرت الريحاني).

- **الاستثمـــار في الإنسان**: يلعب التعليمُ العالي دوراً أساسيّاً في إعداد الرأسمال البشريّ الذي أصبح يفوقُ الرأسمالَ الماديّ. في دراسةٍ أجراها البنك الدوليّ في ٩٢ بلداً حول عناصرِ النموّ تبيّن أنّ ١٦٪ فقط من النموّ يعودُ للرأسمال الماديّ (مبانٍ وآلات) و٢٠٪ إلى الرأسمال الطبيعيّ (موادّ أوّليّة ومصادر طاقة) و٦٤٪ من النموّ يعودُ إلى الرأسمال البشريّ والاجتماعيّ، «ومن أجل ذلك، فالتعليمُ والتربيةُ لهما الدورُ الأساسيّ في تنمية القدرات والممارسات المطلوبة للمستقبل» (جوزف أبو نهرا). وبرهنت التجاربُ أنّ الاستثمارَ في الإنسان أصبح قطارَ النموّ، لأنّه، بكلّ بساطةٍ، ذو المردوديّةِ الأكبر، وربّما هو المردوديّةُ بحدّ ذاتها. وهنا يكمنُ دورُ التربية: «فبدون تربيةٍ لا تجدّد، لا استمراريّة، لا تحديث، لا قاعدة تعيدُ إحياء المبادرة الإنسانيّة بكلّ تفاصيلِها» (سمير نصر).

٤- **تعزيز خيار المهن**: في ظلّ غيابِ التخطيط والتوجيه، كيف نعزّزُ خيارَ المهن؟ أخذ هذا الموضوعُ حيّزاً من المناقشات، ربما كان اختيارُ المهنةِ من أصعب ما يواجهُه الإنسانُ في حياته لما في هذا الخيار من تأثيرٍ على مستقبله بأكمله. فالمهنةُ ترتبطُ بنوعيّةِ الحياة التي يختارُها الفرد. ولكنَّ هذا الخيارَ قد يتأثّرُ بالظروف الماديّة والعائليّة،

وحتّى الجغرافيّة لطالب العمل. ويمكنُ تلخيصُ المحدّداتِ الأكثرِ تأثيراً على الخيار المهنيّ في سبعة: الرغباتُ والميولُ الشخصيّة نحو المهنة، التأهيلُ والتخصّصُ وظروفهُما وشروطُهما لممارسة المهنة، الكسبُ الماديّ المنتظرُ من المهنة، المسارُ المهنيّ المتطوّرُ والطَموح، صورةُ المهنة وتمثّلُها الإجتماعيّ، القطاعُ المهنيّ – الاقتصاديّ، وصورةُ مؤسّسةِ العمل (الياس نسيب مطر).

ولأنَّ موضوعَ اختيارِ المهنة مرتبطٌ بالعمل، فمن البديهيّ القولُ إنّ على من يريدُ أن يختارَ مهنةً أن يكون مطّلعاً على أحوالِ سوق العمل، وعلى الوظائف والأعمال والمهن المرتبطة فيه، وأن يكونَ على بيّنةٍ بما توفّره كلُّ مهنةٍ من مردودٍ ماليّ ووضعٍ اجتماعيّ وترقٍّ مهنيّ. «ويتعذّرُ، في هذه الحالة، على الفرد العادي، مهما كان اطّلاعُه، معرفةُ كلِّ أنواعِ المهن وتوصيفُها» (نبيل نقّاش).

بعضُ المراكز الخاصّة تُعنى بالتوجيه المهنيّ، مثل مؤسّسة الحريري، جامعة القدّيس يوسف، وجامعة سيّدة اللويزة، وبعضِ المؤلّفات، وأبرزُها للمكتبِ التربويّ لراهبات القلبين الأقدسين ولمؤسّسة «مغامرة المهن». تغيب الدولةُ عن موضوع التوجيه المهنيَ. وهنا تبرزُ الحاجةُ إلى «مخطّط عام تعدُّه الدولةُ وتتدارسُه مع القطاعات عامّة، لتلقيَ الضوءَ على الحاجات والمتطلّبات في المستقبل القريب» (نازلي حماده).

من جملة المناقشات، يمكنُ رسمُ ملامحِ المهن المستقبليّة على أنّها مهنٌ، قاعدتُها واسعةٌ، تتميّزُ بالحركيّة والطواعيّة مع ذوبان الحدود أكثرَ فأكثرَ بينها.

الجمهوريّة اللبنانيّة
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المحتوى

الافتتاح ١١
كلمة رئيس الجامعة الأب فرنسوا عيد ١٣
كلمة اللبنانيّة الأولى السيّدة منى هراوي ١٧
كلمة عبدو قاعي ٢١
دراسة الاختصاص والمهنة
آراء اللبنانيين (في أسرهم) ٢٥

القسم الأوّل ٦١
كلمة وزير الثقافة والتعليم العالي
الشيخ فوزي حبيش ٦٣
كلمة د. أمين ألبرت الريحاني ٦٥
كلمة د. فرنان سنان ٧٣

القسم الثاني ٧٨
كلمة د. جوزيف أبو نهرا ٧٩
كلمة الأستاذ إيلي مارون ٨٣
كلمة د. سمير نصر ٨٩
كلمة د. زهير حطب ٩٥
كلمة د. عدنان الأمين ٩٩

القسم الثالث ١٠٤
كلمة وزير التعليم المهنيّ والتقنيّ فاروق البربير
ممثّلاً بمستشاره برهان قريطم ١٠٥
كلمة المهندس نبيل نقّاش ١٠٧
كلمة د. الياس نسيب مطر ١١١
كلمة السيّدة نازلي حماده ١١٣
كلمة د. ميشال سبع ١١٩
كلمة غادة هواويني قوستانيان ١٢٥

القسم الرابع ١٢٩
د. أنطوان مسرّه ورلى مخايل ١٣١